كيفية عمل مشروع صغير
في ظل المتغيرات الاقتصادية

فريق العمل

إسلام محمد محمود محمد إبراهيم

إبراهيم سعد مرسى

أنس رأفت جاب الله رخا

تحت إشراف

د.عبد الله شحاته

أستاذ الاقتصاد والمالية العامة

بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

٢٠٠٨ - ٢٠٠٩

بسم الله الرحمن الرحيم

"فأما الزبد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث فى الأرض"

صدق الله العظيم

(سورة الرعد: الأية ١٧)

إهداء

الى:

- أبائنا وأمهاتنا أصحاب الفضل علينا بعد المولى سبحانه وتعالى راجين من الله أن يبارك فى أعمارهم ويجزيهم عنا خير الجزاء.
- وطننا العزيز راجين من شباب هذا الوطن الأ يألوا جهدا فى العمل على رفعة هذا الوطن الذى أعطانا الكثير.
- الى الشباب الذى يحلم بأن يكون له مكان تحت ضوء الشمس ويحلم بغد أفضل ويريد أن يبدأ مشروع يكسب منه قوت يومه.

شكر وتقدير

نتوجه بالشكر الى الله العليم الحكيم حامدين إياه على تسديد الخطى راجين من لدنه التوفيق والسداد.

كما نتوجه بالشكر والعرفان الى الدكتور عبدالله شحاته على عظيم جهده الدوءب معنا راجين الله أن يجزيه عنا خير الجزاء.

ونتوجه أيضا بالشكر والامتنان الى اعضاء هيئة التدريس والمسئولين عن هذه المسابقة لخالص جهدهم معنا لدفعنا من تقدم الى تقدم.

الفصل الأول
الإطار النظري

أولاً: المقدمة:-

تلعب المشروعات الصغيرة دورا هاما في التنمية الاقتصادية بصفة عامة، والتنمية الصناعية بصفة خاصة حيث تعتبر المشروعات الصغيرة ذات أهمية كبيرة في جميع دول العالم وخاصة الدول النامية، فعلى الرغم من نمو وتعاظم دور المشروعات الصناعية الكبيرة الحجم التي تستفيد بصفة أساسية من اقتصاديات الحجم الكبير والقدرة على الإنفاق على البحوث والتطوير وما أحدثته الثورة التكنولوجية من تطور في أدوات الإنتاج، وما صاحبها من تطور مماثل في أساليب الإدارة والتنظيم، فإن ذلك لم يمح الدور الفعال الذي لعبته المنشآت الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

هذا، وقد سجلت دول جنوب شرق آسيا المعروفة (بالنمور الأسيوية) تقدما كبيرا في مجال دعم وتطوير المشروعات الصغيرة وهى هونج كونج وتايوان وكوريا الجنوبية وسنغافورة، كما بدأت مجموعة أخرى من الدول الأسيوية السير على هذا الطريق في التنمية وفى مقدمتها تايلاند واندونيسيا والفلبين وماليزيا.

وترجع أهمية المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية لما تقوم به من توفير فرص كبيرة ومتنوعة للعمل كما أن لتنمية المشروعات الصغيرة دورا كبيرا في عملية التنمية الإقليمية ودعم التوازن بين الأقاليم المختلفة للدولة نظرا لما تتسم به من قدرة على الانتشار الجغرافي والوصول إلى الجهات الأكثر فقرا.

ولو نظرنا إلى حالنا في العالم العربي؛ لوجدنا أن الجامعات تخرج سنويا ملايين الشباب؛ في حين تقاس حاجة السوق النمطية للعمل بالآلاف. ورغم ذلك فإن كل شاب وفتاة من حقه أن يحلم بغدٍ أفضل، أكثر إشراقا وابتساما، وأن يصبح يوما ما أحد رجال الأعمال. لكن كيف، ومتى، وأين، ولماذا؟ كلها أسئلة تدور في أذهاننا وخاصة الشباب الباحث عن فرصة عمل في ظل ظروف تاهت فيها الخطى وتفرقت فيها السبل.

ولكن على الشباب أن يروضوا أحلامهم، والسؤال كيف؟ دعنا نفترض سويا أن

شابا تخرج اليوم في الجامعة وعمره لا يزيد عن ثلاثة وعشرين عاما، إنه في ريعان الشباب والقوة، أليس كذلك؟ إذن ما الذي يمنعه من أن يقتحم الصعاب ويتعلم كيف يبدأ من حيث انتهى الآخرون؟ سؤال وجيه؛ ولكن دعنا نعرف أين انتهى الآخرون؟

وفى مصر، الكل يجمع على أن هناك فجوة حقيقية بين مهارات الخريجين ومتطلبات سوق العمل، وكثر الحديث في الآونة الأخيرة عن المشروعات الصغيرة وأهميتها في إيجاد فرص عمل للشباب وخاصة مع وجود ملايين الخريجين الباحثين عن فرصة عمل في ظل اقتصاد السوق الحر. بل يكاد يتفق الجميع على أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل قاطرة التنمية وخاصة في البلدان ذات العمالة الكثيفة، فقد نجحت التجربة في دول جنوب شرق أسيا وحققت المعادلة الصعبة رغم زيادة أعداد السكان وقلة الموارد. ولقد وعت الحكومة المصرية هذا الدور للمشروعات الصغيرة مؤخرا وظهر ذلك فى سياسات الصندوق الاجتماعي للتنمية وإنشاء بورصة المشروعات الصغيرة.

وتشير الإحصاءات إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل ٩٨% من مجموع المؤسسات العاملة في معظم دول العالم، وقد نما دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة مع نهاية عهد الاقتصاد الموجه وتفعيل دور منظمة التجارة العالمية.

من هنا جاء اهتمامنا بالمشروعات الصغيرة باعتبارها بارقة أمل في إيجاد فرصة عمل متميزة للشباب، وهى كذلك حاضنة رجال أعمال المستقبل، آملين في أن يجد طلاب السنوات النهائية وخريجو الجامعات المصرية السبيل نحو مستقبل أكثر إشراقا وابتساما.

ومن الضروري التأكيد على أن البرامج التدريبية الجادة تساعد الشباب على التفكير بصورة غير نمطية وتجعله لا يستخدم لفظ (الواسطة) لتبرير الفشل في الحصول على عمل، فهناك قدرات ومهارات وتفكيرابتكار ي تمكن كل خريج من الحصول على عمل مميز، وهناك مجال المشروعات الصغيرة التي يجب أن تدرس جيداً قبل بدءها، ويجب مراقبة التكاليف الاستثمارية والجارية بكل دقة، وكلما كان المشروع بالمشاركة

(وبدون قروض) كان أقدر على حرية الحركة واتخاذ القرار، وكلما كانت المخاطرة أكبر – بعيدا عن الوظيفة النمطية – كان الربح المتوقع أكبر.

ويمكن القول أن للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر دور كبير في عملية التنمية في معظم دول العالم مع الأخذ بعين الاعتبار التفاوت النسبي الكبير بين المشروع الصغير في البلدان الصناعية المتقدمة مقارنة بالمشروع الصغير في البلدان النامية، من حيث حجم رأس المال والإنتاجية والعمالة المستخدمة، ففي الولايات المتحدة واليابان وبلدان الاتحاد الأوروبي، نرى أن سقف رأس المال للمشاريع الصغيرة يتجاوز ٢٠مليون دولار، في حين أن كافة المشاريع الصغيرة في البلدان النامية يتراوح حجم رأس المال لكل منهما بين ٢٠ ألف دولار و١٠٠ ألف دولار، وهو وضع يعكس طبيعة التطور الاقتصادي عموماً والصناعي خصوصاً في هذه البلدان، لكن رغم ذلك فإن المشاريع الصغيرة لها دورها الإيجابي والهام في البلدان النامية من حيث توفير فرص عمل لجميع الفئات الاجتماعية وخاصة الشباب بما يسهم في زيادة الدخل وتحقيق الاكتفاء الذاتي جزئياً لبعض السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع، هذا وتنتشر المشاريع الصغيرة في مجالات التجارة والصناعة والخدمات وغيرها من القطاعات الاقتصادية.

ورغم أن هذا البحث يستهدف الراغبين في إنشاء المشروعات الصغيرة وتنميتها ومعرفة الفرص المتاحة والتحديات التي تواجهها، إلا أنه يتضمن معلومات مفيدة تخص المشروعات المتوسطة خاصةً أنه لا توجد حدود فاصلة بين كلا النوعين من المشروعات.

ولكي نتعرف على المشروعات الصغيرة عن قرب ونعرف كيف يمكن للشباب أن يبدأ مشروعا صغيرا يوفر له حياة كريمة ويعمل على تطوير هذا المشروع، لابد لنا من تناول الموضوعات ذات الصلة بالمشروعات الصغيرة مثل: دراسات الجدوى، التسويق، الإدارة، الجودة.

ومن هنا يعد الاهتمام بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة أحد المكونات الهامة

للبرنامج الحكومي لمكافحة البطالة وأحد أهم الآليات وأكثرها جدوى لإيجاد فرص عمل للشباب وأنه على الرغم من الجهود المبذولة من قبل الحكومة من أجل دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلا أنه حتى الآن لم يتم الاستفادة المثلى من مساهمة تلك المشروعات في خلق فرص العمل وتحسين الإنتاجية وتوليد الدخل وذلك يرجع إلى مجموعة من المشاكل التي تعوق عمل هذه المشروعات. حيث أنه في ظل المنافسة التي تواجهها المشروعات الصغيرة والمتوسطة المصرية سواء في الأسواق المحلية أو أسواق التصدير فأن تلك المشروعات يتعين عليها تحسين جودة المنتج ورفع مستوى كفاءة الوحدة الإنتاجية وهو مالا يمكن تحقيقه بسهولة في بلد نامي مثل مصر.

ويهدف هذا البحث إلى ألقاء الضوء على مفهوم المشروعات الصغيرة وأهميتها وكذلك تم التعرض للسمات المميزة للمشروعات الصغيرة باعتبار أن هذه المنشآت تقوم على نمط الملكية الفردية حيث يزاول صاحب المنشأة العمل بنفسه في الأغلب مع الاستعانة ببعض الأقارب، ونجد أيضا أن هذه المنشآت تعتمد بدرجة كبيرة على مواردها الذاتية حيث تستخدم فنونا إنتاجية بسيطة نسبيا. وهناك المعوقات التي تواجهها هذه المشروعات ومنها ما يتعلق بالمعوقات التمويلية والإدارية وتعدد الأجهزة المنظمة لنشاط هذه المشرو عات وغيرها كما سيلي ذكره. تم من خلال هذا البحث أيضا تقديم عدة نماذج لمشروعات صغيرة من الممكن أن تكون ملاذا يلجأ الشباب أليه هربا من شبح التعطل بالإضافة إلى أنها مشروعات مربحة وتم أيضا عمل دراسات جدوى لها. وفى النهاية تم تقديم بعض السياسات التي ينبغي على الحكومة المصرية تبنيها من أجل تفعيل دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية ولتكون مخرجا من أزمة البطالة.

ثانياً: مشكلة البحث:-

المشاريع الصغيرة هي الركيزة الأولى والأساسية للاقتصاد المصري، وهي تعاني من مشاكل عديدة منها: محدودية رأس المال، وزيادة المخاطر وقلة وضعف الخدمات التي تقدمها الحكومة، وضعف الإدارة، هذا وبالرغم من الدور الفعال والأهمية البالغة التي تتمتع بها هذه المشاريع، فمن هنا يبرز أمامنا سؤال: ما دور المشروعات الصغيرة

في حل مشكلة البطالة بين الشباب وتنمية الاقتصاد المصري؟

ويتفرع عن هذا التساؤل عدة أسئلة، وتتمثل في الآتي:

١. ما هو التعريف الأقرب للمشروعات الصغيرة في الحالة المصرية ؟
٢. ما أهم الخصائص المميزة للمشروعات الصغيرة ؟
٣. ما دور المشروعات الصغيرة في تنمية وتطوير الاقتصاد الوطني ؟
٤. ما هي إجراءات إنشاء المشروعات الصغيرة وكيفية عمل دراسة جدوى لها؟
٥. ما هي المعوقات التي تواجه الراغبين في إنشاء المشروعات الصغيرة ؟
٦. ما هو دور الحكومة والمجتمع المدني في دعم المشروعات الصغيرة ؟
٧. ما هي التجارب الناجحة في عمل المشروعات الصغيرة التي يمكن أن يقتدي بها الشباب كبديل عن الوظيفة الحكومية و كحل لمشكلة التعطل؟
٨. ما هي أهم السياسات الواجب على الحكومة إتباعها لدعم المشروعات الصغيرة وزيادة دورها في حل مشكلة البطالة ؟

ثالثا: **فرضيات البحث**

يقوم هذا البحث على عدة فرضيات منها:-

١. المشاكل الكبيرة التي تواجهها المشروعات الصغيرة الخاصة بالضعف العام لمناخ الأعمال في مصر.
٢. ضعف وتشتت الدور الذي تقوم به الحكومة والجهات المختصة في دعم المشروعات الصغيرة يعوق تطور ونمو هذه المشروعات.
٣. زيادة عدد وحجم المشروعات الصغيرة من خلال التوسع في إنشاءها يؤدى إلى خلق فرص للعمالة المنتجة.

رابعاً: أهداف البحث:-

يريد الباحثين من خلال هذه الدراسة القيام بتحقيق عدة أمور، أبرزها ما يلي:

١. إظهار وتوضيح الصورة الحالية التي تعيشها المشاريع الصغيرة في مصر.
٢. محاولة تحليل بنية الاقتصاد المصري، وقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة

بشكل خاص، للوقوف علي نقاط القوة والضعف فيها.

٣. إظهار ما يمكن أن تقوم به المشروعات الصغيرة في عملية التنمية الاقتصادية من خلال توفير فرص العمل للشباب عن طريق حل مشاكلها وخصوصا المشكلة التمويلية.

٤. بيان الإجراءات اللازمة لعمل مشروع صغير وكيفية عمل دراسة جدوى تفصيلية له.

٥. توضيح الآثار التي لحقت بقطاع المشاريع الصغيرة، ومدي ارتباطها بمختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى، والطرق اللازمة لتطوير تلك المشاريع.

٦. التحقق من المشاكل التي تواجه الشباب عند إنشاء المشاريع الصناعية الصغيرة والتي تضعف من فاعليتها، وكيفية مواجهتها، والحلول والبدائل الملائمة لعلاج المشاكل التي تقف حائلاً دون تطور المشاريع الصناعية الصغيرة في مصر.

٧. التعريف ببعض أفكار المشروعات التي يمكن أن يقوم الشباب بتنفيذها من أجل الحصول على فرصة للكسب والعيش وبتكلفة بسيطة.

خامسا: **منهجية جمع البيانات**:-

١. **<u>المصادر الثانوية</u>**: سيلجأ الباحثين بصورة أساسية إلى المصادر الثانوية، مثل: الكتب والمجلات العلمية المحكمة والأبحاث ومراكز الدراسات والأبحاث والإحصاء والرسم البياني في هذا البحث. حيث تم اللجوء إلى بيانات من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء وكذلك مركز دعم واتخاذ القرار والصندوق الاجتماعي للتنمية.

٢. **<u>المصادر الأولية</u>**: حيث سيتم اللجوء إلى المصادر الأولية عند الحاجة - عند عدم كفاية المصادر الثانوية - مثل المقابلات والاستبيانات. تم ذلك من خلال عمل استبيانات مع الشباب الذين هم الجيش الحقيقي للبطالة في مصر وبالتالي الأكثر معرفة بواقع المشروعات الصغيرة.

سادساً: **المناهج البحثية**:-

١. <u>المنهج الوصفي</u>:

حيث يعتمد البحث علي المنهج الوصفي لمحاولة وصف وتقييم واقع المشروعات

الصغيرة، ومعرفة الآفاق التنموية المستقبلية لها، ومدي مساهمتها في تنمية وتطوير الاقتصاد المصري.

هو أسلوب من أساليب التحليل المرتكز على معلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة أو موضوع محدد ومن خلال فترة أو فترتان زمنية وذلك من أجل الحصول على نتائج عملية ثم تفسيرها بطريقة موضوعية وبم ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة ويعد المنهج الوصفي التحليلي هو الأسلوب الأكثر استخداما في الدراسات الإنسانية، كما أن هذا المنهج لا يقف عند وصف الظاهرة موضع الدر اسة فحسب بل يركز في جمع البيانات والمعلومات علي ظاهرة الدراسة وتنظيمها وتصنيفها والتعبير عنها كميا وكيفيا، وذلك بغرض دراسة العلاقات بين المتغيرات والوصول إلي نتائج يمكن أن تساهم في معالجة مشكلة الدراسة.[1]

٢. <u>المنهج الكمي</u>:

هنا يعتمد البحث أيضا على المنهج الكمي من خلال استخدام البيانات والإحصاءات والجداول والتي تم تحليلها من خلال برنامج Excel للوصول إلى النتائج التي تساعد على الاستدلال عن حجم وهيكل المشروعات الصغيرة في المجتمع.

سابعا: الدراسات السابقة:

قبل القيام بعمل الدراسة عن كيفية عمل مشروع صغير في ظل المتغيرات قام الباحثين بالإطلاع على مجموعة من الدراسات السابقة، فأننا لا نملك عصا سحرية لتناول مشاكل المشروعات الصغيرة ومعرفة حلولها ولكن نتعلم من الماضي وهذه الدراسات ساهمت بشكل كبير في إتمام البحث:

<u>أولا الدراسات العربية</u>

- الدراسة التي أعدها البنك الدولي عام ١٩٧٧ عن "**الصناعات الصغيرة في مصر**"

١- أميرة الحداد، منهجية البحث العلمى فى الاقتصاد التطبيقى، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة-مصر، ٢٠٠٩ ص ٦

والتي على أساسها تم منح بعض القروض لبنك التنمية الصناعية، وهو الجهة الرئيسية المسئولة عن تمويل وتنمية المشروعات الصغيرة.

- محمود صبيح ، ٢٠٠٤، ورقة عمل بعنوان "**رأس المال العامل وتمويل المشروعات الصغيرة**". وفيها قام الباحث بوضع التعريف المناسب للمشروع الصغير من بين التعريفات المختلفة والذي يتناسب مع الحالة المصرية وبيان المشاكل الأساسية في تمويل المشروعات الصغيرة في مصر مع بيان أهم جهات تمويل هذه المشروعات والدور الذي يمكن أن تلعبه المشروعات الصغيرة في توظيف المدخرات.
- سيد كاسب وجمال كمال الدين ، ٢٠٠٧، دراسة بعنوان " **المشروعات الصغيرة الفرص والتحديات**" ، تعتبر هذه الدراسة من أفضل الدراسات التي تناولت موضوع المشروعات الصغيرة من الناحية التطبيقية حيث تم التعرف على كيفية عمل المشروع الصغيرة والإجراءات اللازمة لذلك وكذلك كيفية عمل دراسة جدوى للمشروع وبيان بأساليب الإدارة المختلفة للمشروع بل مع تقديم دراسة حالة لمشروع صغير وكذلك عدد من التجارب الناجحة في عمل مشروعات صغيرة.
- ماهر المحروق، إيهاب مقابلة، ٢٠٠٦، دراسة بعنوان: "**المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن أهميتها ومعوقاتها**". وفقا لهذه الدراسة يري الباحث أن تطوير المشاريع الصغيرة وتشجيع إقامتها من أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول بشكل عام، والدول النامية بشكل خاص، وذلك باعتبارها منطلقاً أساسياً لزيادة الطاقة الإنتاجية من ناحية، والمساهمة في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة من ناحية أخري، ولذلك يجب علي الدول أن تعطى هذه المشاريع اهتماماً متزايداً، وكذلك تقديم يد العون والمساعدة لها بمختلف السبل ووفقا للإمكانيات المتاحة وتهيئة المصادر المختلفة لتمويل هذه المشاريع.
- الدراسة التي أعدتها وزارة المالية ، ٢٠٠٤، بعنوان "**تفعيل دور المشروعات الصغيرة في خدمة أهداف التنمية الاقتصادية المصرية**" وفقا لهذه الدراسة نجد أن وضع المشروعات الصغيرة في مصر قد تحسن كثيرا بفعل السياسات الحكومية الداعمة لها

من خلال دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في توفير مصادر التمويل من خلال قروض ميسرة للشباب من أجل عمل مشروعات صغيرة.

- مركز الإمارات للدراسات والأبحاث، ٢٠٠٦، "**المشاريع الصغيرة والمتوسطة**". ووفقا لهذه الدراسة يري الباحث أن مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة أصبح من المفاهيم الشائعة في أوساط سوق العمل، وباتت تحكمه العديد من المتغيرات التي باختلاف المكان والزمان والنظام الاقتصادي والعامل البشري المنتج في المؤسسة، وحدد الباحث في دراسته الأهداف الإستراتيجية العامة للمشاريع الصغيرة بتحقيق التوازن في هيكل النشاط الإنتاجي، وتنويع وتوسيع شبكة المنتجات وخدمات الإنتاج، وتوفير فرص العمل الحقيقية المنتجة، ومكافحة مشكلة البطالة واستثمار وتعظيم المدخرات وتنمية التكنولوجيا المحلية وتطويرها، من خلال استخدام هذه المؤسسات لها والإسهام في تنفيذ سياسة إحلال الواردات وتنمية الصادرات.
- بيت الخبرة الأمريكي " شيكي وشركاه"، ٢٠٠٢، الدراسة التي اعتمدت على المسح الميداني للنشاط الحرفي في محافظات القاهرة الكبرى والإسكندرية وأسيوط ودمياط بالتعاون مع جهاز الصناعات الحرفية والتعاون الإنتاجي.

ثانيا الدراسات الأجنبية:

- Hussein abed el-mottaleb al-asraj, 2007, **The Small Projects in Arabic Countries.**

تقدم هذه الدراسة نظرة عامة على موضوع المشروعات الصغيرة بتركيز أكثر على الناحية النظرية من توضيح للتعريفات المختلفة ، ومن ثم بيان التعريف الأفضل للأخذ به في البلاد العربية. ومن خلال الدراسة ركز الباحث كثير على دور المشروعات الصغيرة في الوطن العربي ومدى أهمية هذا الدور، وكذلك العوائق التي تحول دون عمل المشروعات الصغيرة بكفاءة في المنطقة العربية والمشكلات التي تمنعها من توليد فرص العمل المناسبة للشباب وفى النهاية وضع الباحث عدة آليات للأخذ بها من أجل تفعيل

دور هذه المشروعات في البلدان العربية.

-Hussein abed el-mottaleb al-asraj, 2004, **The Small Projects role in development Egypt.**

هذه الدراسة تتناول موضوع المشروعات الصغيرة ودورها التنموي في مصر، حيث بدأ الباحث بوصف عام للاقتصاد المصري، ثم ينتقل إلي مفهوم المشروعات الصغيرة والاتجاهات التي تناولت التعريف، ويتطرق الباحث إلي محددات خصائص المنشآت الصغيرة، واهم ما يركز عليه الباحث هو الأهداف الإستراتيجية لتنمية المشروعات الصغيرة في مصر، وينتقل إلى التحديات والمشاكل التي تواجه تنمية المشروعات الصغيرة.

الفصل الثاني

مفهوم وخصائص المشروعات الصغيرة

تعد المشروعات الصغيرة اتجاها عالميا للتنمية وأحد المحاور الأساسية لحل مشكلة البطالة خصوصا في الدول النامية، فهي تلعب دورا هاما في تحقيق التنمية الاقتصادية والإقليمية.

وعلى الرغم من الاهتمام الذي أولته الجهات المعنية في مصر والمسئولة عن هذا القطاع الواعد ، فإن عمل هذه المنشآت مازال يكتنفه الكثير من المشاكل والصعاب التي تحول دون قيامها بدورها المأمول في التنمية الاقتصادية في مصر. وانطلاقا من هدف هذه الدراسة- وهو المعنى ببيان كيفية عمل الشباب لمشروعات صغيرة تكون بمثابة الحل الأفضل في الوقت الحالي كمخرج من أزمة البطالة- كان لابد من أن نتعرض لمفهوم الصناعات الصغيرة وخصائصها التي تميزها عن المشروعات الكبيرة، حتى يمكن التعرف على حجم هذه المشروعات والمشاكل التي تواجهه وسبل حلها. كذلك الوصول إلى التعريف الأقرب للحالة المصرية.

وسيتناول الفصل الثاني :-

المبحث الأول: التعريف بمفهوم المشروعات الصغيرة وتصنيفاتها.

المبحث الثاني: السمات المميزة للمشروعات الصغيرة.

المبحث الثالث: عيوب المشروعات الصغيرة.

المبحث الأول

التعريف بالمشروعات الصغيرة وتصنيفاتها

أصبح من المسلم به أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعد واحدا من أهم واقوي أدوات وعناصر التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بل ارتقت لتصبح أهم العناصر الإستراتيجية في عملية التنمية والتطور الاقتصادي في معظم دول العالم وقاطرة النمو لتلك الدول للخروج من أزمة البطالة، حيث اعتمدت العديد من الدول عليها في عملية البناء الاقتصادي واستطاعت من خلالها العبور من دائرة الدول الفقيرة لتدخل في مصاف الدول الغنية الكبرى، والأمثلة على ذلك كثيرة ومتعددة على جميع المستويات؛ فتلك النوعية من المشروعات تعتبر صاحبة الفضل في نمو وتقدموازدهار دول شرق آسيا، كما أن الهند والصين قامتا بتجارب ناجحة في هذا المجال، واستطاعتا من خلالها تحقيق اكبر معدلات التنمية في العالم [1]؛ إضافة إلي العديد من التجارب الأخرى.

إن مصطلح المشروعات الصغيرة مازال يثير جدلا كبيرا بين المهتمين بأمر هذه الصناعات ولم يحسم هذا الجدل حتى الآن..... ويرجع هذا الجدل بالأساس إلى صعوبة وضع تعريف يميزها عن الصناعات الكبيرة خاصة في حالة قيامنا بالمقارنة بين الدول المختلفة فالمشروع الصغير في الولايات المتحدة الأمريكية قد يكون مشروعا كبيرا في دولة مثل مصر مازالت تخطو ببطء على طريق التنمية.

ومصطلح المشروعات الصغيرة مصطلح واسع الانتشار، فقد شاع انتشاره مؤخراً، حيث يشمل هذا المصطلح الأنشطة التي تتراوح بين من يعمل لحسابه الخاص أو في منشأة صغيرة تستخدم عدد معين من العمال-مثلا، لا يزيد عن ٥٠ عاملا كما في القانون المصري- ولا يقتصر هذا المصطلح على منشات القطاع الخاص وملاكها

١- مشروع سياسة قومية لتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مصر – وزارة الاقتصاد يونيو ١٩٩٨،

وأصحاب الأعمال والمستخدمين، ولكنه يشمل كذلك التعاونيات ومجموعة الإنتاج الأسرية أو المنزلية مثل الأسر المنتجة، وتجتمع الآراء على الأهمية المتعاظمة للمشروعات الصغيرة في اقتصاديات العالم، سواء في الدول النامية أو المتقدمة وخاصة في ظل تنامي عدد السكان والاحتياج المستمر لتوفير فرص عمل وتشغيل الأيدي العاملة، وتشير بعض الإحصائيات إلي أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل ما نسبته ٩٠% من إجمالي الشركات في معظم دول العالم، كما أنها توفر نسبة كبيرة من فرص العمل وتتراوح ما بين ٤٠-٨٠%، وتساهم تلك المشاريع في نسبة كبيرة من إجمالي الناتج المحلي للعديد من الدول، فعلى سبيل المثال لا الحصر؛ تساهم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بنسبة ٨١% من إجمالي الناتج المحلي لإنجلترا، بينما تساهم بنسبة ٥١ % في الولايات المتحدة [١].

كما ترجع الصعوبة في تحديد مفهوم المشروعات الصغيرة إلى أن هذا القطاع دائم التغير[٢]، فما يعد صناعة صغيرة في وقت ما لا يعد كذلك في وقت لاحق ، كما أنه قد يختلف وفقا للمستوى التكنولوجي المتبع وطبيعة الهيكل الصناعي ، فما يعتبر مشروع صغير في صناعة الصلب لا يعد كذلك في صناعة الغزل والنسيج مثلا.

وبالنسبة إلي تعريف المشاريع الصناعية الصغيرة فمن المعروف بأنه لا يوجد تعريف عام بهذا الخصوص، وبات في حكم المؤكد انه لا يمكن التوصل إلي تعريف محدد وموحد للمشروعات الصناعية الصغيرة، هذا بالإضافة إلي أن كلمة صغيرة لها مفاهيم نسبية تختلف من دولة إلي أخري وذلك بناءا على اختلاف حجم التطور

١- محمد فتحي صقر، ندوة بعنوان واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها الاقتصادية ، شريحة رقم ٨.

٢٢- نادية محمد عبدالعال ، تمويل نشاط المشروعات الصغيرة مع التطبيق على صناعات الغزل والنسيج بمنطقة شبرا الخيمة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة-مصر، ١٩٩٧.

الصناعي والتكنولوجي في تلك الدول واختلاف تعريفات تلك الدول لهذه المشاريع [1].

أولا: المعايير المستخدمة دوليا لتعريف المشروعات الصغيرة: -

١ - معيار حجم العمالة "عدد المشتغلين" : -

يعتبر معيار عدد المشتغلين بالمشروع هو أكثر المعايير استخدامًا للتفرقة بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، وذلك لعدّة أسباب أهمها توفر بيانات العمالة – نسبيًا – في غالبية الدول ولسهولة استخدام هذا المعيار خاصة عند إجراء المقارنات الدولية أو القطاعية، كما أنه يسمح بالمقارنة الدقيقة بين المنشآت التابعة للقطاع الواحد والتي تنتج أنواعًا متماثلة من السلع وتتقارب في فنونها الإنتاجية. ولكن يلاحظ أن الاسترشاد بهذا المعيار وحده قد لا يعكس بالضرورة الحجم الحقيقي للمنشأة بسبب إغفاله العديد من العناصر الأخرى كحجم الإنتاج ، وحجم رأس المال ، ونوعية الفن الإنتاجي المستخدم ، و... الخ ، هذا إلى جانب اعتماده على بيانات العمالة بأجر فقطوا إغفاله للعمالة الأسرية بدون أجر والعمالة المؤقتة والموسمية، وذلك على الرغم من انتشارها في نطاق الأعمال الصغيرة، مما يعنى التقليل من حجم العمالة الفعلية المنتمية لهذا القطاع، وبالتالي من أهميته النسبية في الهيكل الاقتصادي.

٢ - معيار رأس المال المستثمر: -

يرى البعض أن معيار العمالة لايُعد معيار ًا سليمًا أو كافيًا للتفرقة بين المنشآت الصغيرة والكبيرة وأن الاسترشاد بمعيار رأس المال المستثمر قد يكون أكثر فاعلية، خاصة بالنسبة لبرامج تنمية المنشآت الصغيرة التي تركز على حجم الأصول الرأسمالية عند تقرير الإعانات أو القروض الميسّرة لتمويل شراء الآلات والمعدات أو لإنشاء المناطق الصناعية للورش الحرفية.

ووفقا لهذا المعيار تعرف المشروعات الصغيرة بأنها تلك المشروعات التي لا يتجاوز رأس المال المستثمر فيها حد أقصى معين ، يختلف باختلاف الدولة وحجم

---

١ - محمد فتحي صقر، المرجع السابق، شريحة رقم ١٣.

اقتصادها ودرجة النمو الاقتصادي التي بلغتها ومقدار الوفرة أو الندرة النسبية من عناصر الإنتاج المختلفة.

ومع ذلك يواجه التطبيق العملي لهذا المعيار صعوبات عديدة، أهمها:

صعوبة الفصل بين الأموال والممتلكات الخاصة بصاحب المنشأة والأصول الرأسمالية للمنشأة ذاتها، وإغفال صاحب المنشأة الصغيرة لبعض مكوّنات رأس المال المستثمر أو عدم رغبته في الإفصاح عنها أو في إظهارها بقيمتها الحقيقية ، كذلك تعذّر الاتفاق على المقصود برأس المال المستثمر، فهل هو رأس المال الكلى بما في ذلك رأس المال العامل الصافي اللازم لتمويل دورة تشغيل واحدة، أم هو رأس المال الثابت فقط.

- صعوبة تقدير رأس المال العامل خاصة المخزون السلعي من الخامات تحت التشغيل، وعدم إمكانية تقدير قيمة الأراضي والمباني في حالة تملّك الأراضي منذ فترة بعيدة وعدم وجود أسواق حقيقية تعبّر عن قيمة المثل، فضلا عن حساب القيمة في حالة الاستخدام المشترك للمبنى كوحدة سكنية وورشة عمل في نفس الوقت، إلى جانب تعذر التقدير الدقيق لقيمة الآلات والمعدات كأصول ثابتة نظراً لحصول المنشأة عليها في أوقات مختلفة ولتغيّر قيمتها حسب معدلات الإهلاك ولاختلاف القيمة الدفترية للأصول عن القيمة السوقية الحالية أو القيمة الاستبدالية.
- تعذر إجراء المقارنات الدولية بين أحجام المنشآت بسبب مشاكل أسعار الصرف وضرورة تحويل عملات الدول المختلفة إلى عملة واحدة.
- عدم إمكانية التعرّف الدقيق على الحجم الحقيقي للمنشآت اعتماداً على رأس المال وحده نظراً لاختلاف الفن الإنتاجي بين المنشآت وبين القطاعات المختلفة داخل الدولة الواحدة وبين الدول المختلفة.
- تعذر الاتفاق على الحد الأقصى الفاصل بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، حيث يلاحظ اختلاف هذه الحدود الفاصلة من دولة لأخرى، ومن قطاع لآخر – كما هو الحال بالنسبة لمعيار العمالة.

٣- معيار التكنولوجيا المستخدمة:-

مع التقدم العلمي والتكنولوجي وزيادة دور التكنولوجيا في إحداث هذا التقدم ، تمكنت كثير من المشروعات الكبيرة تجزئة العمليات والمراحل الإنتاجية بحيث يمكن إتمام هذه المراحل في منشآت مستقلة ذات طاقة إنتاجية منخفضة نسبيا أو مصانع أصغر حجما تغذى الصناعات الكبيرة بما تحتاجه. ومن ثم يكون تعريف المشروعات الصغيرة وفقاً لهذا المعيار على أساس نوعية الفن الإنتاجي المستخدم ومدى تطوره وملاحقته لأحدث تطورات تكنولوجية والتي تختلف من صناعة لأخرى. ولكن هذا المقياس يشوبه القصور في حالة الاعتماد عليه بمفرده.

٤- معيار حجم السوق [١]

ويمكن إيجاز مدلول هذا المعيار بالنسبة للمشروعات الصغيرة في أنها في الأغلب تتميز بمحدودية نصيبها في سوق السلعة التي تنتجها ، حيث ينحصر السوق بالأساس في الاستهلاك الذاتي أو التوزيع في أماكن توطن المنشاة المنتجة، وعدم كونها في مركز قوة عند البيع أو الشراء ، هذا فضلا عن عدم اهتمام الجهات الرسمية بها.

٥- معيار كثافة العمل: [٢]

وتُعرف كثافة العمل بأنها ناتج قسمة رأس المال المستثمر على عدد المشتغلين بالمنشأة، ويطلق البعض على هذا المعيار مسمى "تكلفة فرصة العمل" لأنه يعكس حجم رأس المال اللازم لتوظيف عامل واحد في المنشأة. ويختلف الحد الفاصل من قطاع لآخر بحسب طبيعة الكثافة العمالية أو الرأسمالية، حيث يميل إلى الارتفاع في المنشآت المنتمية لقطاعات كثيفةرأس المال وإلى الانخفاض في المنشآت التابعة لقطاعات خفيفة رأس المال. ويتطلب هذاالمعيار توفر بيانات دقيقة عن عنصريّ العمل ورأس المال المستثمر، ويتميّز بأن تطبيقه يسمح بإدراج المنشآت الكبيرة كثيفة العمالة ضمن الأعمال الصغيرة، مما يساعد تلك المنشآت على الحصول على خدمات داعمة لتسهم بصورة

---

١ نادية محمد عبدالعال ، المرجع السابق ، ص ٨-٩

٢ المرجع السابق ، ص ١٠

فعالة في الدول التي تعانى من كثافة سكانية ووفرة نسبية في عرض العمل.

٦- معايير أخرى:

حيث توجد معايير كمية أخرى ذات صبغة فنية لارتباطها بطبيعة النشاط، منها معيار الطاقة المحرّكة المستخدمة (قدرة حصان)، وعدد المركبات (في حالة قطاع النقل)، وعدد الأنوال (في حالة صناعة النسيج)، وعدد الغرف (في حالة النشاط الفندقي). وتصلح هذه المعايير للتطبيق في نشاطات معينة، ولكن يصعب تعميمها واستخدامها للمقارنة بين القطاعات المختلفة.

وبالتالي من الممكن تقديم عدة تعريفات مختلفة للمشروعات الصغيرة كالتالي:-

- تعرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية المشاريع الصناعية الصغيرة بأنها تلك المشاريع التي يديرها مالك واحد يتكفل بكامل المسؤولية ويتراوح عدد العاملين فيها مابين ١٠-٥٠ عامل.
- والبنك الدولي يعرف المشاريع الصناعية الصغيرة باستخدام معيار عدد العمال، حيث يعتبر المشروع متناهي الصغر إذا كان يوظف اقل من ١٠عاملا وصغير إذا كان يوظف ما بين ١٠-٥٠ عاملاً [١]، وهذا المعيار يستخدم لتعريف المشاريع الصناعية الصغيرة، ففي الولايات المتحدة الأمريكية وايطاليا وفرنسا يعتبر المشروع الصناعي صغير إذا كان يوظف حتى ٥٠٠ عاملا، وفي السويد لغاية ٢٠٠ عاملا، وفي كندا واستراليا حتى ٩٩ عاملا، في حين أنها في الدنمرك هي المشاريع التي توظف لغاية ٥٠ عاملا.
- وتعرف مصر المشروع الصغير بأنه: كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطا اقتصاديا إنتاجيا أو تجاريا أو خدميا ولا يقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه ولا يجاوز مليون جنيه ولا يزيد عدد العاملين فيها علي خمسين عاملاً [٢].

١- المشروعات الصغيرة، دورية جسر التنمية، العدد التاسع سبتمبر ٢٠٠٢، السنة الأولي .

٢- انظر الموقع المصري المتخصص في دراسات الجدوى الاقتصادية والمشاريع الصغيرة: www.kenanaonline.com

ثانيا: أنواع المشروعات الصغيرة وفقا للتصنيف الدولي:

بعد البحث في اقتصاديات المشروعات الصغيرة، فقد تم تصنيف المنشات الصغيرة والمتوسطة وفقا لثلاث فئات مختلفة:

أ- أنشطة كسب القوت:

وهي الأنشطة التي يقوم بها أكثر الناس فقراً ليحصلوا على قوتهم في غياب الحماية بمظلمة الضمان الاجتماعي، ومعظم هؤلاء الناس يفتقرون إلى الخبرة والمهارات الأساسية والموارد المالية وإمكانية الوصول إلى الأسواق...الخ.

ب - مشروعات **الحرفيين:**

عرف بعضهم الحرفة اليدوية بأنها تلك التي لا تشمل إلا على الحِرفي أو مالك المشروع نفسه ونادراً ما يزيد عدد العاملين في مثل هذه المنشآت عن ١٠ عمال يقومون عادة بأنشطة حرفية، وتشمل هذه الفئة الصناعات المنزلية التي تدر دخلا دون أن يكون لها مقر معين، ومعظم أصحابها من النساء ولا يمتلك الحرفيون أصولا تذكر لأنهم يعملون بأدوات بسيطة بدلا من الماكينات.

ج - المنشآت **الصغيرة:**

يمكن القول بأن المنشآت الصغيرة هي منشآت خدمية أو صناعية أكثر تنظيما، حيث يقوم صاحب المنشأة بتشغيل عدد من العمال في تخصص معين من العمل، ولا توجد ميكنة كبيرة، كما تميل الأصول الثابتة إلى أن تكون في أضيق الحدود، ومعظم هذه الأنشطة مسجلة.

التعريف المقترح لمصر تقترح الدراسة الأخذ بتعريف المشروعات الصغيرة في ضوء النقاط التالية:

١. أن المشروعات الصغيرة هي التي تعتمد على استخدام عنصر العمل بكثافة.
٢. إنه لابد من أن تستخدم هذه الصناعات حجما أقل نسبيا من رأس المال.

٣. إنه يمكن أن توجد وتعمل في إطار التكنولوجيا المستخدمة على مستوى السوق أو الصناعة.

ومن هذا المنطلق فإن المشروعات الصغيرة في مصر تعرف على أنها تلك المشروعات التي تعتمد على استخدام عمالة تتراوح بين عامل و ١٠٠ عامل في المنشأة الواحدة. وتستخدم حجما نسبيا من رأس المال لا يزيد عن ٥٠٠ ألف جنيه مصري كما تعمل الصناعات التي تستخدم في مستويات عالية من حجم رأس المال المحدد وهى المصانع الصغيرة الحديثة في إطار التقدم التكنولوجي المستخدم والتي تسمى بالصناعات المغذية .

وبذلك فإن هذه الدراسة ستعتمد على المشروعات الصغيرة التي تتضمن الحرف البسيطة أو ما تسمى بالصناعات الصغيرة جدا بالإضافة إلى الصناعات الصغيرة الحديثة أو نظام المصنع الواحد.

المبحث الثاني

السمات المميزة المشروعات الصغيرة

تتمتع المنشآت الصغيرة بالعديد من الخصائص التي تبرر أهمية دعمها وتطويرها من خلال أي إستراتيجية تنمية ويمكن إبراز هذه الخصائص فيما يلي:-

أولا: الخصائص المتعلقة بحقوق الملكية والإدارة والتنظيم:

- يغُلب على المنشآت الصغيرة نمط الملكية الفردية، حيث تكون المنشأة مملوكة لفرد واحد – وفى بعض الأحيان – تكون الملكية عائلية يشترك فيها أفراد الأسرة.
- ويترتب على غلبة نمط الملكية الفردية للمنشآت الصغيرة ارتباط الإدارة ارتباطًا وثيقًا بالملكية، حيث يكون مالك المنشأة هو مديرها في نفس الوقت، مما يكسبها المرونة والسرعة في اتخاذ القرارات والتكيّف مع المُستجدات، كما يمنحها صفة الاستقلالية في الإدارة.
- وتختلف وظائف المدير المالك في المنشأة الصغيرة عن وظائف المدير في المنشأة الكبيرة، حيث يقوم صاحب المؤسّسة الصغيرة بعِدّة أدوار في وقت واحد، فهو يلعب دور المستثمر الساعي للربح، ودور العامل المهتم بالجودة والتطوير والنمو المستمر، كما يجمع صاحب المنشأة بين وظائف الإدارة والتخطيط والتنسيق والرقابة والبيع والشراء والصيانة والحسابات ... الخ. وتتوقف طبيعة وكفاءة أداء المدير المالك لهذه الأدوار المتعدّدة على طبيعة النشاط وحجم المنشأة ونظم الإنتاج المطبقة ومناخ العمل.

ثانيا: الخصائص المتعلقة بالأسواق: [1]

١. أسواق الخامات ومستلزمات الإنتاج:

تعتمد غالبية المشروعات الصغيرة على الخامات المحلية ومن ثم تقل الحاجة

١- الأسرج، الدور التنموي للمشروعات الصغيرة في مصر،٢٠٠٤، ص٣٠.

إلى الاستيراد وما لذلك من أثر ايجابي على الميزان التجاري. وتحصل عليها إما من المنتجين مباشرة في حالة القرب من مراكز الإنتاج، أو من المورّدين والوسطاء في الأسواق ونظرًا لضعف القدرة التمويلية لهذه المنشآت وافتقارها إلى السيولة، فإنها تلجأ في أحيان كثيرة إلى الشراء بالأجل وطلب كميات محدودة وبصفة غير منتظمة بحسب أحوال السوق، مما يؤثر على انتظام العملية الإنتاجية وعلى مستوى جودة المنتج.

٢. سوق العمل:

تتميز المشروعات الصغيرة بانخفاض الأجور وعدم التأثر بالعوامل المؤسسية التي تؤدى إلى ارتفاع الأجور في المشروعات الكبيرة حيث تعتمد المنشآت الصغيرة بدرجة ملحوظة على العمالة غير الأجرية ومنها العمالة الموسمية والمؤقتة، حيث قد يزاول صاحب المنشأة العمل بنفسه مع الاستعانة بأفراد أسرته وبعض الأقارب. ويبرز ذلك بوضوح في مجال نشاط المزارع الصغيرة وتجارة التجزئة والخدمات البسيطة المتنوّعة، كما يكثر تشغيل الصبية وصغار السن وكثيرًا ما يجرى تشغيل العمالة دون ارتباطات تعاقدية ملزمة للطرفين ودون الالتزام بإبلاغ المؤسّسات الحكومية المعنيّة، مثل مكاتب العمل ومؤسّسة التأمينات الاجتماعية، مما يُكسِب صاحب العمل حرية وسلطة مطلقة في التعيين والفصل ويهدر الكثير من حرية العامل. وتزداد هذه السلطة كلما كان سوق العمل يعانى من فائض عرض ومن انتشار البطالة الصريحة، ويترتب على عدم كمال سوق العمل عِدّة نتائج منها:

١. ظهور عوائق في سوق العمل تحول دون سهولة انتقال الأفراد من نشاط لآخر أو من منشأة لأخرى في نفس النشاط.
٢. انخفاض مستويات الأجور في منشآت الأعمال الصغيرة –خاصة غير المُنظم - مقارنة بمستويات الأجور المناظرة بالمنشآت المتوسطة والكبيرة.
٣. ضعف التنظيمات العمالية (نقابات واتحادات العمال) في قطاع الأعمال الصغيرة.
٤. ضعف الاهتمام بتنمية المهارات والخبرات للعاملين من خلال المؤسّسات التدريبية خارج نطاق المنشأة، والاكتفاء بالمهارات المكتسبة من تكرار العمل اليومي.

٥. صعوبة الحصر الدقيق للعاملين بالمنشأة الصغيرة لعدم التوثيق الرسمي لكافة المشتغلين، الأمر الذي يعنى بدوره التقليل من الحجم الفعلي لقطاع الأعمال الصغيرة إذا تم الاسترشاد بإحصائيات السجلات الرسمية.

٣. سوق رأس المال:

تتميز المشروعات الصغيرة عموما بانخفاض الحجم المطلق لرأس المال وهو ما يتلاءم مع رغبة المستثمرين في غالبية الدول النامية ، وتعتمد المنشآت الصغيرة –بدرجة كبيرة– على مواردها الذاتية في تمويل النشاط، سواء في مرحلة التأسيس أو في مرحلة التشغيل. وعادة ما تتمّثل مصادر هذه الأموال في المدخرات الشخصية أو الميراث أو حصيلة بيع أصول مملوكة كأراضي أو عقارات. ويجرى في بعض الأحيان تدبير جانب من الاحتياجات عن طريق الاقتراض من بعض أفراد الأسرة أو الأصدقاء الذين تربطهم صلات قوية مع صاحب المنشأة.

ومما يضعف من الهياكل التمويلية لتلك المشروعات تأثير بعض القيم الاجتماعية والعادات السلوكية التي تعتبر الاقتراض من البنوك عيباً أو مهانة اجتماعية. ومن الجانب الآخر، فإن المؤسسات التمويلية عادة ما تتحيّز لصالح المنشآت الكبيرة عند منحها للقروض والتسهيلات المصرفية لأسباب تتعلّق بالمركز المالي والضمانات، مما يقلّل من فرص التمويل المتاحة للمنشآت الصغيرة، بل ويدفع البعض منها إلى الاقتراض من خارج النظام المصرفي بتكلفة مالية مرتفعة وبشكل غير رسمي.

٤. أسواق السلع والخدمات:

تتميّز المنشآت الصغيرة بالانتشار الجغرافي المحدود، مما يساعدها على التعامل في الأسواق المحلية المحدودة التي لا تستطيع المنشآت الكبيرة أن تفي بطلباتها، حيث يؤدى صِغر هذه الأسواق إلى عدم إمكانية الاستفادة من وفورات الحجم سواء المالية أو الفنية، كما تنشط معاملات المنشآت الصغيرة في الأسواق التي يكون لها متطّلبات

خاصة، مثل نوعيات معينة من السلع والخدمات تعتمد على الأذواق والمواصفات المحلية غير النمطية، والتي يمكن أن توّفرها المنشأة الصغيرة بكفاءة عالية.

وتتصف أسواق المنشآت الصغيرة بطبيعة تنافسية نظراً لحرية الدخول والخروج من النشاط وتعدّد المنشآت الصغيرة العاملة، كما تزيد من حِدّة المنافسة السوقية الوفورات التي تتمتع بها المنشآت المتوسطة والكبيرة بسبب كبر الحجم وتقدّم الفنون الإنتاجية والتنظيمية، فضلا عن المزايا والتيسيرات التي تحظى بها من قِبل المؤسّسات الحكومية والنظم والسياسات الحمائيةالتي توّفرها لها الدولة. ولذلك، فإن محدودية النصيب السوقي للمنشآت الصغيرة تُعد من السمات البارزة المميّزة لها مقارنة بغيرها من المنشآت، الأمر الذي ينعكس بدرجة كبيرة على حجم المبيعات ومعدّلات العائد من النشاط.

ثالثا: أهم الجوانب الايجابية للمشروعات الصغيرة:

تكتسب المنشآت الصغيرة أهميتها في الدول النامية من مجموعة اعتبارات تتعلّق بخصائص هياكلها الاقتصادية والاجتماعية، ونسب توّفر عوامل الإنتاج، والتوزيع المكاني للسكان والنشاط. ويمكن إيجاز أهم الظواهر الإيجابية التي تقترن بقطاع الأعمال الصغيرة فيما يلي:

١. تستخدم المنشآت الصغيرة فنوناً إنتاجية بسيطة نسبياً تتميّز بارتفاع كثافة العمل، مما يساعد الدول النامية التي تعانى من وفرة العمل وندرة رأس المال على مواجهة مشكلة البطالة دون تكبّد تكاليف رأسمالية عالية.

٢. القدرة على الانتشار الجغرافي وأثر ذلك على تخفيف الهجرة من الريف إلى الحضر وكذلك أثر ذلك على تقليل التفاوتات الإقليمية، وتحقيق التنمية المكانية المتوازنة، وخدمة الأسواق المحدودة التي لا تغرى المنشآت الكبيرة بالتوطن بالقرب منها أو بالتعامل معها.

٣. توّفر المنشآت الصغيرة سلعاً وخدمات لفئات المجتمع ذات الدخل المحدود والتي

تسعى للحصول عليها بأسعار رخيصة نسبياً تتفق مع قدراتها الشرائية (إن كان الأمر يتطلب التنازل بعض الشيء عن اعتبارات الجودة).

٤. يوفر قطاع الأعمال الصغيرة فرصاً عديدة للعمل لبعض الفئات، وبصفة خاصة الإناث والشباب والنازحين من المناطق الريفية غير المؤهّلين بعد للانضمام إلى قطاع الأعمال الكبيرة والقطاع المُنظّم بصفة عامة.

٥. تقوم المنشآت الصغيرة بتلبية احتياجات الأسواق من السلع والخدمات المتخصّصة التي ترتبط بأذواق وتفضيلات المستهلكين بدرجه أكبر من المنشآت الكبيرة، نظراً للاتصال الشخصي المباشر بين أصحابها والعملاء.[1]

٦. نظراً لصِغَر متطلباتها الاستثمارية وبساطة تقنيّات الإنتاج وسهولة الانضمام إليها، فإن الأعمال الصغيرة قد تكون أكثر كفاءة من المنشآت الكبيرة في تعبئة وتوظيف المدخرات المحلية وتنمية المهارات البشريةوبذلك يمكن اعتبارها مصدراً هاماً للتكوين الرأسمالي ومشتلا للمهاراتالتنظيمية ومختبراً لنشاطات وصناعات جديدة.

٧. تلعب المنشآت الصغيرة دوراً هاماً في دعم المنشآت الكبيرة من خلال توزيع منتجاتها وإمدادها بمستلزمات الإنتاج وتعتبر أيضا المشروعات الصغيرة مراكز لتدريب العمالة ومن ثم إمداد المشروعات الكبيرة بالعمالة الماهرة.

٨. تساعد المشروعات الصغيرة في استغلال موارد الثروة المنتشرة بكميات محدودة في مواقع متباعدة والتي عادة ما تتقاعس المنشأة الكبيرة عن الكشف عنها واستغلالها تجاريًا، ومثال ذلك أعمال المحاجر والمناجم الصغيرة ونشاط المزارع والمصائد الصغيرة.

٩. تسهم المنشأة الصغيرة في تنويع الهيكل الاقتصادي من خلال نشاطاتها المتعدّدة والمتباينة، كما تساعد على تغيير الهيكل السوقي من خلالتخفيف حِدّة التركز وزيادة درجة المنافسة بين الوحدات الإنتاجية والخدمية، وهى ميزة هامة إزاء محدودية

---

١ محمد فتحي صقر، المرجع السابق

الأسواق في الدول النامية واحتمالات هيمنة المنشآت الكبيرة عليها، وما يتمخض عن ذلك من سلطات احتكارية غير مرغوبة.

١٠ . تعتبر المنشآت الصغيرة – في أحيان كثيرة – أكثر كفاءة في استخدام رأس المال، وهو ما أكدّته بعض الدراسات التطبيقية في كينيا والهند ومصر وغيرها من الدول من خلال مقارنة إنتاجية رأس المال في المنشآت ذات الأحجام المختلفة والعائد المحّقق من الاستثمار في كلٍ منها.

١١ . تقوم المنشآت الصغيرة بدور هام في تنمية المدن الثانوية مما يساعد على التخفيف من حِدّة التمركز العمراني والتحضّر الزائد لعواصم الدول ومدنها الرئيسية. كذلك التخفيف من حدة التركيز الصناعي، حيث يساعد إقامة المشروعات الصغيرة في أماكن متفرقة على التخفيف من حدة التركز الصناعي.

تسهم الصناعات الصغيرة في تنشيط الصادرات كثيفة العمل في عديد من الدول النامية، مثل الهند وتايوان وكوريا والفلبين وسنغافورة، كما تبرز أهمية الصناعات البيئية في إشباع الطلب السياحي على المنتجات الوطنية.

المبحث الثالث

عيوب المشروعات الصغيرة: [1]

وبعد أن عرضنا مميزات المشروعات الصغيرة، فبالتالي لابد أن نشير إلى عيوب هذه المشروعات لأن العرض للعيوب من شأنه مستقبلا توضيح سبل معالجة هذه العيوب أو القصور ويمكن حصر عيوب المشروعات الصغيرة في الأمور التالية:-

انخفاض حجم الوحدة الصغيرة ورداءتها حيث تعتمد المشروعات الصغيرة بالأساس على ممارسة النشاط في ورش صغيرة أو منازل الأمر الذي يترتب عليه سوء مستوى العمل والأداء بسبب نقص الظروف الملائمة التي يمكن أن تشجع على نموها وتطورها.كما يترتب على صغر حجم المشروع رداءة المنتج وإتلاف الخامات بسبب عدم حفظها بالصورة الجيدة ويرجع ذلك إلى أن أماكن إقامة هذه المشروعات لم يخطط لها من قبل وأن معظم المشروعات تتواجد في أماكن غير صالحة للعمل.

١. انخفاض جودة منتجاتها نظرا لانخفاض مستوى التدريب وضعف مقومات المشروعات بسبب تأكل وتقادم الآلات فإن هذه المشروعات تقوم بإنتاج منتجات ذات جودة اقل بسبب اعتمادها على عوامل إنتاج بدائية ذات إمكانيات بسيطة. بالإضافة إلى أن الآلات والمعدات في بعض المشروعات لا تلاقى اهتمام أصحاب المشروعات من ناحية الصيانة بسبب ارتفاع تكلفتها.
٢. انخفاض إنتاجية عناصر الإنتاج في المشروعات الصغيرة السبب في انخفاض إنتاجية عناصر الإنتاج يرجع إلى انخفاض مستوى التدريب للعاملين والقائمين على المشروع وتدنى كفاءة الآلات والمعدات المستخدمة ويرجع ذلك إلى سوء الخامات التي تستخدم هذه الآلات في تصنيعها. أيضا نجد أن معظم القائمين على المشروعات الصغيرة من الصبية والإناث وهم غالبا ما يكونوا منخفضي الإنتاجية

---

١ احمد حلمى عبداللطيف، الصناعات الصغيرة وأثرها على مشكلة البطالة في مصر، القاهرة ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٤، ص ٥٥-٥ ٧

أصلا.

٣. تشتت المشروعات الصغيرة في الأقاليم المختلفة والذي يؤدى إلى إهمال المشروع وتردى أحواله بسبب عدم إمكانية توجيه العناية الكافية لها من خلال خطط الصناعة واستراتيجة التصنيع.

٤. بدائية النظم الإنتاجية في بعض الصناعات: مازالت بعض القرى في الريف وبعض المناطق في الحضر تعتمد على نظم وطرق بدائية في ممارسة أنشطة المشروع والحرفة الصغيرة مما يترتب عليه رداءة مستوى جودة المنتج وانخفاض حجم الإنتاج وهذا يؤدى إلى عدم مسايرة المشروعات الصغيرة إلى ما يمكن أن يتحقق من نمو وتطور المجتمع.

٥. عدم وجود إدارة مستقلة للمنشأة أو المشروع الصغير حيث يلاحظ في المشروعات الصغيرة أن صاحب المشروع يقوم بدور العامل والمدير في أن واحد ، الأمر الذي يؤدى إلى انخفاض مستوى كفاءة العمل في هذا المشروع.

٦. ارتفاع نفقات الإنتاج: تقوم المشروعات الحرفية والصغيرة بإنتاج منتجات يدوية تتطلب مهارات عالية خاصة فيما يتعلق بالمشغولات الذهبية أو السجاد اليدوي وهذا النوع من المنتجات يتطلب خامات من نوع خاص. ولذلك فإن تكلفة إنتاج هذه السلعة ترتفع كثيرا عن ما تقوم به المشروعات الأخرى ومن أهم عيوب هذه المشروعات أيضا هو ارتفاع تكلفة الإنتاج بسبب الاعتماد على عمالة ماهرة مدربة تدريب خاص وفى النهاية ينعكس ذلك على ارتفاع أسعار السلع التي تنتجها هذه المشروعات.

٧. تخلف طرق الإنتاج: إن أصحاب المشروعات الصغيرة لديهم اتجاه نمطي نحو العمال وليس لديهم قابلية استخدام طرق إنتاج حديثه ولا يقبلون الإدارة الجيدة لشئونهم وذلك بسبب إحساسهم الداخلي يظهر في تفضيلهم لقيادة العمل بمفردهم.

٨. انخفاض مستوى مهارة العمال بسبب قصور التدريب: في بعض الأحيان تنخفض مستويات المهارة مثال على ذلك صناعة الأحذية ودباغة الجلود ويرجع ذلك إلى

استمرارية التمسك بالأنماط القديمة أو الفشل في إدخال آلات حديثة وذلك بسبب استمرار زيادة الأمية بين الحرفيين.

٩. ارتفاع نسب إهلاك الآلات والمعدات ونسب الفاقد والتالف في المواد ومواد التعبئة وهذا إذا ما قارنا المشروعات الصغير ة في مصر بمثيلتها في دول "النمور الأسيوية" .

١٠. ونخلص مما سبق أنه على الرغم من عمليات تطوير المشروعات الصغيرة إلا أن عيوبها تمثل مشكلة في حد ذاتها. وتؤدى هذه العيوب إلى تردى مستواها وإهمالها وانخفاض جودتها الأمر الذي قد يسبب مشاكل تمنع قيامها بدور فعال فيمواجهة مشكلة البطالة وتنمية المجتمع وتطويره.

الفصل الثالث

القيود والعقبات التي تواجه المشاريع الصغيرة

إن نمو قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة أصبح من العوامل المهمة لدفع عجلة النمو الاقتصادي. وأصبح هدف تطوير قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الأولويات الاقتصادية والاجتماعية في أية دولة. لاسيما في ظل الحاجة المتزايدة لخلق فرص عمل ومكافحة الفقر. هذا بالإضافة إلى الحاجة لقطاع قوى من المشروعات الصغيرة والمتوسطة، يكون قادرا على المنافسة، وعلى لعب دور قيادي في عملية التنمية، في سبيل مواجهة التحديات الناتجة عن التطورات الاقتصادية العالمية.

- حيث تمثل المنشآت الصغيرة في عام ٢٠٠٤ ما نسبته (٨٧%) من حجم المنشآت الصناعية في مصر في حين تمثل المنشآت المتوسطة (١١%) والمنشآت الكبيرة (٢%).[١]
- ومن ناحية أخرى تمثل المنشآت الصغيرة في عام ٢٠٠٤ نسبة (١٣%) من قيمة الإنتاج الصناعي المصري والمنشآت المتوسط ٤٦% أما المنشآت الكبيرة فكانت نسبتها ٤١% من قيمة الإنتاج الصناعي.

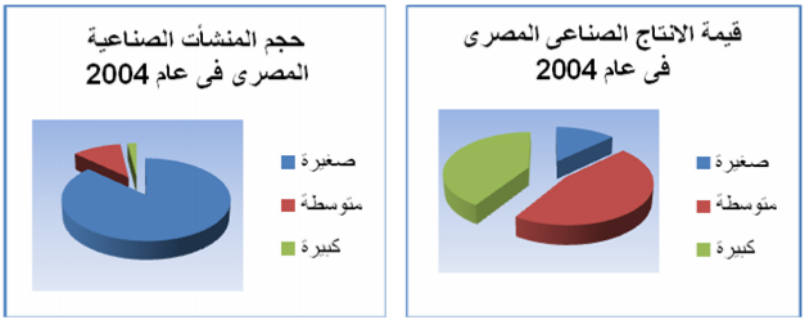

١ وزارة التجارة الخارجية والصناعة، التقرير الربع سنوي، المجلد (١) ، العدد (١١) ابريل / يونيو ٢٠٠٥

هذا، ويواجه قطاع المشروعات الصغيرة في كافة أنحاء العالم مجموعة من المشاكل، وهذه المشاكل قد تكون مختلفة من منطقة لأخرى ومن قطاع لآخر، ولكن هناك بعض المشاكل التي تعتبر مشاكل موحدة أو متعارف عليها تواجه المشاريع الصغيرة في كافة أنحاء العالم، وتعتبر طبيعة المشاكل التي تتعرض لها المشاريع الصغيرة متداخلة مع بعضها البعض، وبشكل عام يعتبر جزء من هذه المشاكل داخلي وهي المشاكل التي تحدث داخل المشروع أو بسبب صاحبها، في حين أنها تعتبر مشاكل خارجية إذا حدثت بفعل وتأثير عوامل خارجية أو البيئة المحيطة بهذه المشاريع.

شكل رقم (١): **يوضح المشاكل التي تعاني منها المشروعات الصغيرة.**

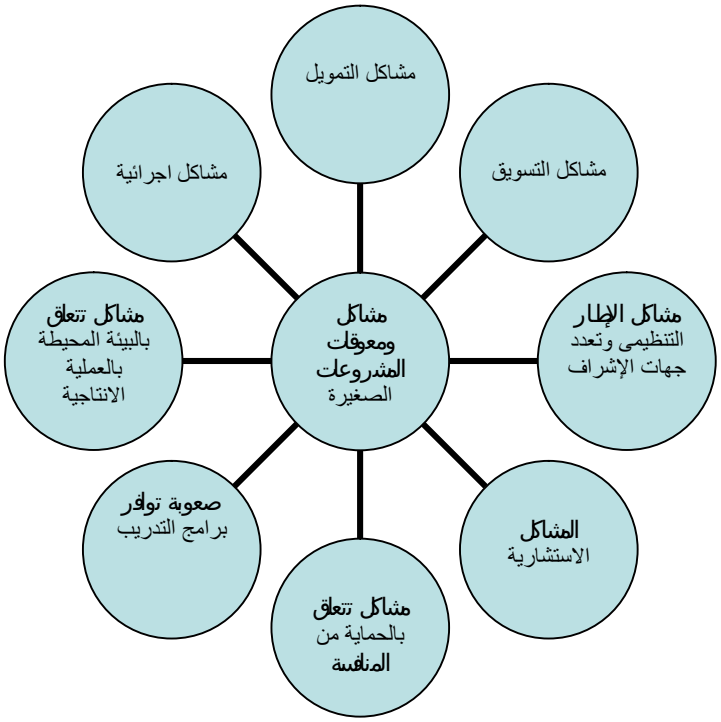

أولاً: مشاكل التمويل:- [1]

يعد توافر رأس المال من أهم مقومات إنشاء وتشغيل أي مشروع وبالتالي نجد أن المشكلة التمويلية تمثل ما يزيد على ٥٠% من معوقات المشروعات الصغيرة سواء كان هذا المشروع صناعي أو زراعي أو خدمي فهذه المشروعات تحتاج لرأس مال جارى للحصول على احتياجاتها من المواد الخام أو نصف المصنعة بالقدر الذي يمكنها من العمل بانتظام على مدار العام ، الأمر الذي يتطلب معه أن تقوم بعض الصناعات بالاحتفاظ بمخزون كاف من المواد الخام وتحتاج لرأسمال لتغطية أصولها الثابتة اللازمة لعمليات الإحلال والتجديد والتوسع. وفى بداية أي مشروع يتطلب توفير حجم معين من رأس المال لتمويل هذا المشروع.

من هنا يمكن تعداد الصعوبات التمويلية التي قد تواجه المشروعات الصغيرة التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

١. تعتمد هذه المشاريع في اغلب الأحيان علي التمويل الذاتي وبالتالي فهي تعمل في حدود الإمكانيات المالية المحدودة المتاحة لها.
٢. تخوف القائمين على هذه المشروعات من الاقتراض من البنوك بسبب عدم وجود وعى مصرفي وتخوفهم الكبير من احتمالات التعثر وعدم القدرة على سداد القرض وبالتالي فأنهم في الأغلب يلجئوا للاقتراض من الأقارب أو المرابين المحليين كمصدر لا يمكن الاعتماد عليه دائما في التوسع والتطوير لتلك المشروعات.
٣. على الرغم من أن هناك ما يقرب من ٤٠ برنامج تحت رعاية الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية والصندوق الاجتماعي للتنمية تعتمد بصورة كبيرة على تمويل ودعم خارجي إلا أن هذا الدعم لا يصل إلا إلى ٥% فقط من المستهدفين المحتملين.
٤. اعتماد هذه المنشآت على مصادر ائتمان خاصة غير رسمية (المرابين) بأسعار

---

١ احمد حلمى عبداللطيف، مرجع سابق، ص٦٨-٧٠

فائدة مرتفعة قد تصل إلى ١٠٠% وذلك لسهولة الوصول لهذه المصادر بشروط مرنه ولقلة ما تتطلبه من مستندات وانخفاض تكلفة المعاملات فيها.

٥. نظراً لأن الكيانات القانونية لهذه لمشاريع تكون في الغالب مشاريع فردية فأنه يصعب عليها زيادة رؤوس أموالها عن طريق طرح أسهم في الأوراق المالية أو إصدار سندات للاقتراض.

٦. تردد بعض البنوك التجارية في منح هذه المشاريع قروضا ائتمانية قصيرة أو طويلة الأجل ما لم تكن تلك المؤسسات تتمتع بشهرة واسعة أو بضمان مشروع أو شخصية معروفة في الوسط التجاري.

٧. في حالة قيام هذه المشاريع بتوفير الضمانات المطلوبة للتمويل فأنها تتحمل تكلفة مرتفعة في سبيل حصولها علي هذا التمويل نتيجة لارتفاع أسعار الفائدة مما يرهق ميزانيات هذه المشاريع ويستقطع جزءا هاما من أرباحها، وهو الأمر الذي يحد من قدرة هذه المشاريع علي توسيع طاقاتها الإنتاجية وتحسين نوعية التكنولوجيا المستخدمة.

٨. افتقار المشروع الصغير للخبرة في أساسيات المعاملات المصرفية.

٩. افتقاد عنصر الثقة في القائمين علي المشروع الصغير.

١٠. أن التمويل المتاح في بعض الأحيان لهذه المشاريع يعتبر غير مناسب لاحتياجاتها التمويلية نظرا لانخفاض مدة الائتمان أو لعدم كفايته.

١١. عادة ما تلجأ مؤسسات التمويل بعض الأحيان، وعادة لا يتقبل صاحب المشروع الصغير هذا التدخل ويميل إلي تولي كافة عمليات المشروع بالكامل، ويعتبر هذا من الأسباب التي تجعل العديد من المشاريع الصغيرة تعزف عن التعامل في ظل غياب عنصر الثقة في المشروع الصغير إلي متابعة التنفيذ والي التدخل بالمشورة المالية والفنية في مع مؤسسات التمويل في الدول النامية.

ثانياً: مشاكل التسويق والإدارة: [1]

تعتبر الصعوبات التسويقية من أهم الصعوبات التي تواجه المشاريع الصناعية الصغيرة، وتختلف هذه الصعوبات باختلاف نوع المشروع وطبيعة النشاط الذي يمارسه. حيث تتمثل أهم الصعوبات التي تواجهها هذه المشاريع في هذا المجال فيما يلي:-

انخفاض الإمكانيات المالية لهذه المشاريع مما يؤدي إلي ضعف الكفاءة التسويقية لمنتجات المشروعات الصغيرة، وهذا كنتيجة مباشرة لعدم قدرتها علي توفير معلومات عن السوق المحلي والخارجي وأذواق المستهلكين بالإضافة إلي مشاكل ارتفاع تكاليف النقل وتأخر العملاء في تسديد قيمة المبيعات وعدم دعم المنتج الوطني بالدرجة الكافية.

١. نقص المعلومات والإحصاءات المتاحة لدي هذه المشاريع خاصة فيما يتعلق بالمشاريع المنافسة وشروط ومواصفات السلع المنتجة وأنظمة ولوائح العمل والتأمينات الاجتماعية وغير ذلك من البيانات والإحصاءات اللازمة لتسيير أعمالها علي الوجه المستهدف مما يحد من تسويق منتجاتها.
٢. تعاني معظم هذه المشاريع من عدم معرفتها بقواعد وأساليب التعامل مع الجهات الإدارية الرسمية في الدولة كالسجلات التجارية والصناعية مما يؤدي إلي طول اللازم لانجاز معاملاتها.
٣. عدم إتباع الأساليب الحديثة في الإدارة حيث يسود في إدارة هذه المشاريع نمط المدير المالك الذي يجمع عادة بين وظائف الإدارة والتمويل والتسويق وغيرها بالإضافة إلي عدم وجود التخصص الوظيفي بالمعني المعروف في مجال ترتيب الوظائف والمحاسبة والاقتصاد وغيرها، وعدم وجود تنظيم إداري واضح المعالم لسير العمل في أقسام وإدارات المنشاة.
٤. عدم وجود منافذ تسويقية منتظمة لتعريف المستهلك المحلي والخارجي بمنتجات

---

١ نادية محمد عبدالعال ، مرجع سابق ، ص ٢٨

وخدمات هذه المشاريع فضلا عن ضيق نطاق السوق المحلي، وعدم إتباع الأسلوب العلمي الحديث في مجال التسويق ونقص الكفاءات التسويقية وعدم الاهتمام بإجراء البحوث التسويقية خاصة في مجال دراسة الأسواق وأساليب النقل والتوزيع والتعبئة والتغليف وأذواق المستهلكين...الخ، الأمر الذي يحد من قدرة هذه المؤسسات علي تسويق منتجاتها.

٥. تفضيل المستهلك المحلي للمنتجات الأجنبية المماثلة في بعض الأحيان بدافع التقليد أو المحاكاة أو لاعتياده علي استخدام هذه السلع الأجنبية مما يحد من حجم الطلب علي المنتجات المحلية.

٦. عدم توفر الحوافز الكافية للمنتجات المحلية مما يؤدي إلي منافسة المنتجات المستوردة لمثيلاتها من المنتجات المحلية وقيام بعض المشاريع الأجنبية بإتباع سياسات اغراقية لتوفير منتجاتها للأسواق المحلية بأسعار تقل عن أسعار المنتج المحلي، مما يؤدي إلي ضعف الموقف التنافسي للمشاريع الوطنية العاملة في هذه الصناعات.

٧. اتجاه نسبة كبيرة من هذه المشاريع إلي القيام بالبيع المباشر للمستهلك النهائي أو المستخدم الصناعي أو البيع لتجار التجزئة الصغار مما يؤدي إلي زيادة الأعباء التسويقية لهذه المشاريع وعدم قيامها بأداء هذه المهمة بكفاءة.

٨. عدم القدرة علي التعامل مع التحديات المختلفة التي تواجه المشاريع الصغيرة في مراحل النمو المختلفة، ومن أهم هذه التحديات تطوير المنتج وزيادة الطاقة الإنتاجية، زيادة الاستثمار في المخزون، الاحتياجات المالية للمشروع، خطط وبرامج التسويق...الخ.

٩. عدم قدرة بعض أصحاب المشاريع الصغيرة علي القيام بوظائف التخطيط والتنظيم والرقابة بصورة سليمة مما يؤدى إلي انخفاض فرص النجاح وتضارب القرارات وضياع موارد المشروع.

١٠. تواجه المشروعات الصغيرة صعوبات تسويقية سواء على مستوى الأسواق المحلية

والخارجية وذلك بسبب المنافسة التي تلقاها ويظهر ذلك أيضا فى صعوبة المشاركة فى المعارض الخارجية.

ثالثا: مشاكل الإطار التنظيمي وتعدد جهات الإشراف[1]:-

ظلت المشروعات الصغيرة حتى وقت قريب تعانى من تعدد الجهات المهتمة بالمشروعات الصغيرة في مصر بما يحول دون وضع إستراتيجية واضحة المعالم لتنمية المشروعات الصغيرة وخلق مناخ مشجع لنموها وتطورها. ويمكن تمييز أهم الجهات الفاعلة بهذا القطاع لتشمل ما يلي:-

١. الجهات المعنية بأمور المشروعات الصغيرة

أ – وزارة الشئون الاجتماعية

تهتم منذ الستينات- من خلال مشروع الأسر المنتجة وغيره من المشروعات – بدعم المشروعات الأسرية متناهية الصغر والتي يطلق عليها "المشروعات المعيشية".

ب – الجمعيات الأهلية وجمعيات رجال الأعمال بالمحافظات المختلفة

تتوجه جهود الجمعيات الأهلية نحو تدعيم دور المجتمع المدني، في دعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وق أمكن عمل حصر مبدئي لتلك المنظمات في عام ٢٠٠٠، وكان عدد المنظمات غير الحكومية حوالي ١١٨ منظمة، ويلاحظ تأثيرها المحدود نظرا لقلة عدد الجمعيات الأهلية التي تقود بأدوار فعالة.

ج – وزارة التنمية المحلية

اهتمت منذ نهاية الثمانينات بمشروعات التنمية المحلية القائمة على مفهوم مشاركة الأهالي في تطوير المجتمعات المحلية، فضلا عن قيامها ببعض برامج تدريب الإناث على بعض المهارات الأساسية اللازمة لبعض الأنشطة الاقتصادية وتوفير التمويل اللازم لبعض المشروعات المحلية الصغيرة.

---

١ الاسرج، مرجع سابق ص٤١-٤٢

د- الصندوق الاجتماعي للتنمية

أصدر السيد رئيس الجمهورية قرار رقم "٤٣٤" لسنة ١٩٩٩ بإنشاء جهاز تنمية المشروعات الصغيرة بالصندوق الاجتماعي للتنمية والذي وحد نظم التعامل مع قطاع المشروعات الصغيرة التابع للصندوق الاجتماعي للتنمية من قبل كافة أجهزة الدولة وكذلك من القطاع الخاص، ويكون بذلك الجهاز المنوط بوضع السياسات الخاصة بتنمية قطاع المشروعات الصغيرة والإشراف على تنفيذها.

هـ – وزارة التجارة الخارجية

أنشئت بالوزارة وحدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة منذ عام ١٩٩٧ والإدارة العامة لشئون المنشآت الصغيرة والمتوسطة والتي تم تطويرها لتصبح قطاع سياسات تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وهو مسئول عن وضع إطار من السياسات المشجعة لدعم القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة وزيادة صادراتها.

تهتم الوزارة أيضا بالصناعات الصغيرة من خلال تنفيذها لبرنامج تحديث الصناعة وبالتعاون مع اتحاد الصناعات والاتحاد الاوروبى.

و – وزارة المالية

اهتمت وزارة المالية منذ عام ١٩٩٩ بقطاع المشروعات الصغيرة من خلال مشروع تضمين كافة منشآت الأعمال داخل القطاع الرسمي رغبة منها في حصر المشروعات غير الرسمية وذلك بهدف تحويلها لمشروعات رسمية وضمها بذلك للمجتمع الضريبي، والوزارة في سعيها لتوسيع القاعدة الضريبية اهتمت بكل أنواع المشروعات الصغيرة " الخدمية والتجارية والصناعية والزراعية".

٢. الجهات الإدارية التي تتعامل مع المشروعات الصغيرة

تتعدد الجهات التي يتعامل معها أصحاب المشروعات الصغيرة بداية من

الحصول على ترخيص إقامة المشروع من الوزارة المختصة طبقا لنوعيته ثم الحصول على ترخيص تشغيل لمشروع من وحدات الإدارة المحلية مرورا بتدبير التمويل اللازم له وهى بيئة تتسم بالتعقيد وعدم الاتساق، ويمكن تعداد أهم هذه الجهات على النحو التالي:

أ- الجهات المانحة لتراخيص أقامة المشروع

الهيئة العامة للتصنيع- وزارة التجارة – وزارة الصحة والسكان(مديريات الشئون الصحية) – وزارة الزراعة (مديريات الزراعة والطب البيطري)- وزارة الموارد المائية (مصلحة الري)- وزارة السياحة – وحدات الادارة المحلية – الهيئة العامة للاستثمار وغيرها.

ب – الجهات المانحة لتراخيص تشغيل المشروع

الجهات التي تتولى إصدار التراخيص بتشغيل المشروعات وهى وحدات الإدارة المحلية (أحياء – مراكز – مدن) التابعة لدواوين عموم المحافظات، وهو الأمر الذي يسند اختصاص الترخيص بتشغيل المشروعات للأحياء بمعزل عن اختصاص الترخيص بإقامة المشروعات الذي تملكه الوزارات المعنية ومديرياتها بالمحافظات.

ج – الجهات الرقابية على المشروعات الصغيرة والمتوسطة

هى نفس الجهات التي تعطى تراخيص لإقامة المشروع بالإضافة إلى:

وزارة القوى العاملة (مديريات القوى العاملة) – مصلحة الضرائب- مصلحة الضرائب على المبيعات- جهاز شئون البيئة – الأمن الصناعى(وزارة الصناعة) – الأمن الصحى (وزارة الصحة) – الدفاع المدني – المحافظات (الأحياء) – وزارة الداخلية.

وهو الأمر الذي يعكس مدى تعدد الجهات التي تقوم بالتفتيش على هذه المشروعات مما يؤثر على سير عملها.

رابعاً: المشاكل الاستشارية:-

المشاريع الصغيرة تواجه مشاكل استشارية تتمثل في عدم قدرة أصحابها في التوجه إلى جهات متخصصة في تقديم الاستشارات الفنية والتسويقية والإنتاجية، وغيرها

من الاستشارات، وهذا يشكل عائقا أمام سير عملها التنموي، ويمكن توضيح هذه المشاكل في النقط التالية:

١. الكثير من المشاريع الصغيرة تفشل في مهدها لافتقار صاحب المشروع للاستشارات الكافية والصحيحة والتي هو عادة يحتاجها للتأكد من صحة الخطوات والقرارات التي يتخذها سواءً تلك الخاصة بتأسيس المشروع أو إدارته أو تسويق منتجاته.
٢. الكثير من المشاريع الصغيرة بحاجة إلى استشارات فنية وذلك لقلة خبرتها وعدم تمكنها من الاستعانة بمتخصصين في جميع المجالات الفنية التي تحتاجها.
٣. افتقار صاحب المشروع الصغير لبعض البيانات المهمة التي قد تساعده على إنشاء المشروع بالشكل الصحيح وفي الموقع المناسب، حيث أن المستثمرون بحاجة إلى بيانات عن الأسواق والمنافسين والتصدير...الخ، وكل ذلك لا يأتي إلى من خلال وجود من يستشيرهم باستمرار.
٤. من المشاكل التي ربما تتعرض لها العديد من المشاريع الصغيرة هي عدم إلمام صاحب المشروع بفنون التعامل مع الأزمات سواءً المالية منها أو الإدارية، لذا فهو بحاجة إلى من يساعده ويقدم له النصح والإرشاد. أضف إلى ذلك، فالكثير من هذه المشاريع بحاجة إلى بيانات عن المصادر المناسبة لاستيراد المواد الخام التي يحتاجون لها، لذا فهم بحاجة إلى استشارة دائمة في هذا المجال.
٥. الكثير من المشاريع الصغيرة تعجز عن ترويج وعرض سلعها للجمهور المحلي أو الأسواق الخارجية، لذا فهم بحاجة إلى بيانات تتعلق بالمعارض الداخلية والخارجية.

نتيجة للمشاكل السابقة فأن الكثير من المشاريع الصغيرة تفشل في مهدها لافتقار صاحب المشروع للاستشارات الكافية والصحيحة والتي هو عادة يحتاجها للتأكد من صحة الخطوات والقرارات التي يتخذها سواء تلك الخاصة بتأسيس المشروع أو تمويله أو إدارته أو تسويق منتجاته.

خامساً: **مشاكل تتعلق بالحماية من المنافسة:-** [1]

تعاني المشروعات الصغيرة غالبا من المنافسة وخاصة في الأمور المتعلقة بالجودة والسعر الخاص بالمنتج، ولو حاولنا المقارنة بين منتج خاص بمشروع صغيرة، ومنتج آخر خاص بمشروع كبير، لوجدنا الفارق الكبير بين تلك المنتجين، وهذا بحد ذاته يشكل صعوبات كبيرة أما نمو المشروعات الصغيرة، حيث تواجه المشروعات تلك الصعوبات في ظل عدم قدرتها على استخدام آلات حديثة تسهم في خفض التكاليف وتقليل الأسعار، إلا أن تلك المشروعات تتميز بقلة التكاليف الإدارية ومرونة الحركة، أيضا يمكنها المنافسة في مجالات أخرى.

سادساً: **صعوبة توفير برامج للتدريب:-**

عادة ما تحتاج المشروعات لمجموعة من برامج التدريب وتطوير المنتج لإمكانات أكبر من إمكانات أصحاب المشروعات الصغيرة. لذا فإن المناطق الصناعية في تركيا –على سبيل المثال- توفر للمشروعات الصغيرة فرصا للتدريب وبرامج لتطوير منتجاتها بتكلفة تعاونية. لذلك أصحاب المشروعات الصغيرة بحاجة دائمة ومستمرة إلى التدريب والتأهيل المهني الذي يؤهلهم لمواكبة التطورات المختلفة.

سابعا: **مشاكل اجرائية:-**

توجد العديد من المشاكل الاجرائية التى تواجه المشروعات الصغيرة خصوصا عند انشاءها أو بعد ذلك أثناء حياة المشروع ومنها:-

١. عوائق تراخيص التشغيل وكذلك عدة تراخيص تأتى من جهات مختلفة، والشروط الصحية المطلوبة فى المشروع وطول مدة المعاينة من جانب الجهات المسئولة، بالإضافة الى صعوبة تلبية المتطلبات الأمنية لضيق مساحة المشروع وكل ذلك قد يؤدى الى تحمل المشروع بمخالفات وجزاءات.
٢. مشكلة التأمينات الاجتماعية والضرائب بسبب عدم وضوح تلك القوانين بالاضافة

---

١ سيد كاسب، واخرون، مرجع سابق، ص١٦.

الى أن قانون التأمينات تنص على أنه يجب التأمين على العمالة الموجودة فى أى مشروع ودفع اشتراكات لهؤلاء العمال، كذلك أن أصحاب هذه المشروعات الصغيرة لا يكون لديهم الإلمام الكامل بكيفية مسك الدفاتر الحسابية التى تستخدم لمحاسبتهم ضريبيا مما يؤدى الى تعرضهم للغرامات والتقدير الجزافى للضرائب من قبل مصلحة الضرائب.

٣. مشاكل انقطاع التيار الكهربى وهى مشكلة تظهر فى المشروعات الصناعية خصوصا ونتيجة لضعف الموارد التمويلية لتلك المشروعات الصغيرة لا تستطيع عمل وحدة كهرباء مستقلة وبالتالى تتعرض الخامات أو المنتجات للتلف.

ثامنا: **مشاكل تتعلق بالبيئة المحيطة بالعملية الانتاجية**:-[١]

تتسم البيئة المحيطة بالعملية الإنتاجية فى مصر بعدة مظاهر سلبية تؤثر على هيكل الأعمال بصفة عامة ويزاد أثرها بشكل كبير بالنسبة للمشروعات الصغيرة ، ومن أهم هذه المظاهر:-

١. عدم كفاية الهياكل والخدمات الأساسية فى مصر بالدرجة التى تقلل من فرص الاستثمار، مما يزيد من التكلفة الاستثمارية، وبالتالى يرفع من تكلفة عنصر العمل.
٢. عدم كفاية وكفاءة الوحدات الموردة للمدخلات (الخامات) ، ومواد التعبئة والتغليف، قطع الغيار سواء المحلية أو المستوردة.
٣. عدم كفاية وكفاءة خدمات النقل والشحن والتداول والإعلان والتأمين والضمان للسلع والمنتجات، على عكس الحال فى المشروعات الكبيرة .

الفصل الرابع

مصادر التمويل الخارجية للمشروعات الصغيرة

---

١ نادية محمد عبدالعال ، مرجع سابق ، ص٣٠

ليس هناك من شك في أن جميع المشروعات على مختلف مستوياتها، سواء كانت هذه المشروعات جديدة أو قائمة بالفعل ، إنما تحتاج للتمويل المناسب والمهارات الإدارية الملائمة حتى تنمووتحقق دخلاً وربحا مقبولين ، حيث يمثل التمويل الجاد والمناسب هو العصب الأساسى لنمو المشروع الصغير وتطوره. وقد أصبح تطور المشروعاتالصغير ة يشكل مفتاحاً مهماً لخلق فرص عمل أكثر وفرة واستمرارية لتشغيل الشباب، وللتنمية الاجتماعية والاقتصادية المتكافئة، وخصوصاً بالنسبة للفئات والمجتمعات الفقيرة والمهمشة.

لا بد من الإشارة هنا إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأى مشروع تحتاج إلى التمويل في فترات حياتها بدءاً بتأسيس المشروع وانطلاقه، وأثناء حياته وهذا التمويل بالأساس أما أن يكون موجها بالأساس الى نفقات تشغيل المشروع أو على زيادة رأسمال وأصول المشروع الانتاجية ، وكذلك في حالة استعداد المشروع أو الصناعة إلى الانطلاق نحو الأسواق التصديرية. وتحتاج المشروعات الصغيرة والمتوسطة للتمويل في مجالات البحث والتدريب ومتابعة الأسواق ومسايرة تطورات الإنتاج، إضافة إلى الحالات التي يتعرض فيها المشروع لأي حدث استثنائي.

ويمكن حصر مصادر هذا التمويل في المدخرات الشخصية لمالك المشروع أو إجمالي المدخرات العائلية (التمويل الداخلى)، إضافة إلى الاقتراض من البنوك التجارية في حالة الحاجة لذلك، وأن كان الأكثر من الاقتراض من البنوك هو الاقتراض من القطاع الغير رسمى (المرابين المحليين) أومن البنوك المتخصصة في توجيه التمويل نحو قطاع معين، البنوك المتخصصة في تمويل القطاع الصناعي أو تمويل القطاع الزراعي مثل بنك التنمية والائتمان الزراعى الموجود فى كل قرية، أومن مصادر أخرى تتمثل عادة في مؤسسات الإقراض المتخصصة، وعادة ما تكون هذه المؤسسات مدعومة من قبل الحكومة والجهات الرسمية.

وسيتم تناول هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: **دور البنوك في تمويل المشروعات الصغيرة.**

المبحث الثاني: المؤسسات **غير المصرفية الداعمة والمقرضة للمشروعات الصغيرة.**

المبحث الثالث: **التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة.**

المبحث الأول

دور البنوك في تمويل المشروعات الصغيرة

تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأنظمة الاقتصادية المفتوحة التى لاتحصل فيها على دعم مباشر من الدولة تحديات البقاء الصعبة والتي تؤدي الى تحفيز أفراد هذا القطاع وتلهمهم سبل النجاح . مع العلم أن شرط نجاح هذه المشروعات هو أن توليها الدولة أهمية ضمن سياساتها الاقتصادية .

ويعتبر التمويل من أهم المتطلبات لأقامة المشروعات الصغيرة و المتوسطة، شأنه في ذلك شأن بقية المتطلبات مثل الإطار القانوني والتسويقي والبحث والتطوير. ويعد نقص التمويل من العقبات الرئيسة التي تواجه هذه المشروعات. ولا يمكن أن ننكر أنه في كل من الدول النامية والمتقدمة، فإن المشروعات الصغيرة والمتوسطة قد واجهت صعوبات في الحصول على التمويل من المصادر الرسمية، وبصفة خاصة التمويل طويل الأجل. والذى يؤدى بعد ذلك الى لجوئها الى مصادر غير رسمية تكون أكثر مخاطرة وأعلى احيانا فى الفوائد ويرجع السبب في ذلك إلى أن هذه المشروعات تعتبر من أوجه الاستثمار عالية المخاطرة، لعدم كفاية الأصول أو صغر حجم رأس المال، أو نقص الضمانات، أو التعرض لمخاطر السوق.

وقد أثبتت التجارب الخاصة بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دول العالم التى نجحت فى هذا المجال كدول جنوب شرق اسيا، أن تقديم الدعم المادى بصورة مباشرة أو غير مباشرة للمشروعات الصغيرة لايتسم بالكفاءة التى قد يحظى بها التمويل عن طريق المؤسسات المالية اذا ما تنافست على تقديم القروض للمشروعات الصغيرة.

دور البنوك في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

يظهر دور البنوك في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة واضحاً، خاصة البنوك التجارية والمتخصصة. ويتراوح هذا الدور ما بين تأسيس الصناديق التي تقوم

بتمويل هذه المشروعات والاستثمار فيها، أو إنشاء وحدات خاصة داخل البنوك لتمويل هذه المشروعات متمثلة فى برامج تمويل للمشروعات الصغيرة والحرفية . وتأخذ الخدمات التمويلية التي تقدمها البنوك لهذه المشروعات أشكالا عديدة مثل:

١) القروض قصيرة الأجل والتي تتفق مع معدلات نشاط ودخل بعض المشروعات.

٢) القروض المتكررة؛ حيث يتم فتح حساب ائتماني جديد عند انتهاء مدة القرض وسداد التزامات العميل. وفى هذه الحالة يعتمد حجم القرض على التدفقات الائتمانية للعميل.

٣) القروض متناهية الصغر أو التسهيلات الائتمانية للسحب على المكشوف (بدون ضمان) التي تلاءم متطلبات تمويل التعاملات اليومية للمشروعات الصغيرة.

٤) شراء حسابات القبض بخصم أو تخصيم، أو تمويل شراء الأصول (بما يتضمنه ذلك من رهونات تجارية)، التي تقع جميعها في إطار منهج التفهم لاحتياجات العميل.

وعند تقديم هذه الخدمات، لابد على البنوك أن تأخذ في الاعتبار ما يأتي:

١- أن تكون المنافذ الخاصة بتقديم هذه الخدمات قريبة من مواقع المشروعات.

٢- استخدام إجراءات مبسطة لمنح القروض.

٣- التقليل من الوقت ما بين التقدم لطلب القرض والحصول عليه.

٤- تحسين الصورة العامة للبنك فيما يتعلق بمدى توافر خدماته للطبقات ذات الدخول المنخفضة.

وهذه جميعاً من الخصائص التي يجب أن تتوافر في وحدات البنوك المتخصصة التي تخدم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

مزايا تمويل المشروعات الصغيرة عن طريق البنوك التجارية:

تتمتع البنوك التجارية بمزايا عديدة مقارنة بالمؤسسات التمويلية غير البنكية والمؤسسات غير الحكومية؛ من حيث تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وذلك لعدة أسباب:

١- القواعد الواضحة لتوضيح قواعد الملكية والإفصاح المالي وكفاية رأس المال التي

تساعد على الإدارة الرشيدة للمخاطر.

٢- البنية الأساسية من شبكة الفروع، التي تمكن البنوك من الوصول إلى أكبر عدد من المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

٣- النظم الخاصة بالرقابة الداخلية والنظم المحاسبية التي تمكن من القيام بتنفيذ عدد كبير من المعاملات.

٤- هياكل الملكية التي يسيطر عليها القطاع الخاص، بما يمكّن من تطبيق أساليب الحوكمة (١) وتحقيق كل من كفاءة التكاليف والربحية. كما أن هيكل الملكية هذا (الذي يسيطر عليه القطاع الخاص) عادة ما يؤدي إلى استمرارية مصادر التمويل التي تعتمد بصورة كبيرة على الودائع ورأس المال، وليس على المصادر النادرة، كثيرة التقلب التي تعتمد عليها هيئات المعونة والمنظمات غير الحكومية.

جميع هذه المميزات تعطى البنوك التجارية ميزة نسبية مقارنة بالمؤسسات التمويلية غير البنكية والمؤسسات غير الحكومية في تقديم الخدمات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. هذا بالإضافة إلى أن استخدام الحاسب الآلي في تطبيقات المحاسبة بواسطة البنوك، يساعد على زيادة درجة الشفافية في التعاملات، الأمر الذي يؤدى إلى جذب المستثمرين من القطاع الخاص للاستثمار في قطاع المشروعات الصغيرة و المتوسطة.

وعلى الرغم من كل العوامل – سالفة الذكر- التي تتيح للبنوك التوسع في تقديم الخدمات التمويلية إلى هذا القطاع الهام من الاقتصاد، فإن البنوك ليست هي الممول الأساسي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وعلى أية حال فإن قدرة البنوك على تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة لا تقتصر على توفير التمويل المباشر من خلال منح الائتمان لهذه المشروعات، بل يمتد دور البنوك في هذا المجال بصورة غير مباشرة ليشمل توفير التمويل للمؤسسات المالية

١- الحوكمة هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها.

غير البنكية التي تقوم بدورها بتمويل المشروعات الصغيرة المتوسطة.

وتهـتم البنـوك التجاريـة بالـدخول فـي مجـال تمويـل المشـروعات الصـغيرة والمتوسطة، حيث ثبتت ربحية هذا النشاط بالرجوع إلى تجارب بنوك عديدة. وفيما يتعلق بالتمويل المباشر للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من قبل البنوك، فإن البنوك تتوسع حالياً فيهذا النشاط، وإن كان ذلك بشيء من الحرص. فقد أصبحت البنوك التجارية ترى في هذه المشروعات فرصا استثمارية جديدة ووسيلة لاجذب عملاء جدد.

وتستفيد البنوك من دخولها في هذا النشاط عن طريق توسيع قاعدة العملاء وبالتالي تنويع أوجه ومجالاتالاستثمار، والتي من شأنها أن تنعكس إيجابياً على المحافظ المالية للبنوك؛ حيث إن هذه المشروعات الصغيرة والمتوسطة تزيد من فرص البنوك في إحداث نمو في كل من أصولها وخصومها. وتترتب على ذلك زيادة فرص البنوك في النمو في الحجم مع النمو في أحجام نشاط عملائها، وبالتالي جني المزيد من الأرباح على المدى الطويل. هذا بالإضافة إلى تحسن صورة البنكباعتباره يلعب دوراً هاماً في تنمية المجتمع والاقتصاد.

لكي تستفيد البنوك من جني الثمار المرجوة من هذه الفرص الاستثمارية الجديدة، فإنه يوصى أن تقوم البنوك بما يأتي: [1]

١- تكوين وحدة مستقلة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في البنك.

٢- الاهتمام بالادخار بنفس قدر الاهتمام بالإقراض ضمن الأنشطة التي يقوم بها البنك.

٣- التأكيد على جودة نظم إدارة المعلومات وإدارة المحفظة.

٤- تدريب العاملين للتخصص فيالتعامل مع هذا القطاع، نظراً لطبيعته الخاصة.

٥- تطوير نموذج موحد للمنتجات بما يسمح بتقديم الخدمة لقطاع عريض من العملاء.

٦- تطبيق نظام معلومات الائتمان أو تقييم ائتماني للمساعدة في اتخاذ القرار.

ومن ناحية أخرى فإنه يجب على المشروعات الصغيرة والمتوسطة أن تقدم

١- محمد حسن يوسف، تمويل المشروعات الصغيرة، القاهرة، يونيو ٢٠٠٧، ص١٢

معلومات كافية ويعتمد عليها، مستخدمين في ذلك نظاما موحدا للتقارير مصحوباً ببرامج لبناء قدرات المديرين من أجل تطوير وابتكار مشروعات صغيرة ومتوسطة تتسم بالديناميكية. إذا ما تم تطبيق كل ذلك بصورة سليمة فإن ذلك يمكن أن يساعد على تكوين مجموعات من الشركات الناضجة التي تتوافر لديها القدرة على النمو والمساهمة في دفع عجلة النمو الاقتصادي.

يقوم النظام المصرفي في أي دولة على مجموعة من المؤسسات التي يعتمد نشاطها على تجميع المدخرات المحلية لأفراد المجتمع، ووضعها في متناول المشروعات والأشخاص الراغبين في الحصول على القروض، ويقع على عاتق الجهاز المصرفي الذي يتكون من مجموعة من البنوك التجارية وبنوك الاستثمار، مسؤولية كبيرة تتمثل في حفظ مدخرات أفراد المجتمع، وتوجيهها نحو الاستثمارات في المشاريع الإنتاجية.

ومن مهام البنوك التجارية أيضاً تقديم القروض القصيرة والمتوسطة الأجل إلى مختلف القطاعات الاقتصادية. عادة ما تتدنى مساهمة البنوك التجارية في توفير التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ولابد من إعادة التذكير هنا بأن البنوك التجارية عادةً ما تلجأ إلى الإقراض قصير الأجل بصورة عامة ومتوسط الأجل نوعاً ما، هذا في الوقت الذي تحاول فيه الابتعاد بقدر الإمكان عن توفير وتقديم الائتمان طويل الأجل، ولذلك فإن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تواجه صعوبات في الحصول على التمويل من البنوك التجارية، ذلك أن تلك المشروعات تحتاج للائتمان طويل الأجل الذي تفضل البنوك التجارية – على الأغلب – عدم اللجوء إليه، تخوفاً من عدم قدرة هذه المشروعات على توفير الضمانات اللازمة التي يطلبها البنك.

ويمكن تفسير محدودية مساهمة البنوك التجارية المرخصة في توفير التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، بعدة عوامل منها:

- ارتفاع درجة المخاطر المصرفية المرتبطة بإقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- عدم قدرة هذه المشروعات على توفير الضمانات التقليدية اللازمة للحصول على

التمويل اللازم، وهذه الضمانات تعتبر من أهم متطلبات الحصول على الائتمان من البنوك التجارية.

- حجم أرباح البنك التي قد تتأثر بفعل ارتفاع الكلفة الإدارية لإقراض المشروعات الصغيرة.
- تحيز البنوك التجارية لصالح المشروعات الكبيرة، حيث يوجد بينها في أغلب الأحيان روابط ومصالح مشتركة، وتأخذ هذه الروابط شكل الإدارة المشتركة والملكية المشتركة، والصفقات المشتركة كذلك.
- وهناك عوامل أخرى، تتمثل في عدم وجود معاملة تفضيلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من البنوك التجارية، سواء في سعر الفائدة أم فترات السداد، إضافة إلى ضعف خبرة المنشآت الصغيرة في مجال إدارة الأعمال، وعدم الدراية الكافية بأساليب التسويق، وعدم سلامة الهيكل التمويلي لهذه المنشآت مما يجعل رأس المال المدفوع الظاهر في الميزانية ضئيلاً تحسباً للمساءلة الضريبية.

وعليه، تتجه البنوك التجارية على الأغلب نحو توجيه الائتمان للمشروعات الكبيرة، وغالباً ما يتركز هذا في مجال الحسابات الجارية المدينة، والقروض البنكية المجمعة، وكلاهما مستهدف نظراً لتدني مستوى المخاطرة فيهما.

<u>دور البنك الأهلى فى تمويل المشروعات الصغيرة :-</u>

يساهم البنك الأهلى - كأحد البنوك التجارية - بدور كبير نحو تشجيع وتنمية المشروعات الصغيرة التى تعمل فى كافة مجالات النشاط الاقتصادى وذلك عن طريق تقديم التسهيلات الائتمانية اللازمة من خلال فروع البنك المنتشرة على مستوى الجمهورية لتنفيذ تلك المشروعات سواء من موارد البنك او من الاموال التى تتاح له من الصندوق الاجتماعى للتنمية من خلال عدد من البرامج التمويلية منها كالأتى :-

١. **برنامج تمويل الأنشطة الانتاجية الصغيرة (صغيرة وحرفية ومشروعات شباب**

الخريجين)[1]:

يخصص البنك مبلغ ٣٠٠ مليون جنيه من موارده الذاتية لتمويل المشروعات الصغيرة فى كافة الأنشطة الانتاجية والحرفية ، وفى إطار هذا البرنامج تمنح القروض بحد أقصى ٥٠٠ ألف جنيه للمشروع طالب التمويل سواء لتمويل رأس المال الثابت أو العامل أو كليهما. ويحرص البنك أن تكون شروط الاقراض للمشروعات الصغيرة ميسرة عن شروط الاقراض العادية فمثلا بالنسبة للضمانات يكتفى البنك بضمانات شخصية بسيطة أو الألأت والمعدات المتاحة لدى المشروع أو البضائع الموجودة لدى المشروع أو بالتعامل مع شركة ضمان مخاطر الائتمان. كما أن سعر الفائدة يكون أقل من سعر الفائدة العادى بنسبة ٢%. أما فيما يتعلق بفترة السداد فأن البنك يقدم القروض لتمويل رأس المال العامل لمدة لاتزيد عن سنتين، أما قروض تمويل رأس المال الثابت فلا تزيد فترة السداد عن خمس سنوات

٢. **برنامج تمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة**[2]:

يخصص البنك مبلغ ٥٠ مليون جنيه مصرى ومن خلال هذا البرنامج يقدم البنك قروضا حتى مليون جنيه٣ ويمكن أن يصل قيمة تمويل البنك حتى ٧٠% ويمنح المشروع سعر فائدة مميز٩%.

٣. **برنامج تمويل المشروعات الصغيرة بالمشاركة مع الصندوق الاجتماعى للتنمية**:

حيث تم التفاوض بين الصندوق والبنك على منح البنك ٣٢٧ مليون جنيه ليعيد اقراضها مرة أخرى للمشروعات الصغيرة. وفى إطار الشروط الموضوعة بين البنك والصندوق يمنح البنك باعتباره الوسيط بين الصندوق قروضا حتى ٥٠ ألف جنيه كحد أقصى للفرد ٢٠٠ ألف جنيه للمشروع الذى يتعدد فيه الشركاء.

---

١ نادية محمد عبد العال، مرجع سابق، ص٤٤

٢ المرجع السابق، ص٤٥

٣ www.ndp.org.eg

ويشترط فى المشروع الذى يمنح قرض فى إطار هذه البرامج عدة شروط من أهمها:-

١. أن يكون نشاطه قاصرا على المشروع الذى يحتاج لتمويله وليس له نشاطات أخرى.
٢. تنفيذ المشروع فى نفس المحافظة التى يقيم فيها صاحب المشروع.
٣. أن يكون لديه مقر لنشاط المشروع،
٤. الخبرة فى مجال النشاط وحسن السمعة

هذا ويعد البنك الأهلى من أفض جهات الاقراض بالنسبة للمشروعات الصغيرة بالمقارنة بالجهات المصرفية الأخرى باعتباره بنك عام ويحظى بقبول ونصيب كبيرين من المعاملات المصرفية لهذه المنشأت. هذا فضلا عن سعر الفائدة المميز نسبيا مقارنة بالجهات المصرفية لأخرى وإن كان هذا السعر مرتفعا بالمقارنة بما يتم دعم المشروعات الصغيرة به فى عدد من الدول الأخرى ذات التجارب الناجحة فى مجال تمويل المشروعات الصغيرة.

المبحث الثاني

المؤسسات غير المصرفية الداعمة والمقرضة للمشروعات الصغيرة

جاء إنشاء المؤسسات الإقراضية المتخصصة في معظم دول العالم كرد فعل لتجنب البنوك التوجه نحو توفير الائتمان طويل الأجل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، في الوقت الذي تركز فيه نشاطها الائتماني في مجال القروض قصيرة الأجل، للحصول على الربح السريع. وعليه، كان لابد من إنشاء مؤسسات تمويلية متخصصة تقدم التسهيلات الائتمانية المتوسطة وطويلة الأجل لمختلف القطاعات الاقتصادية، وذلك وفقاً لشروط وأساليب محددة ومميزة عن تلك المتبعة في البنوك، في محاولة للمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية، وإتاحة المجال أمام مختلف المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتلعب دورها المهم في الاقتصاد الوطني.

غالباً ما تكون هذه المؤسسات حكومية أو شبه حكومية إلى حد ما، تقوم الحكومات بإنشاء مثل هذه المؤسسات وتشجع على إقامتها لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والمساهمة في تطويرها عن طريق توفير التمويل اللازم لها، والعمل على زيادة فرص العمل وتقليل حدة الفقر والبطالة.

وتتولى تلك المؤسسات عملية خلق قنوات تمويلية متخصصة في تمويل المنشآت الصغيرة من خلال وجود برامج خاصة للتمويل تتناسب وطبيعة العمل بالمنشآت الصغيرة ويتكون رأس مال الصندوق من حصة للدولة ومساهمات من المصارف القائمة والشركات الكبرى ورجال الأعمال. وتتكون مواردها المقترحة من خلال مساهمة الدولة في هذا الصندوق ومشاركة جهات التمويل الدولية والمنظمات التمويلية الدولية والعربية.

ويمكن أن تتكون الموارد من أكثر من نوع من التمويل مساعدات وهبات لا ترد ومساهمات لبعض الجهات تحقق منها عوائد سنوية وقروض بأسعار فائدة ميسرة وفترة سماح كبيرة تسمح بتدوير أموال الصندوق. وتكثر هذه الصناديق في الدول الغربية وخاصة الصين واليابان، حيث تعمل اليابان على إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة

وبعد تمكنها من خوض المنافسة السوقية؛ تقوم ببيعها للقطاع الخاص او ما يسمى بالخصخصة، وكذلك توجد هذه الصناديق في دول الخليج ومصر، حيث وجود الصندوق الاجتماعي للتنمية.

ومن أهم المؤسسات العاملة فى مصر فى مجال تمويل ودعم المشروعات الصغيرة كل من:-

أولا: الصندوق الاجتماعى للتنمية[1]

هو صندوق قومى أنشئ بالقرار الجمهورى رقم ٤٠ لسنة ١٩٩١ والذى لعب دورا كبيرا فى عملية التنمية والذى صمم بهدف تعبئة الموارد المالية والفنية واستخدامها فى تقديم برامج تتضمن مشروعات عديدة فى مجالات الانتاج والخدمات وذلك بغرض توفير فرص عمل للشباب عن طريق تقديم قروض بشروط ميسرة وسعر فائدة أقل نسبيا من البنوك، وأنشا الصندوق ايضا للتقليل من حدة الأثار الجانبية لبرنامج الاصلاح الاقتصادى و التكيف الهيكلى وتخفيف وطأة هذه الاجراءات على محدودى الدخل. ولذا كان إنشاء الصندوق امرا ضروريا لانجاح هذا البرنامج. كما لايقتصر دور الصندوق عند حد توفير التمويل اللازم للمشروع الصغير ولكن أيضا يقوم بتوفير المساعدة الفنية للمستفيدين من برامجه ويعمل على إكسابهم المهارات المطلوبة للنجاح وإمدادهم بالمعرفة التكنولوجية.

يسعى الصندوق الاجتماعى للتنمية الى تحقيق مجموعة من الأهداف التنموية كالتالى:-

١. خلق فرص عمل للحريجين الجدد والشباب المتعطل عن العمل و محدودى الدخل.
٢. محاولة تخفيف الظروف المعيشية الصعبة للفئات الأكثر تضررا وتشمل المرأة والطفل وكبار السن وايجاد أليات لحماية هذه الفئات.
٣. إتاحة دور أكبر للمجتمع المدنى من خلال الجمعيات الأهلية والتطوعية فى تنفذ مشروعات تخدم الفئات المستهدفة.

---

١ الموقع الالكترونى للصندوق www.sfdegypt.org

٤. توجيه مزيد من الاستثمارات العامة نحوالخدمات ذات الطبيعة الاجتماعية والصحية والتعليمية.
٥. العمل على الاستفادة من تجارب النماذج الناجحة للصناديق الاجتماعية بمختلف دول العالم.

وتأتى موارد الصندوق من مصدرين رئيسين هما:

١. المنح والقروض التى يقدمها الأفراد والمؤسسات والمنظمات المحلية والإقليمية والدولية و الحكومات الأجنبية الى جانب المبالغ التى تخصصها الدولة للصندوق من الموازنة العامة للدولة.
٢. تستخدم القروض التى يحصل عليها الصندوق فى تقديم قروض للشباب لتمويل أنشطتهم الانتاجية وعند استرداد القروض يتم تدويرها استفادة من فرق سعر الفائدة، أما المنح فيتم استخدامها فى تمويل الأنشطة الخدمية التى تستهدف تنمية البنية الأساسية والمرافق فى المناطق الأكثر احتياجا.

ويتطلب قيام الصندوق بتنفيذ مهامه التعامل مع ثلاث جهات رئيسية:-

١. الجهات المانحة: وهى التى تمول موارد الصندوق حيث يسعى المشروع لترويج أهدافه وانجازاته لدى الأفراد والحكومات الأجنبية والمؤسسات الدولية والمحلية بغرض تنمية موارده المالية والفنية.
٢. الجهات الوسيطة: وهى الطرف الوسيط فى إدارة ومتابعة الأداء الكلى لبرامجه ومشاريعه خيث يقوم الصندوق بالتسويق لبرامجه وعمل دعاية لها بغرض إتاحة الفرصة للجهات المختلفة للقيام بدور الوسيط. ويطبق الصندوق فى ذلك قواعد ومعايير عدة لقياس القدرة المؤسسية وفاعليه هذه الجهات على التنفيذ فى الوقت المناسب بالتكلفة المناسبة، وبما يضمن وصول الدعم الى مستحقيه.
٣. الجهات المنفذة: وهى التى تنفذ مشروعات برامج الصندوق لتستفيد منها الفئات المستهدفة. حيث أن الصندوق لا يتعامل مباشرة مع الجهات المنفذة للمشروعات، ولكن يتابع ويراقب تنفيذ تلك المشروعات عن طريق الجهات الوسيطة و ١٥ مكتب

اقليمى حكومى موزعة على أنحاء الجمهورية.

أنواع المشروعات التى يمولها الصندوق الاجتماعى للتنمية:

يمول الصندوق الاجتماعى للتنمية كافة المشروعات الإنتاجية والخدمية والتجارية بما فيها مشروعات الأنشطة الصناعية والزراعية والسياحية الصغيرة بشرط توافر الجدوى الفنية والاقتصادية لها ومطابقتها للالتزامات البيئية.

مزايا إقامة المنشآت الصغير بتمويل من الصندوق الاجتماعى للتنمية:

- الإعفاء الضريبى لمدة تصل لخمس سنوات.
- الاشتراك فى المعارض التى ينظمها الصندوق داخل مصر وخارجها.
- الحصول على الدعم الفنى والتسويقى والادارى المناسب.
- الاستفادة بسعر فائدة مدعوم ويتم حساب الفائدة بنظام الفائدة البسيطة والمتناقصة.

وكذلك هناك برنامج آخر يسمى برنامج تنمية المشروعات؛ وهو أحد آليات الصندوق الاجتماعي للتنمية لدعم إقامة مشروعات صغيرة جديدة والتوسع في القائم منها وتحديثه لزيادة دخل الأفراد وإتاحة فرص عمل جديدة، بما يساهم في حل مشكلة البطالة ويعمق وعى الشباب وغيرهم بأهمية العمل الحر، ويعمل البرنامج على إتاحة الائتمان والمعونة الفنية والتدريب للمساعدة في تنفيذ مشروعات تتقدم بها جهات مؤهلة للصندوق، وتكون ذات جدوى فنية واقتصادية توفر فرص عمل جديدة.

ثانيا: جهاز تنمية المشروعات الصغيرة[1]:

يعتبر هذا الجهاز أحد المجموعات العاملة فى الصندوق الاجتماعى للتنمية، ويمثل الجزء المخصص للانفاق على الأبحاث والتطوير فى الصندوق حيث يعمل على ابتكار أليات لتمويل المشروعات الصغيرة بما يفى بحاجتها الى التمويل من أجل النمو والتطوير وفى سبيل ذلك يوفر الصندوق الاجتماعى للتنمية مايقرب من ٥٠% من

---

١ سيد كاسب وجمال كمال الدين، مرجع سابق ، ص ١١٤

موارده لتقديم هذه الحلول التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر. ولا يقتصر دور هذا الجهاز على الجانب التمويلى فقط ولكنه معنى أيضا بتقديم المعونة الفنية والتكنولوجية للمشروعات الصغيرة.

أهداف ومهام الجهاز[1]:

١. العمل على تحقيق حجم التمويل المطلوب وعدد المشروعات الممولة وعدد فرص العمل المحققة.
٢. العمل فى إطار الخطة العامة للصندوق فى تمويل المشروعات الصغيرة والعمل على تنميتها وتطويرها لاتاحة فرص العمل للشباب.
٣. توفير التدريب التحويلى والتأهيلى للشباب لمساعدتهم على ادارة مشروعاتهم الصغيرة
٤. توفير قاعدة بيانات عن المشروعات الصغيرة وادارتها بالتعاون مع مجموعة التسويق والادارة.
٥. تقديم المقترحات بالتعديلات فى الإطار التشريعى والتنظيمى بما يسهل عمل المشروعات الصغيرة والعمل على تطويرها.
٦. توفير قنوات تسويقية جيدة بالنسبة لمنتجات المشروعات الصغيرة عن طريق التعريف بها فى المعارض المحلية والدولية.
٧. تطوير نظام لمتابعة تنفيذ المشروعات المختلفة واستحداث أدوات متطورة لضمان مخاطر الائتمان واقتراح السياسات الملائمة لتطوير أداء القروض المختلفة.
٨. وضع أليات مواجهة حالات التعثر فى سداد القروض بما لايضر بمصالح الطرفين (الصندوق وأصحاب المشروعات).
٩. إقامة حاضنات الأعمال والحاضنات التكنولوجية التى تحوى مشروعات غير تقليدية وأفكار ابتكارية وتشغيلها وتوفير المساعدة لها.
١٠. التقييم الفنى لمحفظة الاقراض وتوفير المساعدة المالية لها.

---

١ الموقع الالكترونى للجهاز – www.sedo.org

ثالثا: **الاتحاد العربي للمنشآت الصغيرة**: (١)

هو تنظيم عربي إقليمي تأسس في ١٣مايو ٢٠٠٤، وحصل على موافقة الانضمام تحت مظلة مجلس الوحدة العربية الاقتصادية في ٢٠٠٤/١٢/١، وهو يجمع المؤسسات والهيئات والصناديق والاتحادات والجمعيات والمراكز والشركات العامة والخاصة والأهلية التي تعمل في مجال تنمية المشروعات الصغيرة وتمويلها ورعايتها ودعمها.

ويهدف الاتحاد بوجه عام إلى تنمية وتنسيق مجالات عمل أعضاءه في مجال التنمية وتطوير المنشآت الصغيرة العربية وتعظيم قدرتها التنافسية وتوثيق الروابط بينهما والإسهام في تحقيق التكامل الاقتصادي بين الأقطار العربية من خلال ممارسته لمهامه واختصاصه وخبراته ودعم ومساندة المؤسسات والجمعيات والنقابات والاتحادات التي تعمل في مجال المشروعات الصغيرة وعلى الأخص الآتي:

١. تبادل الخبرات والمهارات المكتسبة في مجال تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة.
٢. توسيع قاعدة أصحاب الأعمال من خلال المشروعات الصغيرة.
٣. دعم فرص العمل من خلال الدعم الفني والمالي.
٤. تنمية الموارد البشرية والاستغلال الأمثل من خلال المشروعات الصغيرة.
٥. تشجيع الاستثمارات العربية التي تعتبر مدخلا للشراكة العربية.
٦. تطبيق معايير التكامل بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة ونقل التجارب والخبرات ومحاولة تطبيقها على اكبر عدد من المنشآت.
٧. تعزيز وتنمية الاقتصاد العربي في التعاون والتكامل الاقتصادي التجاري والصناعي والزراعي والخدمي والتكنولوجي والمعلوماتي.
٨. العمل على توحيد التشريعات العربية الخاصة بتنمية وعدم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.

١- أنظر الموقع الالكتروني الخاص بالاتحاد: www.sfdegypt.org/arab_union_a.asp

٩. تعبة الموارد المالية والتنموية المطلوبة لقطاع الصناعات الصغيرة المتوسطة.
١٠.حصيلة الخدمات ذات العائد التي سوف يقوم بها الاتحاد.

المبحث الثالث

أساليب التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة

تعد عقبة التمويل واحدة من المعوقات المهمة لقيام المشروعات الصغيرة، فأصحاب هذه المشروعات عادة ما يكونون من المهنيين ولا تتوافر لديهم مدخرات تمكنهم من إقامة مشروعاتهم، كما لا يوجد لديهم من الضمانات التي يمكن تقديمها للبنوك للحصول بموجبها على قروض، ومن جانب آخر فإن مصادر التمويل في صورة قروض بفائدة ترهق هذه المشروعات، إذ تعد فوائد هذه القروض بمثابة تكلفة ثابتة ترهق كاهل هذه المشروعات وتجعلها تفقد ميزة تنافسية مع المشروعات الأخرى من حيث سعر منتجاتها، كما يتخوف عدد لا بأس به من الراغبين في إقامة المشروعات الصغيرة من شبهة الربا التي تلحق بالقروض بفائدة، ومن هنا توجد مجموعة من المميزات التي تجعل اعتماد أساليب التمويل الإسلامية واجبة التطبيق من أجل النهوض بالمشروعات الصغيرة، ورفع الحرج الشرعي عن الراغبين في إقامتها، نذكر منها ما يلي:

١. المحافظة على الهوية الذاتية للمسلمين في ظل العولمة والتأكيد على قدرة المسلمين على التأثير المتبادل والإسهام الإيجابي في نظام العولمة بتقديم ما لديهم من أساليب ونظم تفيد الجميع.
٢. تحقق أساليب التمويل الإسلامية العدالة بين طرفي المعاملة بحيث يحصل كل طرف على حقه بدلا من نظام الإقراض بفوائد الذي يحصل المقرض على حقه من مبلغ القرض والفوائد دائما، بينما يظل حق المقترض محتملا قد يحدث أو لا يحدث، ومن جانب آخر فأساليب التمويل الإسلامية تضمن استخدام التمويل المتاح في مشروعات حقيقية وهو ما يؤدي إلى قيام تنمية تفيد المجتمع بينما في الأساليب الأخرى قد تستخدم الأموال في حاجات شخصية بعيدة عن المشروعات المقدمة للتمويل مما يكرس حال الديون والفقر في المجتمع.
٣. تتميز أساليب التمويل الإسلامية بالتعدد والتنوع بما يلبي جميع المتطلبات، ويظهر

هذا التنوع وخصوصا أنه توجد المتطلبات، ويظهر هذا التنوع وخصوصا أنه توجد أساليب قائمة على المعاوضات (١) التي أساسها العدل مثل المشاركات والائتمان التجاري وبجانبها توجد أساليب قائمة على الإحسان مثل القروض الحسنة والصدقات التطوعية والزكاة والوقف، أما أسلوب الإقراض بفوائد فهو أسلوب وحيد يضيق من نطاق التمويل.

الطرق الإسلامية المختلفة لتمويل المشروع الصغير: [٢]

هناك صيغ إسلامية عدة يمكن من خلالها تمويل المشروعات الصغيرة، وقد تناولت الأوراق المقدمة للندوة منها الصور التالية:

١. **عقد المرابحة**: يستخدم هذا الأسلوب على نطاق واسع كأحد مصادر التمويل التى يعرضها البنك الاسلامى. ويمكن تعريفه على أساس أنه عقد بيع بين طرفين يتضمن قيام أحدهما ببيع سلعة "أو سلع" للطرف الثاني مقابل هامش ربح يضاف إلى الثمن الذي اشتراها به التاجر من السوق، وبعد أن يتسلم الطرف الثاني السلعة يمكن أن يسدد ما هو مستحق عليه فورا أو على فترة ملائمة من الزمن، كما يجري الاتفاق بينهما.

٢. **عقد السلم**: عقد بيع يتم بموجبه تسليم ثمن حاضر مقابل بضاعة آجلة موصوفة بدقة ومعلومة المقدار كيلا أو وزنا أو عدا، وفائدته توفير قدر من التمويل للبائع أو المنتج حتى يقوم بتسليم البضاعة بعد فترة من الزمن يتفق عليها، وتستفيد المشروعات الصغيرة من هذا العقد بدرجة كبيرة إذا ما تم التعامل بها.

٣. **عقد البيع الآجل**: يستخدم هذا النوع على نطاق واسع خاصة في السلع المعمرة وساعد على انتشاره أن البائع يبيع بالقسط ويأخذ ورقة على المشترى ، وهو عقد يتم

١- هو العقد الذي ينشأ عنه التزام إرادي حر بين المتعاقدين بأداء التزاماتهما المتقابلة أخذا وعطاء لتملك عين أو الاستفادة من منفعة أو خدمة أو اكتساب حق مالي مقابل ثمن

٢- أنظر: أساليب التمويل الإسلامية للمشروعات الصغيرة كبديل للتمويل التقليدي، http://arabic.microfinancegateway.org

بموجبه الاتفاق على تسليم بضاعة حاضرة مقابل ثمن مؤجل يتفق عليه وعلى فائدته بحيث يتوفر قدر من التمويل للمشتري حتى يتمكن من دفع الثمن بعد فترة من الزمن متفق عليها، وقد وضع الفقهاء المسلمون شروطا دقيقة لصحة هذه العقود حتى لا يقع الاستغلال على أحد الطرفين، ولكي تكون صافية تماما من عنصر الربا.

٤. عقد الإجارة: (١) عقد من عقود البيع، يتم بموجبها نقل حق الانتفاع بملكية معينة من شخص (قد تكون شركة متخصصة في تأجير الأصول اللازمة للمشروعات الصغيرة) إلى شخص آخر (المشروع الصغير) مقابل إيجار متفق عليه، وبمعنى آخر فإن الإجارة تعني إعطاء حق الانتفاع على أصل معين وليس المقصود إعطاء مقابل للمجهود الإنساني، وتبدو السمة الميزة لهذا النوع من المعاملات في الاحتفاظ بملكية الأصول التي يمكن تأجيرها عندما تنتهي مدة الإجارة السابقة، وذلك لضمان عدم بقاء الأصول عاطلة لفترة طويلة وذلك من ناحية الشركة المؤجرة، وتسهيل الحصول على الآلات والمعدات اللازمة لمشروع الصغير وعدم تحمله مبالغ تفوق إمكانياته وخاصة في بداية ممارسته للنشاط.

٥. عقد الاستصناع: هو عقد يتم بمقتضاه صنع السلع وفقا للطلب بمواد من عند الصانع بأوصاف معينة وبثمن محدد يدفع حالا أو مؤجلا أو على أقساط، وغالبا ما تكون المشروعات الصغيرة هي المستفيد الأول منها بسبب الأسعار المنخفضة والجودة العالية..

٦. **المشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك**: تسمى بهذا الاسم لأنها لو نظر لها من زاوية استمرار ملكية البنك فى المشروع فى مشاركة متناقصة وهى مشاركة منتهية بالتمليك من وجهة نظر طالب التمويل وفى تقديرنا أن هذا النوع من المشاركة من أفضل أساليب التمويل الاسلامى. هذه المشاركة قد تأخذ عدة صور منها مثلا أن ينص فى العقد أنه فى نهاية مدة معينة يقوم أحد الطرفين ببيع نصيبه للطرف

١- الأسرج، الدور التنموي للمشروعات الصغيرة في مصر، مرجع سابق، ص٥٠.

الأخر، أو من الممكن تقسيم الشركة الى أسهم ويتفق أنه فى كل سنة يشترى طالب التمويل نسبة معينة من الأسهم.

تقويم تجربة البنوك الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة في مصر:[1]

البنوك الإسلامية عند نشأتها نظر إليها على أنها بنوك تنموية، وفي إطار مشاركتها في تمويل الصناعات الصغيرة، قام الدكتور "عبد الرحمن يسري"_أستاذ الاقتصاد الإسلامي في جامعة الإسكندرية_ ورئيس قسم الاقتصاد فيها سابقا- بتقويم تجربتها في مصر وخلص إلى مجموعة من النتائج العامة ومجموعة أخرى من النتائج المحددة:

أولاً: ملاحظات عامة حول التجربة:

١. إن تجربة التمويل الإسلامي بصفة عامة واجهت مشكلات عدة منها أن بعض هذه المؤسسات التي قامت في مصر اتخذت الصفة الإسلامية أساسا وهي ليست كذلك مستغلة العاطفة الإسلامية الموجودة لدى الشعوب، وقد ساعد على وجود مثل هذه المؤسسات الجهل بالمعاملات الإسلامية، وأيضا ثمة عامل آخر وهو قد يقع انحراف داخل مؤسسات التمويل الإسلامية نتيجة ضعف هياكلها الإدارية أو مستوى التدريب والمعرفة، وأيضا إن تجربة التمويل الإسلامية واجهت صراعات فكرية على المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية داخل المجتمعات التي وجدت فيها، فهي تحظى بعاطفة لدى الأفراد بعامة ولكنها تواجه بمعارضة عنيفة من الصفوة في مراكز الحكم والقيادة السياسية.

٢. إن تجربة التمويل بصيغ إسلامية تمت من خلال البنوك الإسلامية، وهي مؤسسات حديثة، وما زالت في بداية تجربتها المصرفية، كما أنها تأتمر بأوامر البنك المركزي

١- عبد الحافظ الصاوي، "أساليب التمويل الإسلامية للمشروعات الصغيرة ... رؤية كلية". مجلة الوعي الإسلامي، العدد ٤٧٢، يناير، ٢٠٠٥

: **www.alwaei.com**

الذي يعمل أساسا من خلال نظم وقوانين وضعية ملائمة للبنوك التجارية التقليدية وليس للبنوك الإسلامية.

٣. إن التصدي لتمويل الصناعات الصغيرة بكل مشكلاتها المعروفة ليس بسيطا ولا سهلا، كما أن النتائج المتوقعة من الجهود المبذولة في هذا المجال قد لا تثمر قبل فترة طويلة.

ثانياً: ملاحظات خاصة بالتجربة المصرية:

تجربة البنوك الإسلامية في مصر في تمويل الصناعات الصغيرة كان لها جانبان أحدهما إيجابي والآخر سلبي،

أما الجانب الإيجابي فيتمثل فيما يلي:

اتخاذ البنوك الإسلامية تمويل المشروعات الصغيرة هدفا لها على الرغم من حداثة هذه البنوك، وعلى الرغم أيضا من أن هذا النوع من التمويل يتطلب استحداث طرق ونظم غير تقليدية، فإن اعتماد البنوك الإسلامية هذا الهدف يعد عملا إيجابيا عجزت عنه البنوك التجارية التقليدية.

لم تكتف البنوك الإسلامية بوضع الهدف فقط، ولكنها سعت إلى تطبيقه، على الرغم من أنها في مراحلها الأولى، وقد وفرت بالفعل تمويل نسبة من أصحاب المنشآت الصناعية الصغيرة، لم يكن أمامهم أي بديل آخر سوى التمويل عن طريق الربا بقروض البنوك ذات الفائدة.

إن انتقاد البنوك الإسلامية بأنها مولت هذه المشروعات بشروط تقترب من شروط البنوك التجارية التقليدية، يأتي في إطار أن الدور المنتظر من البنوك الإسلامية كان أكبر مما شهدته التجربة، وأيضا حينما ننزل للواقع نجد أن البنوك التجارية انصرفت عن تمويل هذه المشروعات بينما تبنتهم البنوك الإسلامية لتتعامل معهم على قدم المساواة مع متوسطي وكبار العملاء الذين تتعامل معهم البنوك التجار ية التقليدية.

إن تجربة البنوك الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة تمت من دون الحصول على دعم من الحكومات أو المؤسسات الدولية، كما حدث مع البنوك

المتخصصة ومع ذلك حققت البنوك الإسلامية هذا النجاح. ونتساءل هنا ماذا لو حصلت البنوك الإسلامية على مثل هذا الدعم، لا شك أن النتائج كانت ستكون أكثر إيجابية.

أما عن الجانب السلبي للتجربة فتتمثل فيما يلي:

اتسمت تجربة البنوك الإسلامية بالاقتراب من شروط تمويل البنوك التقليدية نفسها التي تتعامل بالفوائد الربوية، ويرجع هذا إما لقيود البنوك المركزية أو لقناعة القائمين على التطبيق بالبنوك الإسلامية بما تعلموه في البنوك التقليدية وعدم رغبتهم في تطبيق أساليب جديدة.

تجربة تمويل البنوك الإسلامية للصناعات الصغيرة لم تكن ناضجة بالمفهوم الإسلامي فالتخلي عن التمويل بالفائدة مجرد شرط أساسي أو ضروري للتمويل الإسلامي، ولكنه ليس كافيا، فلقد كان مفترضا أن تبذل البنوك الإسلامية جهدا أكبر لمساعدة صغار الصناع، لما في ذلك من آثار إيجابية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

أيضا عدم تعاون البنوك الإسلامية مع بعضها بعضا لمواجهة مشكلات تمويل الصناعات الصغيرة بالرغم من أن هذا التعاون كان يمكن أن يثمر في تطوير الممارسات العملية والأخذ بأفضل الأساليب في دراسة جدوى المشروعات الصغيرة وتنظيم تنفيذ عمليات تمويلها بأقل التكاليف.

الفصل الخامس

التجارب الدولية في مجال المشروعات الصغيرة

من المفيد أن نستعرض الملامح الأساسية لبعض التجارب العالمية والإقليمية الرائدة فى مجال تنمية ودعم دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فى استحداث مهن ووظائف جديدة تساعد فى حل مشكلة البطالة، ويمكن بالتالى الاسترشاد بهذه التجارب فى تطوير وتعديل سياسات وممارسات المشروعات الصغيرة فى مصر. فمن المعلوم أن الكثير من المشروعات الكبيرة العملاقة حاليا، قد بدأت في أولى مراحلها في شكل مشروعات صغيرة ثم أخذت في التطور والنمو، ولكن مع الأخذ بالتكنولوجيا الحديثة والمتطورة وتدريب عمالة ماهرة وتوفير المساعدات سواء كانت فنية أو تمويلية أو إدارية أو تسويقية من قبل الدولة، يمكن هذه المشروعات الصغيرة من التطور وزيادة نطاق نشاطها مما يجعلها تخطو نحو المشروعات الكبيرة الحجم.

نستعرض هنا بعض من التجارب الناجحة التي قامت بها دول غربية لنوضح من خلالها كيفية تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة للاستفادة من هذه التجارب لتنمية هذا القطاع الهام تنمية حقيقية وشاملة.

ونتناول هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: **التجربة الايطالية**

المبحث الثاني: **التجربة الهندية.**

المبحث الثالث: **برنامج اليونيدو.**

المبحث الرابع: **تجربة جرامين بنك.**

المبحث الأول

ايطاليا من الصناعات الصغيرة وصولا لاقتصاد عالمي [1]

يعتبر النموذج الصناعي الايطالي أحد النماذج الناجحة عالمياً والمتميزة لكونها معتمدة على التنمية الداخلية من خلال المشروعات الصغيرة والمتوسطة المتأصلة في المجتمع الإيطالي والذي يعتبر سر نجاح النظام الصناعي الايطالي ووصوله إلى العالمية والى أن يكون احد أقوى الاقتصاديات العالمية على الرغم من اعتماده على الشبكات التي تكونها الشركات الصغيرة والمجموعات المتخصصة في نشاط معين وفي منطقة جغرافية معينة، اعتماداً على خصائصها ومواردها وسلوكيات السكان التي تشكل جزء من أجزاء تكامل نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

أهمية المشروعات الصغير ة والمتوسطة لتنمية الاقتصاد الايطالي:

تعتبر التجربة الايطالية من أهم التجارب العالمية والمثيرة للاهتمام، حيث أكدت أن الوصول للتنمية الاقتصادية ليس بالضرورة من خلال الشركات الضخمة، فحينما يتميز الاقتصاد الايطالي الضخم بتكلفة عمالة عالية وارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، واعتباره من أهم وأقوى الاقتصاديات العالمية، نجد أن هذا الاقتصاد الضخم يعتمد في الأساس على شركات صغيرة ومتناهية الصغر. لذلك نجد أنها أعلى نسبة ضمن دول الاتحاد الأوربي من حيث أعداد المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وعلى الرغم من صغر حجم تلك الشركات الصغيرة إلا أنها استطاعت الوصول للعالمية وأصبحت من أقوى المصدرين للسلع ذات الجودة العالية مثل: السلع الغذائية، المنسوجات، السيراميك، ماكينات المشغولات المعدنية، الماكينات الزراعية، وغيرها من السلع الاستهلاكية الأساسية.

١- تجارب دولية في مجال المشروعات الصغيرة، مركز أضواء للدراسات والبحوث، ص٣.

سر نجاح التجربة الإيطالية: [1]

يتركز سر نجاح تجربة المشروعات الصغيرة والمتوسطة الإيطالية ومنافستها في الأسواق العالمية في عدد من النقاط التي تم التوصل إليها من خلال النظرة المتعمقة لنظام عمل تلك الشركات وهي:

- عدم اعتبار الشركات الصغيرة كيان مستقل، ولكن جزء من مجموعة مترابطة وذات علاقات متداخلة بين بعضها البعض.
- على الرغم من المنافسة الشديدة بين تلك الشركات إلا أن هناك درجة كبيرة من التعاون والتنسيق، حيث يتم تقسيم عملية الإنتاج إلى عدد من المراحل المحددة تكون كل مجموعة من تلك الشركات مسئولة عن واحدة منها. ويتيح هذا النموذج المرونة في العمل وتقليل وقت الاستجابة والذي لا تستطيع الشركات الكبرى في بعض الأحيان توفيرها.
- تتميز السياسات التي تهدف إلى تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمرونة والديناميكية، بحيث تكون مفتوحة لأي شكل من أشكال التجمعات الصناعية التي تضمن تنافسية المنتج سو اء في الداخل والخارج بالإضافة إلى ضمان الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

السياسات الحكومية المرتبطة بالمشروعات الصغيرة: [2]

اهتمت الحكومة الايطالية بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة بعد أن أدركت مدى أهميتها لتنمية الاقتصاد الوطني، ودعم التجارة الخارجية، ولذلك قامت بوضع الأهداف والاستراتيجيات اللازمة لتقديم هذا الدعم، كما أعطت اهتمام كبير لتوفير البيئة

١- عبدالعزيز مخيمر، وأحمد عبد الفتاح، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة فى معالجة مشكلة البطالة بين الشباب فى الدول العربة،المنظمة العربية للتنمية الادارية ، القاهرة ، ٢٠٠٧، ص ٦٥-٦٦

٢- المرجع السابق، ص١٠.

التشريعية، لذلك وضعت عدد من القوانين التي تحكم عملية التعامل بين الشركات وبعضها البعض بالإضافة إلى التعامل بين الشركات والحكومة ووضع آليات لتحفيز العمل في تلك الشركات، كما وضعت تشريعات لتنظم القروض والمنح التي تساعد ملاك تلك الشركات وتقديم كافة التسهيلات والمساعدات التي تساعدها على توفير بيئة صالحة للنمو.

أهم الجهات المسئولة عن دعم المشروعات الصغيرة المتوسطة:

نظرا للأهمية الكبيرة التي تحتلها المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ودورها الكبير في دعم التنمية في ايطاليا، كانت دائما محل تركيز شديد من العديد من الهيئات الحكومية وغير الحكومية وكانت دائما على قائمة الأولويات وذلك من اجل توفير الدعم اللازم للشركات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى وضع السياسات التي تقوم بتوفير البيئة الملائمة لنموها، ومن أهم تلك الهيئات التالي:

١- وزارة الصناعة:

تتركز مسئوليات الوزارة في التالي:

- وضع المعايير من اجل تطوير الاستراتيجيات الاقتصادية المختصة بالشركات الصغيرة والكبيرة على حد سواء.
- تنسيق الأنشطة الاقتصادية القومية في كل من الصناعة والتجارة والأعمال الحرفية.
- توفير المساعدات المالية من اجل شرا المعدات اللازمة للتطوير والابتكار.

٢- وزارة البحث العلمي:

تتركز مسئوليتها في دعم مشاريع الأبحاث العلمية والتطبيقات وتطوير وسائل الإنتاج لتحسين جودته.

٣- الغرفة التجارية:

تقوم بتوفير معلومات عن الشركات الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء ايطاليا.

٤ - مراكز المعلومات الأوروبية:

تهدف إلى تقديم المساعدة من اجل تطوير وتوفير فرص الأعمال للشركات الصغيرة والمتوسطة،بالإضافة إلى إعطاء معلومات عن تمويل المشاريع الاستثمارية طبقا للقوانين أو الأوروبية.

٥ - وزارة التجارة الخارجية:

تعتبر الوزارة من أهم الجهات المشاركة في عملية دعم المشروعات الصغيرة حيث تعمل على وضع سياسات الدعم والمساعدات الخاصة بالتصدير والتجارة الخارجية والتي من خلالها تهدف الحكومة الايطالية إلى زيادة تنافسية المنتجات والخدمات الايطالية في السوق العالمي وتشمل تلك السياسات التالي:-

- نشر معلومات عن المجموعة الصناعية المصدرة وذلك عن طريق توفير الدعم المالي من اجل التسويق (مثال:الاشتراك في المعارض، إصدار معلومات عن الصناعة والمجموعة).
- وضع خطط للتأمين وتمويل الأنشطة التصديرية بالإضافة إلى ضمان قروض تلك الشركات من قبل الحكومة .
- إعطاء قروض للشركات ذات الأنشطة التصديرية.

المبحث الثاني

الهند والمشروعات الصغيرة

كان دائما قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة على قائمة اهتمامات جميع الأحزاب السياسية في الهند منذ أن حصلت على الاستقلال في عام 1948 وكان السبب الرئيسي في ذلك هو إتباع سياسة غاندي الذي نادي بضرورة الاعتماد على النفس اقتصاديا في أثناء فترة الاحتلال البريطاني بالإضافة إلى زيادة فرص التشغيل لأبناء الشعب الهندي وذلك من خلال تبني فكرة المشروعات الصغيرة. وقد وجدت الهند في الصناعات الصغيرة غايتها لدعم التنمية اجتماعيا و اقتصاديا وذلك لقدرتها على استيعاب العمالة وتنمية قطاع الصناعة خاصة بعد أن أصبحت الصناعات الصغيرة احد مكوناتها الأساسية، هذا بالإضافة إلي تنمية الصادرات الوطنية، ولذا اهتمت الحكومة الهندية بوضع السياسات اللازمة بالإضافة إلى توفير التسهيلات والموارد التي تحتاج إليها المشروعات الصغيرة وذلك من أجل توفير البيئة الملائمة لها والتي تساعدها على النمو وزيادة حجم أعمالها، كما قامت بإنشاء الهيئات المتخصصة التي تعمل من اجل توفير المساعدة لتلك المشروعات.

أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتنمية قطاع الصناعة الهندي: ([1])

تتبع القوة الدافعة لهذا القطاع من قدرته الكبيرة على خلق فرص عمل، بالإضافة إلى التنوع في الصناعات وتشجيع العمل الحر، وقد كان للصناعات الصغيرة دور كبير في التنمية التي يشهدها القطاع الصناعي والتنوع الكبير في المنتجات، وأحد أهم العوامل التي ساعدت على هذا النجاح هو تناسب الصناعات الصغيرة للبيئة الاقتصادية في الهند والتي تفتقر إلى الموارد المالية، بالإضافة إلى الزيادة الكبيرة في إعداد السكان، من حيث

١- وزارة التشغيل والاندماج المهني للشباب الجمهورية التونسية، الدول الصناعية من المشروعات الصغيرة إلى الصناعة العالمية، ٢٠٠٧/١١، شريحة رقم ١٣.

كونها كثيفة العمالة ولا تحتاج إلى رأس مال كبير.

ويوضح الجدول التالي أهم المؤشرات التي تظهر الأهمية النسبية للمشروعات الصغيرة ونسب مشاركتها في تنمية الاقتصاد الهندي.

جدول رقم (٤): **يوضح نسب مشاركة المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الهندي** *

البيان	نسبة المشاركة
الناتج المحلي الإجمالي	%30
إجمالي الصادرات الصناعية	%45
عدد المنشئات الصناعية	%95
إجمالي الإنتاج الصناعي	%40
عدد الوحدات المسجلة	3.2 مليون وحدة
العمالة	18 مليون

* المصدر: **وزارة التشغيل والاندماج المهني للشباب الجمهورية التونسية، ص١٥**

السياسات الحكومية وخطط تقديم الدعم والتسهيلات:

نظرا للأهمية الكبيرة التي تحتلها المشروعات الصغيرة والمتوسطة كانت دائماً الصناعات الصغيرة في المقدمة عند وضع سياسات الإصلاح الاقتصادي والتي تمكنها من التكامل مع قطاع الصناعة تحت مظلة سياسة التحرير الاقتصادي التي تتبعها الهند، بالإضافة إلى خلق البيئة اللازمة لنموها وزيادة نشاطها ومشاركتها في التنمية الاقتصادية للدولة.

السياسات والتسهيلات الحكومية:

أولا: **الخدمات التي تقدمها الدولة من أجل دعم عمل المشروعات الصغيرة في جميع** المجالات:-

- تعديل وتسهيل جميع الإجراءات التي تختص بالصناعات الصغيرة فيما يساعدها على العمل بمرونة وسهولة.
- توفير الموارد اللازمة لعملية الإنتاج.
- تسهيل الحصول على العضوية في الاتحادات المختلفة.
- تقديم الخدمات الاستشارية سواء كانت قانونية أو إدارية بالإضافة إلى توفير العديد من البرامج التدريبية المختلفة.
- مساعدة الشركات في استئجار أو شراء المعدات والآلات الحديثة اللازمة لتحسين جودة العمل.
- دعم خاص للشركات الصغيرة والمتوسطة في المواصلات الحكومية.
- توفير الدعم الفني.
- تقديم تسهيلات للشركات فيما يتعلق بالشحن الجوي.

ثانياً: فتح أسواق رأس المال أمام الشركات المساهمة لطرح **24%** من أسهمها **للشركات الصناعية الأخيرة**.

ثالثاً: **وضع الإطار التشريعي اللازم من أجل خلق بيئة قانونية وتشريعية صالحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة**.

لضمان الحماية من ناحية وتنظيم العمل من ناحية أخرى، وقد قامت الحكومة بالعديد من المبادرات في هذا المجال لعل منها:

- وضعت الحكومة قوانين وتشريعات من اجل ضمان دفع المديونات لصالح الشركات الصغرى.
- إنشاء 8 محاكم خاصة للبت في القضايا الخاصة بالديون.
- إنشاء لجنة خاصة لتقديم الاستشارات القانونية اللازمة للعمل.
- تسهيل قوانين العمل من خلال مراجعة القوانين الخاصة بتطوير الصناعة وذلك من اجل التسهيل على أصحاب المشروعات الصغيرة.

رابعا: **وضع خطط جديدة للتنمية الشاملة للبنية التحتية من اجل دعم الصناعة** في المناطق المحرومة وذلك من خلال إنشاء **100 مجموعة صناعية تنتشر في جميع أنحاء البلد.**

خامسا: **التأكيد دعم مفهوم التكنولوجيا الحديثة ومراقبة الجودة.**

سادسا: **الاهتمام بدعم التصدير**:

- إنشاء مراكز خاصة تعمل على تنمية صادرات الشركات الصغيرة والمتوسطة ومساعدتها في الوصول إلى الهدف
- منح تسهيلات خاصة للشركات التي لها أنشطة تصديرية.

سابعا: **تسهيل تدفق القروض**:

- زيادة حد القروض المركبة من البنوك التجارية، **ووضع خطط واضحة** من اجل تأمين تلك القرض وتسهيلها خاصة للوحدات التي ذات الأنشطة التصديرية.
- زيادة أعداد البنوك المتخصصة من اجل زيادة التغطية والتسهيل على الشركات الصغيرة في الحصول على القروض اللازمة لها

ثامنا: **التوسع في مجالات الإنتاج بحيث تشمل الصناعات الغذائية والزراعية، بالإضافة إلى زيادة تعقيدها لتشمل ليس فقط المنتجات الاستهلاكية البسيطة ولكن أيضا عدد كبير من المنتجات الأخرى** (مثل: **الآلات الحاسبة والتلفزيونات...**).

تاسعا: **دعم ملكية المرأة للأعمال الحرة** من خلال:

- تقديم مساعدات وتسهيلات خاصة للشركات التي تملكها وتديرها امرأة، **والتي** يبلغ فيه 80% من العاملين فيها من النساء.
- توفير الاستشارات الإدارية والمالية والقانونية والتدريب اللازم لهم على الطرق الحديثة في الإدارة والوسائل المتقدمة في الإنتاج .

عاشرا: **الاهتمام بالسياسات التي تعمل على الحفاظ على البيئة والطاقة بالإضافة إلى وضع مقاييس خاصة من اجل التحكم في التلوث.**

الحادي عشر: **زيادة التسهيلات والإعفاءات المالية : زيادة القطاعات المعفاة من**

الضرائب لتشمل صناعات مثل القطن والتبريد هذا بالإضافة إلى تقديم إعفاءات على رسوم الإنتاج للشركات المنتجة، **كما قامت الحكومة بتخفيض الرسوم المستحقة للمياه والكهرباء لتلك الوحدات الصناعية.**

الثاني عشر: **الاهتمام بتسويق منتجات تلك الشركات** :

تقديم العون للشر كات الصغيرة والمتوسطة من أجل التسويق خارجيا.

أهم الجهات المسئولة عن دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة: ([1])

قامت الحكومة الهندية بإنشاء عدد من الهيئات والوحدات التي تعمل خصيصا من أجل توفير الدعم اللازم للشركات الصغيرة والمتوسطة، **بالإضافة إلى وضع** السياسات التي تقوم بتوفير البيئة الملائمة لنموها. وتعمل جميع تلك الهيئات تحت قيادة وتنسيق وزارة الصناعات الصغيرة والصناعات الريفية والزراعية ومن أهم تلك الهيئات التالي:

١ - وزارة الصناعات الصغيرة والصناعات الريفية والزراعية:

نظرا للأهمية الكبيرة للصناعات الصغيرة في الهند و التي تعمل من أجل دفع الاقتصاد الهندي وتنمية قطاع الصناعة قامت الحكومة الهندية بإنشاء وزارة خاصة تعمل على دعم ودفع عمل الصناعات الصغيرة والتنسيق بين الهيئات المختلفة التي تعمل لخدمة هذا القطاع، وقد وضعت الوزارة ملامح خاصة لمهمتها خلال الألفية الجديدة والتي تتفق مع الأهداف العامة للحكومة والتي تشمل التالي:-

- إعادة تأهيل ومساعدة الوحدات التي تواجه مشاكل ووضع السياسات اللازمة لتحليل الوضع وتحديد تلك المشاكل والعمل على إيجاد حلول لها.
- تحديث الشركات الصغيرة وبالإضافة إلى تقديمها للتكنولوجيا الحديثة وذلك من خلال عدد من البرامج والخطط القومية التي تعمل من اجل ذلك .
- مساعدة الشركات الصغيرة على تسويق منتجاتها محليا دوليا. وتوفير بيئة مالية

---

١ - وزارة التشغيل والإدماج المهنى للشباب الجمهورية التونسية، المرجع السابق.

مناسبة من خلال العمل على تسهيل الضرائب والرسوم المفروضة على الصناعات الصغيرة.

- العمل على دعم الصناعات الصغيرة والأعمال الحرة في المناطق الريفية وذلك من خلال عدد من البرامج الخاصة بالتشغيل والصناعات الريفية بالإضافة إلى الصناعات بالزراعة.
- الاهتمام بدعم البنية التحتية من خلال تقوية البرامج القومية المجموعات الصناعية والتي تعتبر الاهتمام بالبنية التحتية احد أهدافها وذلك مناجل توفير البيئة الملائمة لعمل الصناعات الصغيرة.

٢- لجنة الصناعات الصغيرة:

تعمل هذه اللجنة تحت قيادة وزارة الصناعة، وتقوم بالتالي:

- كيان استشاري للحكومة قيما يتعلق بالصناعات الصغيرة.
- يعمل من اجل تسهيل التنسيق والتعاون بين الهيئات المختلفة من اجل تنمية قطاع الصناعات الصغيرة.
- بحث كيفية توفير المساعدات والتسهيلات لقطاع الصناعات الصغيرة في مجالات التسويق، التمويل والقروض، ومراقبة الجودة .

٣- منظمة تنمية الصناعات الصغيرة:

تعمل تلك المنظمة تحت مظلة وزارة الصناعات الصغيرة والصناعات الريفية والزراعية، وتعمل من أجل وضع سياسات الحكومة المركزية المختصة بهذه القطاع الهام بالإضافة إلى تقوية القطاع والعمل على تنمية من خلال توفير عدد من الخدمات وهي:

- التدريب على طرق الإدارة الحديثة بالإضافة إلي تنمية وتشجيع الأعمال الحرة.
- مساعدة الصناعات الصغيرة على توسيع مجال أعمالها بالإضافة إلي توفير التدريب اللازم وتنمية مهارات الأفراد والموارد البشرية.
- توفير الدعم اللازم لتسويق منتجاتهم (مثل: تحضير كتيبات عن المنتجات من أجل التسويق لها).

- وضع دراسات من اجل تحديث المصانع.
- توفير البيانات اللازمة للعمل بالإضافة إلى مساعدة الشركات على عمل دراسات جدوى.

المؤسسات التمويلية (البنوك):

أولا: بنك الهند القومي:

لعب البنك دورا حيويا في تنمية قطاع الصناعات الصغيرة منذ عام 1957، حيث وصل عدد الشركات التي قام بتمويلها حتى الآن إلى 800 ألف شركة في جميع أنحاء الدولة، ويقوم البنك بتوفير التمويل للشركات في شكل قروض أو مشاركة في رأس المال من اجل مقابلة الاحتياجات التجارية مثل دفع القروض الأخرى، القيام بالأبحاث اللازمة من اجل التطوير، شراء معدات جديدة وغيرها، وتبلغ قيمة القرض بين (500 ألف إلى2 مليون روبية) أي بين (10.4 آلاف دولار إلى 41.4 ألف دولار)، يتم دفع قيمة القرض خلال 3 سنوات على أساس شهري أو ربع سنوي طبقا للاتفاق بين البنك والشركة.

ثانيا: بنك أندهرا:

يعتبر قطاع الصناعات الصغيرة له الأولوية في المعاملات ببنك اندهرا، ومن اجل دعم وتنمية القطاع يقوم البنك بعدد من الخدمات التي تشمل المساعدات التمويلية من اجل التحديث التكنولوجي للشركات. وتقوم بتوفير الدعم التمويلي في عدة أشكال مثل القروض ذات الأجل المحدد، رأس مال العامل، هذا وبالإضافة إلى تأمين القروض، والقروض المركبة التي تبلغ في بعض الحالات إلى 2.5 مليون روبية(أي 51.8 ألف دولار).

المبحث الثالث

برنامج اليونيدو ((UNIDO))
لتنمية المشروعات الصغيرة في الدول النامية

قامت منظمة (UNIDO) منذ عام 1993، بوضع أسلوب خاص من اجل مساعدة الحكومة والقطاع الخاص في التعاون من اجل تصميم وتنفيذ برامج تعمل على دعم، تنظيم، وتطوير شبكات ومجموعات الشركات الصغيرة والمتوسطة، وقد كان هناك العديد من البرامج الناجحة والتي تم تنفيذيها من خلال مشروعات تعاون فني في العديد من الدول النامية، مثل(الهند – إندونيسيا – المكسيك – نيكاراجوا – مدغشقر – بوليفيا) .

ويتميز برنامج المساعدات الفنية لمنظمة (UNIDO) بأنه يدعم العلاقات المتبادلة بين الشركات المشاركة في مجموعة واحدة وبعضها البعض من ناحية، وبين تلك الشركات والهيئات التي يعتمد عليها في العمل من ناحية أخرى (نذكر منها: الهيئات التمويلية، مراكز توفير المواد الخام وغيرها)، مما يتيح للشركات أن تتغلب على عزلتها، وأن يكون لها كيان ووزن في السوق وبالإضافة إلى ميزة تنافسية لا تستطيع الشركات الصغيرة الوصول إليها منفردة. كما يؤكد البرنامج ضرورة عمل الهيئات المدعمة والمساعدة للشركات الصغيرة كوسيط وعامل لتقوية عمل الشبكات ومساعدتها على النهوض ودخول الأسواق بقوة.

الخطوات المنهجية والمبادئ التي تحكم برنامج (UNIDO): ([1])

يتركز برنامج المنظمة على مبدأ محدد، يعتمد على أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تستطيع أن تلعب دورا هاما في دعم النمو الاقتصادي في الدول النامية،

١- مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية، تجارب دولية في مجال المشروعات الصغيرة، العراق، ٢٠٠٧، ص٣٠

ولكن ذلك الدور قد يواجه صعوبات وذلك بسبب عدد من المشاكل التي تواجه تلك الشركات التي ترتبط بحجمها ونذكر منها :

- عدم قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على أن تغتنم الفرص المتاحة في السوق والتي تتطلب إنتاج كميات كبيرة بالإضافة إلى الالتزام بمستوى معين من الجودة.
- المشاكل التي تواجهها عند شراء احتياجات العملية الإنتاجية من معدات: مواد خام، التمويل والخدمات الاستشارية.
- يشكل الحجم الصغير لتلك الشركات مشكلة من ناحية وجود بعض الوظائف التي تعتبر القلب الديناميكي للشركات وأحد المحركات الرئيسية لها .
- يعتبر صغر حجم الشركات أحد العوامل التي تمنح وجود إدارات متخصصة والتي تعمل على التحسين المستمر لقدرات العمل والعاملين .
- في محاولة للحفاظ على هامش الربح الضئيل، لا تحاول تلك الشركات أن تقوم بتقديم أي ابتكارات أو تحسين لمنتجاتهم وللعملية الإنتاجية، ومحاولة اغتنام الفرص في السوق.

من هذا المنطلق يعمل برنامج منظمة (UNIDO) على توفير المساعدات اللازمة للشركات الصغيرة والمتوسطة من اجل مساعدتها على توسيع حدود مواردها بدلا من أن تكون محددة في إطار معين، لذلك تعمل المنظمة على تعزيز إنشاء وتقوية شبكات صناعية متخصصة من الشركات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى تنمية التجمعات والتكتلات القائمة حاليا.

منهجية برنامج المنظمة: ([1])

تتكون المنهجية الخاصة التي يقوم عليها البرنامج كم أربعة مبادئ أساسية هي:

أولا: دعم مفهوم إنشاء شبكات من الشركات الصغيرة والمتوسطة

١- المرجع السابق، ص٣٢.

أثبتت تجربة المنظمة في العديد من الدول النامية أنه من الممكن أن يتم إنشاء علاقة فعالة بين الشركات المستقلة اعتمادا على مبدأ التعاون والإنتاج المتكامل حتى ولو لم يكن هناك سابق معرفة أو تعاون بينهم، إن العنصر الأساسي وراء تنمية مفهوم وعمل الشبكات الصناعية المتخصصة هو خلق ثقة كافية بين الأعضاء من خلال عملية التبادل المعرفي والمشاركة في أنشطة مشتركة والتي يتم تنظيمها من خلال طرف خارجي مدرب على أداء تلك الوظائف.

ثانيا: إعادة الهيكل والبناء على مستوى الشركات

بالإضافة إلى خلق ميزة تنافسية جماعية،تعمل على دعم عملية التحول داخل الشركات المشاركة فيها بحيث تهدف إلى أقلمة العملية الإنتاجية والتنظيم الداخلي لنظام العمل وذلك من اجل الوفاء بمتطلبات الهدف المشترك للشبكة، وتعمل تلك الشركات على تحسين التنظيم الداخلي وما يتعلق به من جودة المنتج، وجداول الإنتاج بالإضافة إلى تسعير المنتج والتي تقررها المجموعة والتي تعمل على دفع الشركات من اجل الالتزام التام بتنفيذ التعديلات اللازمة ووضع شروط جزائية على من يفشل في تنفيذ الهدف المشترك للشبكة، وكما تؤثر الشبكات في أحداث تغيرات إيجابية على الشركات المشاركة، يؤثر هذا التحسن على أداء الشبكة والذي بالتالي يعود على جميع الشركات الأعضاء.

ثالثا: **تحسين البيئة المؤسسية** ([1])

من العيوب الهامة التي تعيق تقدم العمل في الدول النامية هو عدم وجود إطار مؤسسي واضح للعمل بالإضافة إلى عدم تحديد المسئوليات والأدوار بشكل قاطع، لذلك اهتم البرنامج بهذه النقطة وعمل على محاولة وضع هذا الإطار وتحديد الأدوار، وكان جزء من البرنامج هو تعريف الهيئات وأنواعها وتحديد مسئولية كل منها، فنج أن هناك نوعين نم الهيئات والمؤسسات التي تؤثر على مشروع إنشاء وتنمية الشبكات الصناعية

١- حسين أحمد، المشروعات الصغيرة كمدخل للتنمية الدولية، ٢٠٠٨، ص٥.

المتخصصة:

أولا: هيئات تلعب دوراًمباشراً وفعالاً في تنفيذ المشروعات وتقديم المساعدات والتسهيلات للشركات، ويندرج تحت هذه الفئة:

١. مستشار الشبكة (Network Broker) : وهو الوسيط أو المستشار الذي يعمل على مراقبة وتنفيذ وبناء الشبكات الصناعية المتخصصة من عدد من الشركات التي تعمل في نفس المجال.

٢. الوحدة المركزية المنظمة لعمل الشبكة (Network unit): **والتي تعمل على:**

- تصميم استراتيجيات الخاصة بعمل الشبكة والترويج لها في الدول **الأخرى**.
- تحديد المناطق التي يجب العمل عليها.
- التعريف بالشبكة وأعمالها بين الشركات الصغيرة والكبرى بالإضافة إلى جميع الهيئات المحلية.
- تدريب الوسطاء/المستشارين.
- تنظيم وإدارة التمويل المتاح بالإضافة إلى تقسيم المسئوليات والأدوار على الأعضاء.
- مراقبة تطور وتأثير عمل الشبكة، القيام بتحليل وتقييم النتائج.

ثانيا: هيئات تلعب دورا غير مباشر حيث تقوم بتنفيذ الخطط ومراحل العمل التي يصممها النوع الأول من الهيئات، منها:

- موردي المواد الخام والمعدات والآلات.
- معامل الاختبار سواء العامة أو الخاصة.
- المعاهد المختصة بالبحث العلمي.
  - الهيئات والجمعيات الصناعية.
  - المنظمات التي تقدم الاستشارات الإدارية والفنية.
  - المراكز والمعاهد التدريبية.
  - الجهات التنفيذية للقوانين.

- الحكومة المحلية.
- الهيئات التمويلية.

تحسين الحوار بين القطاع العام والخاص: ([1])

هنـاك مكـون أساسـي يعمـل علـى دعـم مشـروع بنـاء الشـبكات الصـناعية المتخصصة ألا وهو إنشاء علاقة تعاونية متبادلة بين القطاع العام والخاص والتي تهدف إلى دعم وتنسيق سياسة صناعية تعمل على وضع وتنفيذ خطوات مترابطة تدعم جهود المجموعة،وا يجاد مثل ذلك الحوار يتم من خلال إنشاء لجنة استشارية للمشاريع التي يعمل فيها القطاعان العام والخاص، لتعريف صانعي السياسات بأهمية الشبكات للتنمية الاقتصادية وخلق نوع من التعاون بين الشبكة وبين الهيئات الحكومية التي تدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، كما يعمل على تعريفهم باحتياجات القطاع الخاص من مواد خام وتمويل وفرص خارج حدود الدولة.

---

١ - أنظر: **http://www.iraker.dk**

المبحث الرابع
تجربة جرامين بنك [1]

اسس بنك جرامين (جرامين بنك) عام ١٩٨٣ ليقدم القروض فقط للمواطنين الأشد فقرا فى بنجلاديش وهو مملوك ايضا للفقراء حيث اشترى كل منهم سهمآ فى رأس مال البنك بمبلغ قيمته ٣ دولار ويبلغ متوسط القرض ٧٥ دولار والحد الأقصى له ١٨٠ دولار وقد بلغ عدد العملاء مليون مقترض فى سبتمبر ١٩٩١ منهم ٩٢% من السيدات حيث أن البنك استهدف أن لاتقل نسبة تعاملاته معهن عن ٥٠% من إجمالى معاملاته وذلك لإحجام وحدات الجهاز المصرفى الأخرى عن التعامل معهن كما لوحظ أن القروض التى توجه لهن تساهم فى رفع مستوى المعيشة أكثر من تلك الموجهة للرجل لاختلاف طبيعة الأولويات التى يسعى كل منهما لتحقيقها وقد بلغ معدل سداد القروض معدل مرتفع جدا لأكثر من ٩٨%.

ويعمل البنك من خلال ٦٠٠ فرع تغطى بخدماتها ٢٣ الألف قرية من أجمالى ٦٨ ألف قرية تضمها بنجلاديش. ويتعامل البنك مع عملائه عن طريق ذهاب مندوبين لهم فى مواقع عملهم ولا يتم اقراض المتعامل مفرداً ، ولكن كعضو فى مجموعة تتكون من ٥ افراد من ذات الوضع الاقتصادى ، ويتم إقراض عضوين فقط – الأكثر احتياجا – واذا التزما بالسداد فى الوقت المحدد ، يستمر البنك فى إقراض باقى المجموعة ، مما يولد فيما بينهم الأحساس بالمسئولية الجماعية ، فهم من ناحية مراقبين لاستخدام تلك القروض والتأكد من الالتزام بالسداد حتى لاتهز ثقة البنك فى مجموعتهم ومن ناحية أخرى يتعاونون على مواجهة المشكلات الى يتعرضون لها حتى لا تعوقهم عند السداد.

ويمنح البنك قروضه لتمويل الأنشطة الانتاجية للعملاء ، أو لتمويل تشييد مساكن لهم ، ويحدد سعر الفائدة وفقا لأسعار الفائدة فى السوق. وقد استطاع البنك

---

١ نادية محمد عبد العال ، مرجع سابق ، ص ٣٦

خلال فترة وجيزة أن يرفع من المستويات الانتاجية والقدرات التسويقية لعملائه ، كما حفزهم على ادخار ٢٥% على الأقل من الدخو المتولدة لهم من انشطتهم المختلفة، هذاا فضلا عن إتاحته الفرصة لاستغلال القدرات الفردية فى العمل فى الأنشطة الصغيرة ، كما أتاح للسيدات فرص اكتساب دخل من استثمار مهاراتهم المتعددة فى عدد من المجالات.

بعد العرض السابق لعدد من التجارب الهامة والناجحة على مستوى العالم في مجال تنمية وتطوير المشروعات الصغير ة والمتوسطة، يتعين علينا الخروج ببعض النتائج والتوصيات التي تساعد على وضع رؤية واضحة لأهم السياسات والدروس المستفادة من تلك التجارب والتي يمكن تطبيقها في دول عديدة (ومنها العراق)، والتي بدورها تقوم بمساعدة متخذي القرار على رؤية جميع البدائل واختيار الأفضل منها.

وتتميز كل تجربة من التجارب المعروضة بشيء ما نقوم بعرضه كالتالي :

التجربة الايطالية:

يعتبر سر نجاح التجربة الايطالية هو خلق تكتلات صناعية في منطقة واحدة، بالإضافة إلى تقسيم العمل بين الشركات حيث تكون كل منها مسئولية عن مرحلة معينة من مراحل الإنتاج.

ساعد هذا على زيادة التعاون بين الشركات وبعضها البعض بإضافة إلى مرونة التعامل ومرونة سير العمل، كما ساعد على زيادة الإنتجاية بما لا تستطيع عليه كبرى الشركات، كما أدى الاهتمام بمعايير الجودة إلى زيادة جودة المنتوج وتنافسيتها ليس فقط في السوق المحلي ولكن أيضاً في السوق العالمي، هذا بالإضافة إلى سياسات التجارة الخارجية التي تعمل على أساسها الحكومة الإيطالية والتي أدت بدورها إلى وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى العالمية.

التجربة الهندية: ([1])

تتميز التجربة الهندية بأنها ليست وليدة سياسة جديدة ولكنها تتبع منذ الاحتلال البريطاني طبقا لتوجهات غاندي، كما تتميز الحكومة الهندية بالمعرفة الجيدة لظروف الدولة والسوق والمجتمع والدراسة المتأنية لها، ومنها قامت بوضع السياسيات والتشريعات

١- المرجع السابق.

التي تناسب طبيعة الشعب الهندي والتي تعمل على تشجيع العمل في هذا القطاع وفي نفس الوقت التحكم وحماية حقوق العاملين به.

تجربة منظمة (UNIDO):

يتميز برنامج المساعدات الفنية لمنظمة (UNIDO) بأنه يدعم نظام فعال من العلاقات المتبادلة بين المشاركة في مجموعة واحدة وبعضها البعض، وبين تلك الشركات والهيئات التنفيذية التي تساعد على العمل مما يتيح للشركات أن تتغلب على عزلتها، والوصول إلى أن يكون لها كيان له وزن في السوق على ميزة تنافسية لا تستطيع الشركات الصغيرة الوصول إليها منفردة.

كما يؤكد البرنامج ضرورة عمل الهيئات المدعمة والمساعدة للشركات الصغيرة كوسيط وعامل لتقوية عمل الشبكات ومساعدتها على النهوض ودخول الأسواق بقوة.

ويعتمد البرنامج على إتباع عدد من الخطوات المنهجية والمبادئ التي من خلالها تساعد الدولة محل التنفيذ على الوصول إلى إنشاء نظام متكامل لدعم وتطوير هذا القطاع الهام، تتركز الخطوات في التالي:

- دعم مفهوم خلق شبكات من الشركات الصغيرة والمتوسطة بين أصحاب تلك الشركات من خلال الاجتماعات والمشاركة في الأنشطة المختلفة.
- إعادة البناء والهيكلة على مستوى الشركات.
- تحسين البيئة المؤسسية.

الفصل السادس

كيف تبدأ مشروع صغير

سيتم خلال هذا الفصل التعرض للجانب التطبيقى وكيف يمكن للشباب بدء مشروع صغير يكسبوا منه قوت حياتهم. حيث يتم التعرض لكيفية عمل دراسة جدوى للمشروع الصغير بأنواعها المختلفة وكذلك أجراءات استخراج تراخيص المشروع الصغير ثم دراسة لبعض النماذج الجيدة الناجحة التى قام بها شباب وحققوا منها أرباح وأصبحوا رجال أعمال.

ونتناول هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: دراسة جدوى المشروع.

المبحث الثاني: **اجراءات تنفيذ المشروع**

المبحث الثالث: **نماذج ناجحة لمشروعات صغيرة**

كثير من الشباب يسأل: بأى مشروع صغير أبدأ؟ الأجابة على هذا السؤال تحتاج الى التعرف على كثير من الأشياء منها عمل دراسة جدوى للمشروع واجراءات تنفيذ أى مشروع، وجمع كثير من البيانات، ثم تحليل هذه البيانات وبالتالى اتخاذ القرار ببدء مشروع أو لا ولنا أن نطرح بعض الأسئلة لعلها تساعد فى الاجابة على هذا السؤال؟

⇐ هل أنت شخص لديك شخصية تستطيع تتحمل المسئولية؟

⇐ هل أنت شخص مثابر يتمتع بالصبر والتحمل والقدرة على الحركة؟

⇐ هل لديك فكرة عن التراخيص المطلوبة لعمل المشروع الصغير؟

⇐ هل تجيد مهارات التفاوض والتسويق؟

⇐ هل لديك فكرة عن دراسات الجدوى؟

⇐ هل تعلم معلومات عن الجهات التى سوف تتعامل معها؟ وكيف ستتعامل معها؟

⇐ هل لديك سابق خبرة فى المشروع الذى تود إقامته؟

⇐ هل تعرف السوق المحتمل لتسويق مخرجات مشروعك؟

⇐ هل معك تمويل أم ستجأ لمصادر أخرى، وما هى مصادر هذا التمويل؟

كلها تساؤلات لو أجبنا عليها وكنا على اقتناع بفكرة المشروع الصغير، فإنه يمكننا البدء فى دراسة هذا المشروع قبل البدء فى تنفيذه.

المبحث الأول: دراسة جدوى المشروع.

تعرف دراسةالجدوى بأنها تلك الدراسة التى تمدنا بمعلومات عن المردود من **المشروع فى مقابل تكاليفه**، ومدى حاجة السوق لهذا المشروع. لذا فدراسة الجدوى تنظر للمشروع من عدة جوانب: قانونية وسوقية ومالية وفنية واقتصادية واجتماعية. وتمر دراسة الجدوى بعدة مراحل يمكن بعد الانتهاء من عملها التوصية بعمل المشروع أو صرف النظر عنه. وهذه الدراسات تحتاج الى معلومات تختلف من مشروع لاخر حسب طبيعة هذا المشروع وحجمه. ويجب ملاحظة ان الجهات المقرضة والداعمة للمشروعات الصغيرة تهتم بدراسات الجدوى فهى التى تمكنهم من اتخاذ القرار الإيجابى المناسب. و يمكن الحصول على المعلومات اللازمة لدراسة الجدوى من عدة مصادر لعل أهمها:-

١. مصادر ميدانية: عن طريق رجال البيع والعملاء المحتملين وأصحاب المشروعات المماثلة و المسؤولين فى الحكومة والغرف التجارية ومحامين...الخ
٢. مصادر مكتبية: وتتمثل فى البيانات والإحصاءات المنشورة فى النشرات الصادرة عن الهيئات والأجهزة الحكومية والوزارات المختلفة والبنوك بالإضافة الى الكتب والبحوث العلمية.

وبصفة عامة فإن تحليل جدوى المشروع يمكن أن يتم من خلال الثلاث خطوات التالية[1]:

أولا: تحديد أهداف إقامة المشروع

الهدف الرئيسى لأى مشروع خاص هو تحقيق أقصى ربح. والربح هو الفرق بين الايرادات من المشروع (المبيعات) وتكاليف الإنتاج. وعلى الرغم من أن تحقيق الربح يعتبر ضروريا لاستمرار المشروع ونموه الإ أنه لايعتبر الهدف الوحيد حيث توجد أهداف أخرى بل أن صاحب المشروع قد يتحمل فى بداية النشاط ربح أقل أو حتى خسارة لكي

---

١ المرجع السابق ، ص٢١

يستمر المشروع ومن هذه الأهداف:-

تحقيق اكبر قدر ممكن من المبيعات للحصول على نصيب اكبر فى السوق وان ينافس المشروع وبقوة مع المشروعات الأخرى التى تعمل فى مجاله.

- الوصول بالمشروع الى طاقته القصوى من أجل زيادة الانتاج الى أقصى درجة ممكنة والعمل عند مستوى الكفاءة والاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير وتناقص التكاليف مع كبر حجم المشروع.
- حماية نشاط المشروع من خطر توقف الانتاج (العمل دون تحقيق أرباح).

ثانيا: دراسة الجدوى المبدئية

تأتى العلة من عمل دراسة جدوى مبدئية هو أن المشروع المراد تنفيذه قد تكون هناك موانع قانونية أو احتماعية أو تسويقية أو فنية أو اقتصادية، فإذا ماتم عمل دراسة جدوى تفصيلية عن طريق تكليف خبراء بإعداد هذه الدراسة سوف يحمل المشروع فى بداية نشاطه تكلفة مرتفعة قد تجعله عديم الجدوى وبالتالى يلزم عمل دراسة مبدئية لاستقراء الظروف العامة المحيطة بالمشروع والتأكد من عدم وجود مشاكل جوهرية تعوق تنفيذ المشروع .

وكما قلنا فدراسة الجدوى المبدئية لا تتطلب الفحص الدقيق كما هو الحال فى دراسات الجدوى التفصيلية ، الأمر الذى يؤدى الى عدم تحمل صاحب المشروع نفقات كبيرة. وبالتالى نجد أن الدراسة المبدئية للجدوى هدفها توضيح المعلومات الأتية:

١. هل توجد عوائق قانونية أو اجتماعية جوهرية تحول دون إقامة المشروع.
٢. تقدير مبدئى لحجم الاستثمار المطلوب وتكلفة التشغيل.
٣. مدى توافر عوامل الإنتاج الأساسية، وهذا يتطلب معرفة الخامات الأساسية اللازمة للعملية الأنتاجية و مدى توافرها وجودتها. وكذلك حجم العمالة المطلوب وكفاءتها ومستويات الأجور.
٤. الطلب العام المتوقع على منتجات المشروع، وهذا يتطلب وصف عام للسوق لتقدير الاستهلاك الحالى وكذلك الاحتمالات التصديرية.

٥.دراسة عامة للبيئة الاقتسادية والسياسية والاجتماعية المحيطة بالمشرو ع ومعرفة المشاكل والمخاطر التى قد تترتب على هيكل هذه البيئة.

٦. تقرير مبسط للأرباح المتوقعة.

٧. النقط التى يجب التركيز عليها عند اعداد دراسة الجدوى المفصلة للمشروع.

٨. التكاليف المقدرة لدراسة الجدوى التفسيلية

وبناء على دراسة الجدوى المبدئية قد يظهر عائق أمام تنفيذ المشروع وبالتالى يتم صرف النظر عنه والتفكير فى مشروع أخر، أو قد تعطى نتائج ايجابية تجعلنا نستمر فى المشروع من خلال عمل دراسة الجدوى التفصيلية.

ثالثا: دراسة الجدوى التفصيلية[١]:-

فى هذه الدراسة يتم تفصيل ماتم ايجازه فى دراسة الجدوى المبدشة بالأضافة الى التفاصيل الدقيقة التى لم يتم أخذها فى الاعتبار عند اعداد دراسة الجدوى المبدئية، وسوف نعرض بعض دراسات الجدوى الأساسية بالنسبة للمشروعات الصغيرة.

١. دراسة الجدوى التسويقية

تعتبر دراسة الجدوى السوقية للطلب على منتجات المشروع أهم عناصر دراسة الجدوى التفصيلية وتتضمن هذه الدراسة النقاط التالية:

دراسة العوامل الأساسية المحددة للطلب الفعال بالنسبة للسلعة التى سينتجها المشروع.

- التعرف على نوع السوق الذى سيعمل فيه المشروع وحجم هذا السوق.
- دراسة طبيعة هيكل السوق وهل يتمتع بالمنافسة أم أن هناك عوامل احتكارية.
- تحليل للعرض الموجود بالفعل من المشروعات الأخرى وهل هو مستورد أم محلى؟ وما حجم مبيعاتهم، وهل يحققون أرباح أم لا؟
- تقدير النصيب المتوقع للمشروع فى السوق على ضوء العرض والطلب وظروف المشروع أمام المنافسين وتحديد الميزات النسبية المحتملة للمشروع.

---

١ سيد كاسب وجمال كمال الدين ، مرجع سابق ، ٢٣- ٣٥

١. دراسة الجدوى الفنية وتشتمل على الأتى:-

أ-**اختيار الموقع الملائم للمشروع**:

ويتحدد موقع المشروع بناء على عدة عوامل منها طبيعة المشروع نفسه فمثلا تتطلب بعض المشروعات الزراعية تربة من نوع خاص، ومن المتوقع أيضا مراعاة أن يكون المشروع بالقرب من مصادر المواد الخام أو منافذ التوزيع، ويحاول القائم على المشروع الحصول على الأرض بسعر مناسب وقد تقدم الحكومة الأراضى احيانا بأسعار رمزية لتشجيع المشروعات على التخصص مثلا فى مجالات معينة أو مناطق معينة.

ب- **أختيار طريقة الانتاج الملائمة**:

يعنى ذلك اختيار الكيفية التى يتم بها مزج عناصر الانتاج حيث تتعدد طرق الانتاج وتقتضى الرشادة الاقتصادية اختيار طريقة الانتاج التى تجعل تكلفة الوحدة عند حدها الأدنى بما لايتعارض مع اعتبارات الجودة.

ت- **تحديد احتياجات المشروع من عناصر الانتاج**:

فبعد أن يتم اختيار الطريقة الملائمة للانتاج ينبغى تحديد احتياجات المشروع من كل من الألأت والمعدات والأثاث ووسائل النقل سواء تم الحصول عليها من الداخل أو الخارج ويجب الأخذ فى الاعتبار اعتبارات التكلفة والجودة وتوافر قطع الغيار. كذلك يتم تحديد حجم العمالة المطلوبة ومؤهلاتهم وفقا لطريقة الانتاج.

ث- **تقدير العمر الاقتصادى للمشروع**:

وهنا نحن لانعنى العمر الانتاجى للمشروع أى المدة التى يكون خلالها مستمر فى الانتاج ولكن نعنى تلك الفترة التى يكون المشروع فيها مجديا أى يزيد الايراد المتحقق منه عن التكاليف.

ج- وصف المشروع:

ويتضمن وصف المحاور الرئيسية للمشروع من خلال وصف أهم المنتجات

الرئيسية والثانوية، الطاقة الانتاجية المتوقعة للمشروع، المراحل الفنية التى تمر بها العملية الانتاجية، والرسوم والتصميمات الهندسية للمشروع.

ح- **تقدير التكاليف المتوقعة للمشروع**: وتشمل تحديد نوعين أساسين من التكاليف هما:-

- التكاليف الاستثمارية وتشمل كل النفقات على المشروع حتى تشغيله وبالتالى فهى تشمل كافة التكاليف التى تنشأ من لحظة ظهور فكرة المشروع وإعداد دراسات الجدوى الخاصة به حتى تشغيله وانتاج أول وحدة. وهى تشمل بالأساس تكاليف الحصول على الأصول الثابتة وتركيبها مثل الألأت والمعدات، كذلك مصروفات التأسيس مثل تراخيص بداية المشروع.
- تكاليف التشغيل الجارية وهى تقوم على أساس تحديد عناصر التكاليف الخاصة بالتشغيل خلال السنة التى يصل فيها النشاط الانتاجى الى مستوى الطاقة الكاملة، وهى تشمل تكلفة الانتاج بالاضافة الى التكلفة التسويقية والادارية. وينبغى للقائمين على عمل دراسة الجدوى معرفة المفاهيم المختلفة للتكاليف مثل التكاليف الثابتة التى يتحملها المشروع حتى لو وصل الانتاج الى الصفر مثل ايجار المبانى والفوائد على القروض، فى مقابل التكلفة التى تتناسب مع كمية الانتاج مثل تكلفة المواد الخام، كذلك التكاليف التى تخضع لتصرف الادارة مثل مصاريف الدعاية والاعلان، وغيرها من أنواع التكاليف.

٢. **دراسة الجدوى التمويلية**:

بعد القيام بتقدير التكاليف بشقيها الاستثمارية وتكاليف التشغيل يقوم أصحاب المشروع باقرتاح الهيكل التمويلى المناسب للمشروع. يتم اعداد عدد من القوائم المالية للتدفقات النقدية الخاصة بتمويل المشروع (قائمة رأس المال وبيان الشركاء، الجدول الزمنى المقترح لدفع رأس المال وللحصول على القروض كذلك الجدول الزمنى لسداد تلك القروض). وهذا التمويل أما أنه يأتى من تمويل داخلى (أموال الملاك) أو بتمويل خارجى (تسهيلات ائتمانية وقروض داخلية وخارجية). أما اذا كان المشروع غير قابل

للتمويل أى أن مقدار التمويل الداخلى والخارجى يقل عن مقدار المال المطلوب فلابد أما عمل دراسة جديدة تحاول تقليل الفجوة بين المتاح والمطلوب، أو فى حالة تعذر القريب بين الفجوتين فلابد من عدم تنفيذ المشروع أيا كانت جدواه الاقتصادية. يمكن القول أن هناك محددين رئيسين للهيكل التمويلى:-

أ- **تحديد الهيكل التمويلى للمشروع**: يقصد به تحليل المصادر والاستخدامات المختلفة للموارد المالية المختلفة المتاحة لتمويل المشروع مع تحديد أوقات تدفقها أثناء العمر الاقتصادى للمشروع بما يضمن التوائم بين أوقات تدفق الموارد المالية المختلفة وأوقات استخدامها بما لا يتسبب فى مشاكل سيولة بعد ذلك.

ب- تحديد تكلفة الحصول على الأموال : والتى يجب أن تتضمن تكلفة الفرصة البديلة لاستخدام هذه الأموال وكذلك فوائد القروض وتختلف تكلفة أو سعر التمويل من مصدر لأخر.

٣. دراسة الجدوى الاقتصادية

هناك عدة معايير لقياس الجدوى الاقتصادية لأى مشروع ولكن سنكتفى هنا بعرض اثنين من هذه المعايير نظرا لأن هذه المعايير لاتختلف كثيراً من حيث النتيجة على الجدوى الاقتصادية للمشروع وأنهم فى تقديرنا الأكثر استخداما فى الحياة العملية وسيتم التعرض لهم كالتالى:-

أ- **معيار تحليل التعادل**

يعرف وضع التعادل بأنه ذلك الحجم من الأنتاج الذى تتساوى عنده الايرادات مع التكاليف (الربح = صفر) وهو مؤشر يوضح مدى مرونة المشروع، حيث يتم معرفة مستوى الانتاج الذى يبدأ المشروع فيه جنى أرباح وكلما انخفضت نقطة التعادل (قلت الفترة قبل تحقيق ربح) كلما زادت الجدوى الاقتسادية للمشروع والعكس أيضا صحيح.

ب- **معيار فترة السداد**

وهى من الطرق التقليدية فى تحليل الجدوى الاقتصادية للمشروع وهى تقيس المدة التى يستطيع خلالها القائم على المشروع استرداد أمواله ويكون ذلك مثلا لأعادة

استثمارها أو لعدم الثقة فى الظروف الاقتصادية. وعندما نقول أن المشروع يسترد أمواله نعنى التكاليف الاستثمارية التى أنفقت ودائما ما يختار المستثمر المشروع الذى يتيح له استرداد أمواله فى أسرع وقت ممكن. وتحسب فترة الاسترداد بقسمة النفقات الاستثمارية على صافى التدفق النقدى السنوى. ويتعبر هذا المعيار من أيسر طرق قياس الجدوى الاقتصادية.

فى النهاية يمكن القول أن هناك العديد أنواع دراسات الجدوى ولكنها لاتظهر كثيرا فى المشروعات الصغيرة التى نحن بصدد الحديث عنها مثل دراسة الجدوى الاجتماعية والبيئية[1].

١ سيد كاسب وجمال كمال الدين ، مرجع سابق ، ٣٣ – ٣٥

المبحث الثاني: اجراءات تنفيذ المشروع[1]

نحاول هنا تقديم ملخص قانونى واجرائى لأنشاء مشروع صغير حيث يتم التعرض للمستندات المطلوبة لعمل المشروع مع بيان الإجراءات اللازمة لاستخراجها[2] ويمكن القول أنه لتأسيس مشروع صغير لابد وأن يكون لديك المستندات الأتية:.

- ترخيص للعمل فى هذا المكان.
- سجل تجارى.
- سجل صناعى فى حالة المشروعات الصناعية.
- بطاقة ضريبية.
- شهادة تأمينات.

وبالتالى سوف نعرض الاجراءات الاساسية لعمل مشروع صغير والتى ينبغى على القائم بالمشروع الصغير الإلمام بها بصورة عامة من خلال بيان الأتى:-

أولا إجراءات استخراج البطاقة الضريبية

يتقدم طالب البطاقة الضريبية الى مأمورية الضرائب التابع لها مقر المشروع ومعه المستندات التالية:

١. صورة بطاقة الرقم القومى (وللشركاء إن وجدوا)
٢. صورة من عقد الشركة٣ إن وجد شركاء فى المشروع.
٣. صورة من عقد إيجار المكان أو من عقد التمليك مثبت به التار يخ أو موثق من الشهر العقارى.
٤. يملأ المتقدم إقرار الذمة المالية بالمأمورية المختصة.

---

١ سيد كاسب وجمال كمال الدين ، مرجع سابق، ٣٧. ٤١

٢ يجب ملاحظة أن هذه الإجراءات والمستندات يتم تطويرها بصورة دورية،.

٣ سواء كانت تلك الشركة شركة تضامن أو توصية بسيطة أو شركة ذات مسئولية محدودة.

مـع العلـم أن الإقـرار الضـريبى ملـزم للجميـع وينبغـى تقديمـه للمأموريـة المختصـة به. كذلك يجب إخطار المأمورية عند بدء النشاط وفى حالة التوقف.

ثانياً: ترخيص المنشأة

تختلف تلك الاجراءات اللازمة لعمل ترخيص للمنشأة بعض الشئ من مشروع لأخر حسب نوع النشاط ولكن هناك بعض التى يتعين على معظم المشروعات الحصول عليها كالتالى:-

١. رخصة المبنى "العقار".
٢. البطاقة الضريبية.
٣. صورة بطاقة الرقم القومى.
٤. عقد إيجار مثبت به التاريخ من قبل الشهر العقارى.
٥. موافقة الوحدة المحلية.
٦. ١٠.شهادة التأمينات.
٧. شهادة صحية مثلا فى حالة المواد الغذائية.
٨. موافقـة بعـض الجهـات مثـل وزارة البتـرول والصـناعة وموافقـة الهيئـة العامـة للتصنيع فى حالة المشروعات الصناعية.

فى النهاية أنه حسب طبيعة كل مشروع هناك أجراءات معينة ومستندات اضافية معينة ايضا وبالتالى لايجب الالتزام الجرفى بما ذكر من مستندات.

ثالثا: إجراءات استخراج السجل التجارى

يجـب علـى صـاحب المشـروع أن يتقـدم الـى الغرفـة التجاريـة التـابع لهـا مقـر المشروع لاستخراج شهادة مزاولة النشاط، ومعه المستندات التالية:

١. خطاب صادر من الوحدة المحلية التابع لها مقر المشروع الى الغرفة التجارية بما يفيد الموافقة أو بالترخيص.
٢. صورة من عقد الايجار، والبطاقة الضريبية، وصورة بطاقة الرقم القومى، وصورة من عقد الشركة فى حالة وجود شركاء فى المشروع.

٣. يتم سداد الرسوم المقررة للحصول على شهادة مزاولة المهنة.

رابعآ: أجراءات استخراج شهادة التأمينات

يتم التقدم لمكتب التأمينات ومع نفس المستندات السابقة تقريبآ ويتم سداد أيضا الرسوم المقررة طبقآ للقانون للحصول على شهادة التأمينات موضحآ بها تاريخ بدء الإشتراك.

المبحث الثالث: **نماذج ناجحة لمشروعات صغيرة**[1]

لو نظرنا حولنا سوف نجد كثير من الناس بدأوا مشروعات صغيرة وأصبحث هذه المشروعات ناجحة وغطت تكاليفها أيضا والمشروع الصغير أتى بمشروع أخر وهكذا حتى أصبحوا رجال أعمال فكر فى كل ذلك وحاول أن تجد لنفسك مكان بين هؤلاء من خلال إعمال عقلك واستخدام مهارتك فى عمل مشروع ولو صغير وخلال فترة أعدادنا لهذا البحث وجدنا كم كبير من أفكار المشروعات على كثير من المواقع الالكترونية[2] ومنها أفكار كثيرة يقول أصحابها أنهم قاموا بتجريبها وتبين نجاحها، كذلك توفر تلك المواقع دراسات جدوى تفصيلية لتلك المشروعات. ويمكنك الدخول الى الانترنت والبحث فى (Google) مثلا عن "أفكار مشروعات صغيرة" أو "دراسة جدوى مشروعات صغيرة" أو "نماذج ناجحة لمشروعات صغيرة " . وعند بحثك ستجد مواقع بها سرد لقصص النجاح فى عمل المشروعات التى من شأنها أن تزيدك عزيمة وترفع من روحك المعنوية.

واذا نظرنا الى تلك النماذج من المشروعات الصغيرة سنجد أن مايزيد على ٥٠% من نجاح المشروع يرجع الى السمات الشخصية لأصحاب تلك المشروعات من مثابرة وإصرار، الألمام بالمشروع، التعلم من التجربة وكيفية التفاوض مع الأخر ... ألخ.

نعرض الأن نموذجين لمشروعين قام بعض الناس بتجريبها وأثبتت نجاح كبير.

---

١ للمزيد يرجى زيارة موقع
http://www.kenanaonline.com/page/SME

٢ تم عمل ملحق فى نهاية الدراسة عن أهم تلك المواقع.

النموذج الأول مشروع تربية دودة القز لانتاج الحرير

مقدمة :

لا يخفي علي أحد أن توجه الدولة الآن هو الاهتمام بالقطاع الخاص وتحسين البيئة وتقليل البطالة وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتناهية في الصغر من خلال جديدة غير تقليدية ويمكن تحقيقها بسهولة وتطبيقاها بأقل مجهود وبأدنى تكلفة ، وهذا المشروع من ضمن هذه المشاريع التنموية التي تحقق أكثر من هدف في وقت واحد .

أهداف المشروع :

١. تحسين البيئة عامة من خلال امتصاص ثاني أكسيد الكربون وزيادة الأكسجين خاصة في القرى والمدن وما حولها ، وبالتالي تقليل التلوث البيئي .
٢. زيادة الوعي الفكري والمعرفي بأهمية البيئة ، والطرق السليمة لاستغلالها بما يحقق رفع العائد الاقتصادي والصحي لدي المواطن .
٣. زيادة الثروة الخشبية وخصوصاً أن مصر ليست دولة بها غابات ويتم استيراد الأخشاب من الخارج وبالتالي يمكن توفير نسبة من هذه الأخشاب من خلال زراعتها .
٤. زيادة الدخل الأسري والقومي .
٥. المساعدة في تقليل نسبة البطالة خصوصاً بين الشباب من خلال المشاركة في مراحل المشروع .
٦. تحسين الجسور للترع والمصارف خصوصاً بعد نقص الطمي الذي كان يأتي محملا مع مياه الري مما أدي إلي تأكل جسور الترع والمصارف .
٧. تحسين الشكل الجمالي بالمدن والقرى وحول الترع .
٨. تشجيع إنتاج وصناعة الحرير الطبيعي في مصر.

مما سبق نجد أن المشروع ينقسم إلي مرحلتين: -

المرحلة الأولي :

وهي الدعوة لزراعة شجر التوت وهذا بمفردة يصلح كي يكون مشروع قومي يتم

الدعوة اليه.

المرحلة الثانية :

نشر تربية دودة القزوإنتاج الحرير الطبيعي .

وحيث أن اليرقات تتغذي علي ورق التوت فيجب قبل التوسع في تربية دودة القز وإنتاج الحرير الطبيعي يجب أولا توفير الغذاء اللازم والذي يمكن من خلاله مد اليرقات بالغذاء .

كما أن الدعوة إلي تغيير النمط الفكري باستبدال الأشجار المثمرة كي تحل محل الأشجار الغير مثمرة والتي اقل أهمية من النواحي الاقتصادية ، خصوصاً وأن الأشجارالمثمره كالتوت تجمع ما بين المنظر الجميل والثمار والأخشاب.

كما أنه لا توجد خطة واضحة المعالم لزراعة هذه الأشجار ، خصوصاً وأن مصر دولة زراعية وتعتمد في زراعتها علي نظام الري الدائم من خلال نهر النيل الذي يضم ويحتوي علي شبكة هائلة من الرياحات والترع الرئيسية المتفرع منها ترعة فرعية وقنوات بأطوال تتعدي مئات الكيلومترات في الوادي والدلتا وهذه الشبكة يمكن استغلالها أفضل استغلال وزراعة هذه الشواطئ بالأشجار المثمرة والمتعددة الأغراض، مما سيكون له أكبر الأثر في تحسين البيئة والاستفادة القصوي من هذه الثروة المهملة .

كما يمكن للقرى والمدن أن يحل محل الأشجار العادية الأشجار المثمرة والمتعددة الأغراض التي تنفي الهواء في القرى والمدن ويمكن الاستفادة منها .

آليات تنفيذ المشروع :

أولاً : كيفية تنفيذ المرحلة الأولي من المشروع :

لا يمكن تنفيذ المشروع وأبحاثه إلا برعاية السيد محافظ الإقليم ، لأن هذا المشروع يحتاج إلي تنسيق كامل بين المؤسسات التالية :-

مديرية الزراعة في كل محافظة وكذا الإدارات الزراعية في المراكز والجمعيات الزراعية ، ولا يخفي علي احد أنه يوجد أعداد كبيرة من المهندسين الزراعيين داخل كل جمعية بدون عمل حقيقي بل بلا كراسي للجلوس عليها .

وبالتالي علي مديرية الزراعة عدة مهام منها :-

١. الحصر الشامل لكل الأماكن التي يمكن زراعتها علي مستوي كل قرية وتحديد الأعداد اللازمة من الشتلات (جمعية زراعية)
٢. القيام بالدور الإرشادي لكيفية الزراعة والمحافظة والرعاية لهذه الأشجار بعد زراعتها علي مستوي كل قرية (جمعيات زراعية)
٣. إقامة الدورات التدريبية للشباب الراغب في إنشاء مشاتل ، أماكن الإنتاج وتوفير التربة اللازمة لإنتاج الشتلات .
٤. إقامة مشاتل في كل مركز لتحقيق الغرض.
٥. إعداد النشرات الخاصة والمعلومات المهمة عن أفضل الشتلات وأماكن تواجدها وطرق زراعتها والمحافظة ورعايتها .

مديرية الري:

مديرية الري في كل محافظة لها دور هام من خلال إشرافها الكامل علي شبكة الري في مصر والمسئولية عن توزيع المياه وتطهير المصارف والترع وتمتلك حرم لكل الترع .

ومساهمة مديرية الري تكون بالاتى

١. السماح بزراعة الشتلات علي شواطئ الترع والمصارف.
٢. تحديد أماكن الزراعة مع وزارة الزراعة بحيث لا تتعارض الشتلات والأشجار مع عمليات الصيانة والتطهير فيها بعد.
٣. يمكن استغلال أراضي طرح النهر وحرم الترع الذي يخصص من قبل وزارة الري بإقامة المشاتل عليها للهيئات أو للشباب ، حتي يمكن الاستفادة من خصوبة هذه الأراضي ومدي قربها لا ماكن الزراعة .
٤. اعتبار أن الأشجار المزروعة في حرم الترع والمصارف أشجار ملك الدولة وحق الانتفاع للجميع بشرط المحافظة عليها.

المحليات:

هناك أجهزة كثيرة مثل تحسين البيئة أو حماية البيئة أو جهاز النظافة والتجميل والإدارة المحلية وحماية الأراضي وكل المسميات التي تهمها البيئة وتعمل علي تجميل القرى ومداخلها والمدن السكنية .

يمكن أن تشارك من خلال تحفيز الجهود والمساعدة في انتشار هذه الشتلات والأشجار.

الإعلام:

وهو دور قوي من خلال تسليط الضوء علي هذا المشروع وأهميته التي تمكن ان تقوم علي المجتمع بأثره.

ثانياً :نشر تربية دودة الحرير وإنتاج وتصنيع الحرير الطبيعي :

مما لا شك فيه انه بالتقدم في المرحلة الأولي من نشر أشجار التوت سيكون ذلك دافعاً إلي نجاح هذا المشروع خصوصاً وأنه لا يحتاج إلي رأس مال كبير او مجهود بدني كبير ولذلك يمكن أن يقوم به الرجال و الإناث وفي أي عمر ولكنة يحتاج إلي بعض الخبرات الفنية مثل :

المصادر التي يمكن من خلالها الحصول علي دودة الحرير.

كيفية التربية والطريقة المناسبة والأماكن اللازمة لذلك.

كيفية المحافظة علي الشرانق وحلها بالطريقة العلمية الصحيحة.

كيفية التصدير أو استخدامه في الصناعة المحلية سوا بالنسيج أو عمل السجاد الحريري.

وهذه الأمور تحتاج إلي :

دورات متخصصة في كيفية تربية دودة الحرير وطرق إكثارها .

دورات تدريبية في كيفية حل الشرانق والمحافظة عليها.

دورات في كيفية التصنيع .

وهذا من خلال المتخصصين سواء كلية الزراعة أو المراكز التخصصية أو بيوت الخبرة التي تهتم بهذه الصناعة.

ويمكن تشجيع الشباب من خلال اختيار نماذج متفرقة في القرى والمدن وتشجيعهم وتدريبهم حتي يكونوا نماذج يحتذي بهم ونواه لنشر هذا المشروع ، ودائما المهم هو البداية.

العائد الاقتصادي:

من المؤكد أن الأهداف سالفة الذكر مطلوبة حتى لوبدون عائد اقتصادى سواء كان ذلك لتحسين البيئة أو الصحة أو رفع الذوق الحسي والجمالي ، لكن اقتصرنا فقط علي جزئية أنتاج الحرير فقط بأسعار اليوم وقبل انتشار أشجار التوت أو المشروع علي نطاق تجاري فهو كالأتي :

المصروفات في دورة إنتاج واحدة

٦٠ جنية ثمن علبة بيض ديان الحرير بها ٢٠ألف بيضة .

٥ جنيهات ثمن كراتين ورق التوت .

١٠٠ جنية أجرة عامل لمدة العشرة أيام الأخيرة في دورة الإنتاج التي تستمر ٤٥ يوماً ولا يحتاج فيها إلي عمل إلا فترة العشر أيام ألأخيرة.

١٦٥ جنية إجمالي المنصرف .

المبيعات :

٥٢٠ثمن ٨ صفائح من الشرانق التي تنتجهم علبة البيض ثمن الصفيحة ٦٥ جنية .

صافي الربح

٥٢٠- ١٦٥ = ٣٥٥ جنيه

علماً بأنه يمكن القيام بـ ٥ دورات أثناء العام الواحد بواقع ٢ دورات في الربيع ودورة واحدة في الصيف و٢ دورة في الخريف.

إذا إجمالي المكسب في خلال عام هو ٥ × ٣٥٥ = ١٧٧٥ جنية سنويا بمتوسط شهر ١٣٥ جنية شهرياً. وذلك في حال استخدام علبة بيض واحدة وهذا الربح يتضاعف بزيادة استخدام علبة البيض وتوفير الغذاء من أوراق شجر التوت .

النموذج الثانى **مشروع تعبئة وتغليف**

صناعة التعبئة والتغليف هي من الصناعات الهامه والمربحه والتي تدر عائد كبير وبتكلفة قليله لمن يملك رأس مال محدود ، وتتركز على انتاج عبوات صغيره من فئة (ربع كيلو غرام)، (نصف كيلو غرام) ، (١كيلو غرام) من كافة أنواع البقوليات ، المكسرات ، البهارات .

صناعة التعبئة والتغليف هي

من الصناعات الهامه والمربحه والتي تدر عائد كبير وبتكلفة قليله لمن يملك رأس مال محدود ، وتتركز على انتاج عبوات صغيره من فئة (ربع كيلو غرام)، (نصف كيلو غرام) ، (١كيلو غرام) من كافة أنواع البقوليات ، المكسرات ، البهارات .

مكونات المشروع

يتكون المشروع من وحدتين

اولا : وحدة الانتاج

وهي الوحده التي تقوم بعملية التعبئة وتكون حسب امكانيات المستثمره اما ان تكون يدويه او ان يكون هناك مكنه تعبئة وتغليف اوتوماتيكيه ، والتعبئه اليدويه لاتحتاج أكثر من

ميزان الكتروني سعر الميزان الواحد في حدود ١٥٠٠ جنيه .

- مكينة تغليف ذات خاصية شفط الهواء من العبوه السعر ١٥٠٠٠جنيه (بديل أول يمكن الاستغناء عنه).
- مكينة تغليف بلاستك (نهاية طرفيه) عاديه وسعرها في حدود ١٥٠٠ جنيه .
- أكياس بلاستك ذات أحجام تكون مطبوع او ساده حسب الرغبه (يتم تأمينها من مصانع البلاستك مباشره للحصول على سعر أفضل . (
- كراتين بنيه (كرتون كرافت) ذات أحجام منوعه لوضع العبوات البلاستيكيه بداخلها، ويمكن طباعة الاسم التجاري عليها .
- طقم جاروف وزن (استاناس ستيل) ٥٠٠ جنيه .

- طاولات تجهيز ورص .
- عدد ٢ مكائن ترقيم لوضع تاريخ التعبئه على العبوه السعر في حدود ٩٠٠ للمكنه الواحده .

وحدة التسويق

وهي الوحده المعنيه بتسويق المنتج في شكله النهائي إما بلإتصال المباشر بالعملاء المتوقعين او توظيف مندوبات تسويق لتسويق المنتج ومتابعة الطلبيات علما بانه ومن الافضل عدم التوسع في توظيف مندوبات وخاصة في بدايات المشروع .

- توفير سيارة فان (بضاعه) وسعرها يمكن أن يكون في حدود ٢٣٠٠٠ جنيه (للفان الصغير) وستكون بالقسط.
- السائق يجب أن يعرف جيدا منطقة او مناطق التوزيع المقصوده وذلك من اجل توصيل الطلبيات وحتى المساعده في عملية التوزيع (ومن الافضل أن يمنح راتب + عموله في حدود ٢%.
- هذا المشروع يحتاج إلى عدد ثلاثة أشخاص في وحدة الانتاج (صاحبة المشروع + عاملتان، يمكن الاستعانه بالعماله المنزليه) ، وحدة التوزيع نحتاج إلى شخص واحد السائق المنزلي .
- يمكن البدء بمكنة تغليف وتعبئه (فل أوتوماتك) وسعرها قرابة ٢٥٠٠٠٠جنيه(لمن تملك رأس المال) .

يجب على المستثمر وخاصة من يملك رأس مال محدود أن تقلص من التكلفه بقدر المستطاع ، ومن هذا المنطلق فإن هذا المشروع وامثاله يجب أن ينطلق من المنزل الخاص او مستودع ، أو جراج وهذه هي المشاريع الناجحه والتي تدر عائد مرتفع ومخاطر الخساره فيها قليله جدا بل مستبعده ولكن بشرط الاصرار على النجاح وبذل كل السبل من أجله .

نسبة الربح المتوقعه ٣٥% حسب أسعار السوق السائده

التوصيات

أن اهتمام الحكومة المصرية بتنمية قطاع المشروعات الصغيرة يأتى من إدر اك ووعى كاملين بأهمية هذا القطاع الذي يستوعب نحو ٧٥% من إجمالى العمالة في القطاع الخاص غير الزراعى، وعلى الرغم من مساندة الحكومة لهذا القطاع يعتبر خطوة ايجابية في اتجاه دعم المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر الإ أن رفع القدرات التنافسية لهذا القطاع تتطلب اتخاذ خطوات أكبر في اتجاه توفير المناخ الملائم لنموه. **وفى هذا الإطار نوصى بالاتى بهدف تعظيم دور هذه المشروعات في خدمة أهداف التنمية الاقتصادية المصرية:-**

١- تحفيز المشروعات الصغيرة من خلال إجراء التعديلات االضريبية اللازمة بإعفاء الأرباح التي تحققها تلك المشروعات والغير ممولة من الصندوق الاجتماعي للتنمية من الضرائب لمدة خمس سنوات. حيث نلاحظ أن قانون الضرائب على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ قد فرق في المعاملة الضريبية بين المشروعات الصغيرة وفقا لمصدر التمويل وأشار إلى اعفاء الأرباح التي تحققها المشروعات الصغيرة والممولة من الصندوق الاجتماعي للتنمية في حدود نسبة هذا التمويل ولمدة خمسة سنوات من تاريخ مزاولة النشاط أو بدء الإنتاج بحسب الأحوال. في حين لا يسرى هذا الإعفاء على المشروعات الممولة من مصادر أخرى.

٢- تشجيع البنوك على تقديم التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال تطبيق نظام ضمان للقروض المقدمة لتلك المشروعات أو عن طريق قيام نظام للضمان الجماعى بين أكثر من فرد للحصول على قرض مشترك ولا شك أن هذا النظام سيجعل عملية التمويل من مؤسسات التمويل عملية سهلة وميسرة.

٣- توفير دليل شامل بالقوانين التي تتعامل معها المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مع العمل على تيسير الإجراءات والتشريعات والقوانين التي تحكم عمليات تسجيل وتشغيل المنشأت الصغيرة ودمجها في الاقتصاد الرسمى.

٤- العمل على تنمية وإنشاء التجمعات الصناعية من خلال إدراج مخصصات مالة

لهذا الغرض ضمن الموازنة العامة للدولة ثم طرح هذه التجمعات للبيع بسعر التكلفة أو بإيجار شهرى لأصحاب المشروعات الصغيرة.

٥- تنمية صادرات المشروعات الصغيرة من خلال:-

- إنشاء شركات أو بيوت متخصصة توفر المعلومات اللازمة لتلك المشروعات عن السلع المطلوبة للتصدير وأماكن تسويقها وتوقيتها.
- العمل على تخفيض تكلفة المنتج النهائى من خلال تخفيض التعريفة الجمركية على المواد الخام المستوردة مع تخفيض تكلفة النقل لهذه المنتجات وزيادة جودتها بتوفير ألات تكنولوجية حديثة بأقل تكلفة.
- تشجيع المشروعات الصغيرة للحصول على شهادة الجودة.

٦- التوسع في إنشاء مجمع الخدمات الواحد لجميع المصالح الايرادية المتعلقة بتسجيل الشركات.

٧- توفير الحماية لتلك المشروعات من خلال نظام تأمينى لتلك المشروعات يضمن الأتى:-

- الحماية من الإفلاس :- عن طريق مساهمة المشروع الصغير بقسط تأمينى يدفع شهريا، وذلك لاستخدامه في سداد ديون المشروع الصغير قبل المشروعات الصغيرة الأخرى حتى لا يكون إفلاس المشروع سببأ في إفلاس مشروعات أخرى.
- حماية العاملين:- من خلال توفير نظام تأمينى للعاملين في تلك المشروعات يوفر لهم الحماية مثل العاملين في المنشأت الأخرى.

٨- إقامة معارض متخصصة لتسويق منتجات المشروعات الصغيرة في الداخل والخارج.

٩- ضرورة حصول المنشأت الصغيرة والمتوسطة على مستحقاتها من الباطن في الأوقات المتعاقد عليها عن طريق تفعيل مواد القانون الخاصة بتنمية المشروعات الصغيرة بشأن فض المنازعات وإعطاء الأولوية لتسوية مدفوعات الحكومة التي

تجاوزت تاريخ الاستحقاق لشركات القطاع الخاص المتعاقدة مع المنشأت الصغيرة والمتوسطة.

١٠- تحفيزالمنشأت الكبيرة على التعاقد مع المنشأت الصغيرة عن طريق تقديم الحكومة مزايا تفضلية للشركات الكبيرة والمتعاقدة مع المنشأت الصغيرة والمتوسطة في المناقصات مثلا أو حوافز ضريبية.

١١- تعميم إنشاء وحدة تنمية المشروعات الصغيرة في كلا من الوزارات والاجهات الحكومية بهدف التنسيق بينهم من خلال وحدة مركزية لتنمية المشروعات الصغيرة بحيث تتولى كل وحدة البحث عن سبل تنمية تلك المشروعات كلا في مجاله مثل أن قوم وزارة الصناعة بالبحث عن كيفية توفير المعدات الانتاجية اللازمة لتلك المشروعات، وقيام وزارة البحث العلمى بالبحث عن كيفية تطوير وسائل الانتاج، وبحث وزارة التجارة الخارجية عن سبل تعزيز القدرة التنافسية لتلك المشروعات في غزو الأسواق الخارجية.

١٢- زيادة التدريب والتوعي لتلك المشروعات بإنشاء معهد خاص بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة يوفر البرامج التدريبية الأتية:-

- برنامج تدريب المديرين لزيادة الوعى لدى المسئول عن المنشأت الصغيرة والمتوسطة.
- برنامج تدريب الفنى لرفع مهارة العاملين ولمواكبة التطبيقات.
- البرامج الادارية لتقديم الخدمات الارشادية الخاصة بالإدارة والتمويل والضرائب وقوانين العمل المتعلقة بالمشروعات الصغيرة على أن يكون بتكلفة مدعومة من الحكومة.

١٣- زيادة التنسيق بين الوزارات ومنع التضارب في الاختصاصات بينها بحيث يتم تقديم الخدمات المقدمة إلى المشروعات الصغيرة بكفاءة عالية.

١٤- زيادة تمثيل تلك المشروعات في اتحاد الصناعات المصرية وذلك بإنشاء غرفة للصناعات الصغيرة والمتوسطة.

وختاما فأنه لابد من التأكيد على انه في ظل التوجه العالمى نحو اقتصاديات السوق الحر وعدم تدخل الدولة فأن عملية التنمية في أى بلد لم تعد مسئولية الحكومة وحدها، حيث أصبح مطلوب وبشدة من القطاع الخاص أن يكون القائد في عملية التنمية لضمان إحرازالتقدم المستمر والتنمية المستدامة عن طريق دعم تفعيل دور المشروعات الصغيرة.

الخاتمة

دعنا الأن نرتب أفكارنا بناء على ماتم عرضه خلال هذا البحث فى ضوء الخطوات التالية:

- فى أى مجال تمتلك الخبرة والمعرفة والكفاءة؟
- إذن لتختر مجموعة من الأفكار التى لديك خبرة بها.
- ابدء باستبعاد الأفكار واحدة تلو الأخرى حتى تصل الى القكرة التى تستطيع القيام بها وتحقق لك عائد جيد.
- قم باختبار الفكرة وحاول أن تجمع أكبر قدر من المعلومات حولها.
- قم بعمل دراسة جدوى مبدئية ثم أخرى تفصيلية لتلك الفكرة. ولتكن الدراسة التفصيلية فى مكتب متخصص فى دراسات الجدوى.
- ستجد نفسك فى النهاية قد تمكنت من الأجابة على سؤال كيف تعمل مشروع صغير وبالتالى توفير فرصة كسب قوت يومك.

(والله المستعان على قصد السبيل)

المراجع

أولا المراجع باللغة العربية:

- الكتب

١- ابراهيم مروان جميل، "**أسباب فشل المشاريع الصغيرة**"، ٢٠٠٧.

٢- بيومي الشمبي، **دراسة مقارنة لبعض التجارب الدولية في مجال تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة المتوسطة**، القاهرة، يناير ٢٠٠٨.

٣- حسين عبد المطلب الأسرج، "**المشروعات الصغيرة كمدخل لتمتع المواطن المصري بحقوقه الاقتصادية**"، ٢٠٠٧.

٤- سيد كاسب وآخرون، " **المشروعات الصغيرة الفرص والتحديات** "، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧.عبد الله بن حمد الصليع، **الصناعات الصغيرة في المملكة العربية السعودية**، جامعة الملك سعود، ٢٠٠١.

٥- عبدالعزيز مخيمر، وأحمد عبد الفتاح، **دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة** في **معالجة مشكلة البطالة بين الشباب** في الدول العربة،المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة، ٢٠٠٧.

٦- علي الحوات، **المشروعات الصغيرة كخيار للحد من البطالة ومستقبل الشباب في البلدان العربية**، ٢٠٠٧

٧- فوزي أبو جزر، "**المشاريع الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في الحد من البطالة في فلسطين**"، ٢٠٠٥.

٨- ماهر المحروق، إيهاب مقابلة، "**المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن أهميتها ومعوقاتها** "، ٢٠٠٦.

٩- يوسف طه ،وآخرون ، ١٩٨٧م ، "**الصناعات الصغيرة في السودان**"، الخرطوم.

- **الرسائل العلمية**

١. احمد حلمى عبد اللطيف ، الصناعات الصغيرة وأثرها على مشكلة البطالة في مصر، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ١٩٩٤.

٢. ناديه محمد عبد العال ، **تمويل نشاط المشروعات الصغيرة مع التطبيق على صناعات الغزل والنسيج بمنطقة شبرا الصناعية** ، رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة ، ١٩٩٧.
٣. علا عدلى حنا الشيخ ، **دور الصناعات الصغيرة** في الاقتصاد المصرى ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة ، ١٩٨٥.
٤. فادى محمود ابراهيم فحجان ، **دور المؤسسات غير المصرفية** في **تمويل** المشروعات الصغيرة ، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠٠٧.
٥. محمود صبيح ، رأس **المال العامل وتمويل المشروعات الصغيرة** ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة، ٢٠٠٥.

- **التقارير والنشرات**

١. ممدوح فهمي الشرقاوي، الصناعات الصغيرة وتنميتها، القاهرة، معهد التخطيط القومي، مذكرة خارجية رقم ١٣٠٢، ١٩٨١، ص ٢٦.
٢. محمد فتحي صقر، واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها الاقتصادية، ندوة: المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي،: الإشكاليات وآفاق التنمية، القاهرة، مصر، ١٢-٢٢ يناير ٢٠٠٤.
٣. البنك الإسلامي للتنمية، التقرير السنوي السادس، ٢٠٠٦.
٤. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، سلسلة الحسابات القومية الربع سنوية للأعوام ٢٠٠٠_٢٠٠٦.
٥. بن عنتر بن عبد الرحمن، ورقة عمل بعنوان: تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركة الاقتصادية الدولية، الملتقى العربي للصناعات الصغيرة والمتوسطة، صنعاء ٢٥-٢٠٠٧/١١/٢٦.
٦. نبيل بن محمد شلبي، ابدأ مشروعك الصغير... ولا تتردد!، مركز أضواء للبحوث

والدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠٠٨.
٧. غرفة التجارة والصناعة في الكويت، المشروعات الصغيرة في الكويت، أيار ٢٠٠٥.
٨. الغرفة التجارية الصناعية السعودية، المنشات الصغيرة محركات أساسية لنمو اقتصادي منشود.
٩. مؤتمر العمل العربي، منظمة العمل العربية، الإستراتيجية العربية لتنمية القوى العاملة والتشغيل، ٢٠٠٣.
١٠. المجلة الاقتصادية للبنك المركزى المصري _ المجلد السادس والاربعين– العدد الرابع لعام ٢٠٠٥-٢٠٠٦
١١. مجلس الشورى " خطة قومية وبرامج لتنمية الصناعات الصغيرة مع الاستفادة من تجارب الدول الأخرى"، ٢٠٠٣
١٢ محمد إبراهيم محمد، كيفية اعداد دراسة جدوى لمشروع صغير، وزارة التجارة والصناعية المصرية، يونيو ٢٠٠٦.
١٣. مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية، تجارب دولية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، www.adhwaa.org، ٢٠٠٨.
١٤. مركز الإمارات للدراسات والأبحاث، "المشاريع الصغيرة والمتوسطة"، ٢٠٠٦.
١٥. ملتقى المشروعات الصغيرة والمتوسطة، نشرة اقتصادية شهرية، العدد ٣٧، يوليو ٢٠٠٨.
١٦. المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتغذية، ١٩٩٨م، "تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، القاهرة.
١٧. وزارة التجارة الخارجية، التقرير الربع سنوى، المجلد(١)، العدد(١١) ابريل/ يونيو ٢٠٠٥
١٨. وزارة المالية تعزيز القدرة التنافسية للمنشأت الصغير ة والمتوسطة في مصر، القاهرة، نوفمبر ٢٠٠٤.

المراجع الاجنبية:

1. Hussein abed el-mottaleb al-asraj, 2007, **The Small Projects in Arabic Countries**
2. Hussein abed el-mottaleb al-asraj, 2007, **The Small Projects role in development Egypt.**
3. www.kenanaonline.com.
4. www.islamonline.net/Arabic.
5. www.met.gov.ps.